عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي ومعوقات ذلك من وجهتي نظر المسؤولين التربويين ومديري مؤسسات المجتمع المدني التربوية في فلسطين

عواطف يوسف محمد عبد الحي

رسالة ماجستير

القدس– فلسطين

1435 هـ - 2014م

دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي ومعوقات ذلك من وجهتي نظر المسؤولين التربويين ومديري مؤسسات المجتمع المدني التربوية في فلسطين

إعداد

عواطف يوسف محمد عبد الحي

بكالوريوس تربية إبتدائية من جامعة القدس المفتوحة (فلسطين)

المشرف:- أ . د . محمد عبد القادر عابدين

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الإدارة التربوية

من كلية العلوم التربوية / جامعة القدس

1434هـ – 2013 م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
الإدارة التربوية

إجازة الرسالة

دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي ومعوقات ذلك من وجهتي نظر المسؤولين التربويين ومديري مؤسسات المجتمع المدني التربوية في فلسطين

الطالبة : عواطف يوسف محمد عبد الحي

الرقم الجامعي:- 21012770

المشرف:- أ. د. محمد عبد القادر عابدين

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 9 /12 / 2013 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسمائهم وتوقيعاتهم.

1-أ. د. محمد عبد القادر عابدين: رئيس لجنة المناقشة التوقيع :.....

2- د. محمد شعيبات: الممتحن الداخلي التوقيع :.....

3- أ. د. خولة الشخشير: الممتحن الخارجي التوقيع :.....

القدس – فلسطين

1435هـ - 2014م

الإهداء

إلى من فرشت لي الدرب زهراً وريحاناً وكانت مصدر أدبي وثقافتي إلـــى ..... روح أمـــي الطاهرة رحمها الله.

إلى الذي لم يبخل عليّ يوماً بشيء من أجل دفعي في طريق العلم والنجاح ، إلى مـــن علمنـــي أن المجد سلماً لا يمكن تسلقه ويدانا في جيبنا إلى .....والدي العزيز.

إلى من حبهم يجري في عروقي ..... إلى شمعات تنير سماء حياتي وورود تبعث عبيرها فتـــنعش أيامي إلى .....إخوتي ...نواف، علي، خالد، عاطف

توأم روحي.....أخواتي.....منى، نازك، لبنى، منار

إلى نور عيني .....ومهجة قلبي .....وحاضري الباسم .....ومستقبلي المشرق إلى ابنتي

هلا.....وهيا

إلى من دخل قلبي وشاركني كل لحظات فرحي وحزني رفيق دربي.....زوجي الغالي

إلى زملائي.....وزميلاتي.....وكل مربٍ ومربية ....

إلى كل هؤلاء...أُهدي هذا المجهود العلمي المتواضع

عواطف يوسف عبد الحي

إقرار

أقر أنا معدّةُ الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، بإستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليـــا لأي جامعة أو معهد آخر

الاسم : عواطف يوسف عبد الحي

التاريخ : / /

التوقيع :

الشكر والعرفان

اللهم إجعلنا مفاتيح للخير..... مغاليق للشر ..... واجعلنا من عبادك الشاكرين.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .... والصلاة والسلام على خير البريات .محمد بن عبد الله عليه أفضل الصلوات وبعد،،

أشكر الله العلي القدير الذي وفقني لإستكمال دراستي الجامعية العليا فهو أحق بالشكر سبحانه وتعالى. وانطلاقا من قول رسولنا الكريم محمد صلى الله عليه وسلم "**من لا يشكر الناس لا يشكر الله** ".

أتقدم بالشكر والعرفان إلى جامعة القدس، هذا الصرح العلمي الغالي، الذي آتاح لي فرصة التعليم العالي ... وإلى كلية العلوم التربوية متمثلة بإدارتها واساتذتها، وأخص بالذكر أُستاذي الفاضل الدكتور محمد عبد القادر عابدين على ما قدمه لي من مشورة ونصائح في جميع مراحل إعداد هذه الرسالة .

الشكر موصول للأساتذة الأفاضل ممتحَيْ الرسالة . الدكتور محمد شعيبات والدكتورة خولة الشخشير لتفضلهما بمناقشة الرسالة وقبول النظر فيها .

وإلى محكمي آداة الدراسة الذين كان لأرائهم الأثر الأكبر في إنجاز هذه الرسالة.

وإلى كل مربٍ ومربية يسعى لإصلاح التعليم في وطننا الغالي فلسطين.

والى كل باحث عن العلم والمعرفة لخدمة الوطن لكل هؤلاء أتقدم بالشكر والعرفان.

الملخص بالعربية:

تُعد قضية إصلاح التعليم من أهم القضايا التي شغلت بال التربويين، في أغلب المجتمعات الحديثة. وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي ومعوقات ذلك من وجهتي نظر المسؤولين التربويين ومديري مؤسسات المجتمع المدني التربوية في فلسطين. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي للتعرف على آراء المبحوثين من خلال استبانة وزعت على (105) مسؤولاً من مسؤولي التعليم العام (رؤساء الأقسام في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية) و(5) من المدراء العامين لمؤسسات مجتمع مدني تربوية في محافظة رام الله والبيرة. خلال العام الدراسي (2012 –2013). وتكونت الإستبانة من ثلاثة أجزاء :
المعلومات الشخصية للمستجيب، وللدور المنوط بمؤسسات المجتمع المدني في الاصلاح التعليمي في فلسطين ومعوقات ذلك الدور . وتضمن الجزء الثاني 46 فقرة وزعت على 5 مجالات ، وتضمن الجزء الثالث 16 فقرة .
وقد استخدمت الأساليب الإحصائية المناسبة للتعامل مع البيانات التي حصلت عليها والتي تساعد في الإجابة عن أسئلة الدراسة وقد كشفت الدراسة عن النتائج التالية:

1- إن درجة الدور المنوط بمؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي كانت بدرجة متوسطة، وأن أبرز الأدوار هي القيام بالأعمال التطوعية كتشجير المدارس، والتخطيط في برامج محو الأمية، بينما كانت أدنى الأدوار أهمية هي، تشجيع ودعم البحث العلمي في برامج مؤسسات المجتمع المدني .

2- إن درجة معوقات دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي كانت بدرجة متوسطة، وأن أبرز تلك المعوقات هي : الإدارة الفردية الغالبة على مؤسسات المجتمع المدني التربوية، وضعف حماسة المسئولين للمشاركة في الأعمال التطوعية الجماعية، وارتفاع أسعار المتطلبات المادية اللازمة للمساهمة في حل مشكلات التعليم المعاصر، والتخوف من مشاركة المؤسسات المجتمعية في الإصلاح التعليمي، وقصور القوانين التي تحدد نوع المشاركة الفعالة بين وزارة التربية والتعليم ومؤسسات المجتمع المدني.

3- أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع الدراسة حول دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي في فلسطين، والمعوقات التي تؤثر على دور مؤسسات المجتمع المدني، بإختلاف كل من الجنس، الصفة الوظيفية، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة، والعمر.

وفي **ضوء النتائج السابقة:** أوصت الدراسة بضرورة دعم البحث العلمي ووضعه على سلم أولويات برامج مؤسسات المجتمع المدني، وتوفير آليات للتنسيق بينها وبين وزارة التربية والتعليم، وإصدار قوانين وقرارات تفسح المجال للتعاون المشترك وبناء الثقة بين امؤسسات المجتمع المدني والحكومة . ونشر الوعي الثقافي بأهمية العمل الجماعي التطوعي وخلق شراكة مجتمعية حقيقية مع وزارة التربية والتعليم. ايجاد مصادر تمويل تمكن مؤسسات المجتمع المدني من القيام بدوره في عملية إصلاح التعليم.

The Role of Civil Society Organizations in Educational Reform and Obstacles Encountering Such Role from the Perspective of Educational Officials and the Directors of Civil Society Educational Organizations in Palestine

Prepared by: Awatef Yusuf Mohammad Abdel Hay

Supervised byp: professor. Mohammad Abdel Qader Abdeen

Abstract

Educational reform is considered one of the vital issues of concern to the educationalists in modern communities. In this context, this study is undertaken to determine the role of civil society organizations in educational reform and its obstacles from the perspective of educational officials and the directors of civil society educational organizations in Palestine. For the purpose of achieving the study objectives, the researcher has used the descriptive approach, A 62-item questionnaire was built and distributed to (105) public education officials (Department Directors at the Palestinian Ministry of Education) as well as (5) General Directors of civil society educational organizations at Ramallah & Al-Bireh governorate during the academic year (2012-2013) The questionnaire consisted of the three following components: Personal data of the respondent, The role of CSOs in educational reform in Palestine and Obstacles encountering the CSOs' role

The appropriate statistical methods have been used to analyze the collected data which assist in answering the questions of the study. The main findings of the study are as follows:

1. The role of the CSOs in educational reform can be classified medium degree of influence. The most significant roles were represented in voluntary work such as planting trees in schools and planning of illiteracy programs; while the minimal significant role was represented in enhancing scientific research in the programs of CSOs.
2. The obstacles of the role of CSOs in educational reform were of medium degree; the main of which was represented in: individual management at civil society educational organizations, lack of officials' willingness to participate in the voluntary group work, high prices of financial requirements necessary for contribution in solving modern educational problems, fear of community organizations participation in educational

reform, and lack of legal laws which define the effective participation between the Ministry of Education and CSOs.

3. There are no statistically significant differences at significance level ($\alpha \leq 0.05$) between averages of study population responses to the role of CSOs in educational reform in Palestine and obstacles influencing such role; in terms of the following variables: gender، legal personality، academic qualification, years of experience, and age.

In light of the previous findings, The study has recommended that it is necessary to encourage and support scientific research and consider it as one of the main priorities of CSOs programs, provide proper mechanisms to enhance coordination between the Ministry of Education and CSOs, issue laws and decisions which allow cooperation and establishing trust between CSOs and the government, raise cultural awareness of the importance of voluntary group work and create real community participation with Ministry of Education, as well as finding funding sources which enable CSOs to play their role in educational reform process.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1–المقدمة

1.2– مشكلة الدراسة

1.3– أسئلة الدراسة

1.4– أهداف الدراسة

1.5– أهمية الدراسة

1.6– محددات الدراسة

1.7– مصطلحات الدراسة

الفصل الأول:

خلفية الدراسة وأهميتها:

1.1- المقدمة:

أدّت التغيرات الجذرية التي حدثت في آواخر القرن العشرين، وبروز مفهوم العولمة، إلى تنـــامي مفهوم مؤسسات المجتمع المدني، وإن كانت تختلف النظرة إليه من مجتمع إلى آخر. وعلى ســبيل المثال، ينظر إلى مؤسسات المجتمع المدني في إنجلترا على أنها البديل المقترح لما تقدمه الدولـــة، على حين تعتبره فرنسا جسراً بين الدولة والجماهير (إبراهيم، 2006).

ولمؤسسات المجتمع المدني صورعالمية، فهي تقدم الدعم والعون في كافة المجالات للدول والأفراد والشعوب التي تحتاج للمساعدة، وأصبحت هناك مؤسسات تختص بدعم التعليم والصحة والسكان، وقد ساهمت الدول بأجهزتها وقوانينها في الدعوة للمشاركة الشعبية، ومن ثم ظهر دور مؤسســـات المجتمع المدني كداعمٍ ومكملٍ ومشاركٍ للدولة، وأصبحت الدول المتقدمة القوية تحتضن مجموعـــة مؤسسات المجتمع المدني القوي، وقد ظهر لها العديد من الفروع في الدول المختلفة إيمانـــاً منهـــا بضرورة معايشة الشعوب التي تطلب المساعدة (عطية،2004) .

ووفقاً لحولية المنظمات الدولية فقد زاد عدد المنظمات غير الحكومية الدولية من (6000) عـــام 1990 إلى ما يزيد عن (50) ألفاً عام 2006 وأصبح لمنظمات المجتمع المدني دور بـــارز فـــي تقديم المساعدات الإنمائية على مستوى العالم. حيث يشير تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان

الإقتصادي إلى أن هذه المنظمات قدمت مساعدات تقدر بحوالي (15) مليار دولار أمريكي حتى عام 2006 (البنك الدولي، 2011).

وبناءً على ما سبق يمكن اعتبار مؤسسات المجتمع المدني من الركائز الأساسية لتحقيق التقدم والإزدهار، وتفعيل التنمية البشرية الحقيقية، ولم ينتقل مفهوم المجتمع المدني إلى العالم العربي إلا في السنوات المتأخرة من القرن العشرين، بفعل إنتشار الوعي العلمي والثقافي والإنفتاح الإعلامي، ومحاولة الدول العربية لتبني الديمقراطية وتكريس ثقافة حقوق الإنسان(الصبيحي 2000) .

وتشير أدبيات البنك الدولي (2011) إلى أن مصطلح المجتمع المدني يشير إلى مجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية الناشطة في الحياة العامة، وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين، إستناداً إلى إعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية؛ ومن ثم يشير مصطلح منظمات المجتمع المدني إلى مجموعة عريضة من المنظمات تضم الجماعات المجتمعية المحلية، والمنظمات غير الحكومية والنقابات العمالية، والمنظمات الخيرية، والنقابات المهنية .

وبهذا يمكن القول إن المجتمع المدني يمثل نمطاً من التنظيم الإجتماعي والسياسي والثقافي خارجاً قليلاً أو كثيراً عن سلطة الدولة. وتمثل هذه التنظيمات في مختلف مستوياتها وسائط تعبير ومعارضة بالنسبة إلى المجتمع تجاه كل سلطة قائمة. فهو إذن مجمل البنى والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة، إنه هامش يضيق ويتسع بحسب السياق (الصبيحي، 2000).

ومن هنا تولي الحكومات والمجتمعات المعاصرة أهمية كبرى لمشاركة المؤسسات والمنظمات المجتمعية المختلفة في عملية النمو والتطور في مجالات الحياة المختلفة ومنها المجال التربوي. والمدرسة كمؤسسة إجتماعية ومؤسسة تعليمية لها من الفاعلية والأهمية ما يجعل الحكومات والمجتمعات المحلية تركن إليها كإستثمار بشري وتنمية وطنية مستقبلية واعدة، وهذا بدوره ينعكس

على اصلاح التعليم وجودته، كم تبين في تجربة وزارة التربية والتعليم في سلطنة عُمان (الشـــرعي، 2007)

في فلسطين تميزت مؤسسات المجتمع المدني بدورها السياسي في دعم الصمود والمقاومة للشـــعب الفلسطيني منذ الانتداب البريطاني، وكان عام (1994م) بداية مرحلة جديدة للعمل الأهلي من دور داعم للصمود والمقاومة الى دور تنموي وشريك للسلطة الوطنية الفلسطينية، في عمليـــة التنميـــة الشاملة في كافة مجالات الحياة للافراد (سائد وجودة، 2008).

تشكلت مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية الأُولى إبان الإحتلال البريطاني، وكانت تركز بشـــكل عام على تعزيز وتشجيع النضال الوطني على الصعيد الشعبي. وبعد عام 1948م تكونت العديد من منظمات المجتمع المدني التي تمثل المرأة والطلبة واالأطباء وغيرهم. وبالرغم من أن مؤسســـات المجتمع المدني غير الحكومية تشكلت قَبل تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية إلا أن الكثير من تلك المؤسسات عملت مع منظمة التحرير أو بالنيابة عنها في مشروع بناء الدّولة الفلسطينية. وبما أن السلطة الوطنية الفلسطينية لا تعتبر دولة ذات سيادة، فقد استطاعت المؤسســـات غيـــر الحكوميـــة الفلسطينية العمل والسعي للحصول على التمويل من الجهات المانحة العربية والإقليمية، والدوليـــة. ومع حلول عام 1994م حين بدأت السلطة الوطنية الفلسطينية بالعمل كان لدى هذه المؤسسات غير الحكومية سجل طويل في تقديم الكثير من الخدمات الإجتماعية الضرورية (ناثان جيه، 2003) .

وتشكل قضية التربية والتعليم واحدة من أبرز القضايا على أجندة المجتمع، وذلك لإرتباطها الوثيق بكافة نظم الحياة العامة للأفراد وفي كافـــة المجـــالات السياســـية، والإقتصـــادية، والإجتماعيـــة، والتكنولوجية ولإرتباطها بالتنمية التي تتطلب منظمات ومؤسسات مجتمع مدني قوية وفاعلة وقادرة على آداء الدور التربوي الذي يحدث التنمية الشاملة للمجتمع (أغا، 2011).

وتشترك المؤسسات التعليمية مع مؤسسات المجتمع المدني في فعل التنشئة، وهـــي أقـــرب الـــى الأسرة، والمؤسسة الدينية، والمؤسسة الإعلامية، من حيث أن جميع هذه المؤسسات تمارس التنشئة الإجتماعية المقصودة وغير المقصودة (الأمين، 2005). وتولي الحكومة التعليم كل الإهتمام نحو جعله قاطرة للتقدم والتنمية وخلق المجتمع المتعلم القادر على الدّخول فـــي المنافســـة علـــى كافـــة

الأصعدة: السياسية، والإقتصادية، والثقافية، لأنه دون تعليم جيد ومتاح للجميع، فلن تستطع الأمة تحقيق أحلامها وطموحاتها في النهضة إلا بالقيام بعمليات إصلاح تعليمي (شبل، 2009).

كما يرى جوهر وجمعة (2010) أن المشاركة المجتمعية ركيزة أساسية في دعم جهود تحسين التعليم وزيادة فاعلية المؤسسات التعليمية وتمكينها من تحقيق وظيفتها التربوية، وبالتالي أصبحت مؤسسات المجتمع المدني ضرورة ملحة تمدّنا بالطّاقة التي من خلالها نتغلب على الكثير من مشكلات ومعوقات التعليم، ونقضي على الفجوة بين الموارد المتاحة، والطموحات التي نسعى اليها لتحقيق تعليم متميز للجميع. وعليه فإن دور مؤسسات المجتمع المدني تجسد رغبة المجتمع وإستعداده للإسهام الفعّال في الجهود الرامية الى إصلاح التعليم وتطويره، ذلك أن التعليم جيد النوعية يتطلب وبدرجة كبيرة مشاركة المجتمع بجميع مؤسساته في إدارة وتمويل العملية التعليمية.

1.2- مشكلة الدراسة:

إستجابة لتنامي الثورة العلمية والتكنولوجية في العالم المعاصر، وما يصاحبها من منافسة بين الشعوب، برزت حتمية الإصلاح التعليمي وإعتماد مؤسسات التعليم كمعيار للحكم على جودة التعليم. ومن خلال الإطلاع على الأدب التربوي والدراسات السابقة وجدت الباحثة أن معظم الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء تتجه إلى بناء مشاركة مع مؤسساتها المجتمعية، من أجل تطوير وتحسين التعليم، والحد مما يعانيه من مشكلات متنوعة ومتجددة تتطلع دائماً إلى بناء مشاركة المجتمع المدني بجميع فئاته ومؤسساته، حتى تنال دعمهم ومؤازرتهم لأن مساندة المجتمع المدني ضرورية لإحداث الإصلاح المستهدف والشراكة بينه وبين القطاع الخاص والقطاع الحكومي للتعليم. ومن هنا برزت لدى الباحثة الرغبة في معرفة دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية الإصلاح التعليمي في فلسطين، ومعوقات ذلك، وذلك تلبية للأهمية الشخصية للباحثة ودعماً لعملية التخطيط المدرسي وخدمة العملية التعليمية والاستفادة من خدمات مؤسسات المجتمع المدني وبشكل محدد تحددت مشكلة الدراسة في السؤال الآتي:

ما هو دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي وما هي معوقات ذلك من وجهتي نظر المسؤولين التربويين ومديري مؤسسات المجتمع المدني التربوية في فلسطين؟

1.3 أسئلة الدراسة :

يتفرع من السؤال الرئيسي عددٌ من الأسئلة الفرعية وهي:

السؤال الأول: ما دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي في مجالات تمويل التعليم، ومحو الأمية وتعليم الكبار، والبيئة التعليمية، وإثراء المنهاج، والبحث العلمي وصنع القرار من وجهتي نظر المسؤولين التربويين ومديري مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين؟

السؤال الثاني: هل تختلف وجهات نظر أفراد المجتمع (المبحوثين) في تحديد دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي في فلسطين بإختلاف كلٍ من الجنس، والصفة الوظيفية، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة، والعمر؟

السؤال الثالث: ما المعوقات التي تواجه دور مؤسسات المجتمع المدني التربوية في الإصلاح التعليمي من وجهتي نظر المسؤولين التربويين ومديري مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين؟

السؤال الرابع هل تختلف وجهات نظر أفراد المجتمع (المبحوثين) بتصنيف المعوقات التي تؤثر على دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي بحسب الجنس، والصفة الوظيفية، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة، والعمر؟

1.4- أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي والمعوقات التي تواجه قيام تلك المؤسسات بأداء دورها في مجالات، التمويل، ومحو الأمية وتعليم الكبار، وإثراء المنهاج التعليمي، والبيئة التعليمية، والبحث العلمي وصنع القرار، من وجهة نظر المسؤولين التربويين في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، ومدراء مؤسسات المجتمع المدني التربوية، وذلك لتشخيص الواقع التربوي ومعرفة مواطن الخلل ووضع توصيات للتخطيط مع مؤسسات المجتمع المدني لتحسين الأداء في دورها لتطوير وتحسين جودة التعليم في فلسطين. كما هدفت إلى التعرف على إذا ما كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع الدراسة نحو دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي ومعوقات ذلك في فلسطين. تعزى لمتغيرات الجنس والصفة الإعتبارية، و المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، والعمر.

1.5- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

1- يساير موضوع هذه الدراسة أحد الاتجاهات العالمية المعاصرة في مختلف دول العالم والتي تتمثل في الدعوة إلى ضرورة مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي.

2- تضيف هذه الدراسة شيئاً جديداً الى المعرفة العلمية والبحث العلمي في مجال الشراكة المجتمعية بين وزارة التربية والتعليم ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية.

3_للدراسة أهمية علمية في الاستفادة من نتائجها في التخطيط لتحسين وإصلاح التعليم بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني التربوية.

1.6- حدود الدراسة:

لهذه الدراسة حدودها على النحو التالي:

الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على التعرف على دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي ومعوقات ذلك. في المجالات المحددة في أداة الدراسة.

الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على وزارة التربية والتعليم في محافظة رام الله والبيرة.

الحدود البشرية: طبقت هذه الدراسة على المسؤوليين التربويين في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية (رؤساء الأقسام). ومدراء مؤسسات المجتمع المدني التربوية في محافظة رام الله والبيرة.

الحدود الزمانية: تمت الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي (2012-2013).

1.7- مصطلحات الدراسة:

الدور: "الجهود التي تقوم بها المؤسسة والقائمون على إدارتها للتعاون والتلاحم مع قوى المجتمع والبيئة المحيطة بالمؤسسة بهدف بناء وتعميق جسور التعاون مع المجتمع لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها" (إبراهيم، 2006، ص46).

ويتحدد إجرائياً بأنه المتوسط الحسابي لاستجابات المبحوثين على أداة الدراسة المستخدمة.

مؤسسات المجتمع المدني: وتعرفها الباحثة إجرائياً بأنها منظمات أو هيئات أو جمعيات غير رسمية ويغلب عليها الطابع التطوعي، تساهم بشكل أو بآخر في العمل لإحداث تنمية اجتماعية وسياسية وثقافية.

الإصلاح التعليمي: هو "مجموعة من الإجراءات والخطوات التي تتم في ميدان التعليم باستخدام إمكانات بعضها مادية والأخرى معنوية مثل التشريعات والقواعد والقوانين المنظمة للعمل وذلك لمعالجة مدخلات محددة كماً وكيفاً، بهدف إنتاج مخرجات جديدة جيدة في ميدان التعليم" (جوهر وجمعة، 2010، ص21) .

المعوقات: "وضع صعب يكتنفه شيء من الغموض يحول دون تحقيق الأهداف بكفاية وفاعلية، ويمكن النظر إليه على أنها المسبب للفجوة بين مستوى الإنجاز الفعلي أو على أنها الإنحراف في الأداء عن معيار محدد مسبقاً". (درويش، 2005، ص5).

المسؤول التربوي:- أي شخص يقوم بدور رئيس قسم في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، والتي توكل إليه المتابعة والقيام بالمهام التربوية الخاصة بالقسم، كالأنشطة الطلابية أو التعليم العام، أو الادارات التربوية، أو المناهج أو الصحة المدرسية أو التخطيط الخ..

مدير المؤسسة: الشخص المسؤول عن إدارة شؤون المؤسسة وهو من يتابع برامجها وأنشطتها المختلفة بمساعدة عدد من الأفراد العاملين في المؤسسة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري

الدراسات العربية

الدراسات الأجنبية

التعقيب على الدراسات

الفصل الثاني:

الإطار النظري والدراسات السابقة:

يتضمن هذا الفصل الإطار النظري الخاص بدور المجتمع المدني والإصلاح التعليمي والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة باللغتين العربية والأجنبية مرتبة تدريجياً من الحديث إلى القديم.

2.1 الإطار النظري:

2.1.1 مفهوم المجتمع المدني وطبيعته:

المجتمع المدني مصطلح حديث النشأة في الأدبيات العالمية والعربية فلم يكن قبل عقد السبعينيات متداولاً، كان الحديث مقتصراً على الجمعيات الخيرية والنقابات والأندية والأحزاب، والمؤسسات التي تنظم الجهود الجماهيرية التي لا تهدف للربح ويغلب عليها العمل التطوعي، (أبو ميالة، 2002). ويتوافق مع هذا المفهوم ما أوردته أماني قنديل (2003). والتي ترى أن المجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات التطوعية المستقلة تعمل على تحقيق مصالح الأفراد وتحقق المنفعة للجماعة ككل، وهذه التنظيمات تلتزم بمعايير وقيم الإحترام والتسامح (جوهر وجمعة، 2010).

إن مفهوم المجتمع المدني في الوطن العربي، يطرح في عدة صور مختلفة من حيث البنية والمضمون، فمن حيث البنية قد يعرف على أنه مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزاً وسيطاً بين الأسرة بإعتبارها نواة البنيان الإجتماعي، والنظام القيمي في المجتمع من جهة وبين الدولة ومؤسساتها وأجهزتها من جهة أخرى. أو هو مجموعة قيود تحد من سلطة الدولة،

ومجموعة ضوابط تكبح تدخل أجهزتها، وتقوم ضد نفوذها الممتدة في مجالات متعددة، وهكذا يكون المجتمع المدني لا يتمايز مع الدولة، بل يواجهها ويعارضها، وقد تصل معارضته لها إلى حد التناقض أو التناحر في ظروف معينة، وهذا يعني أن تنامي دول المجتمع المدني لا ينطلق من كونه يُعبّر عن مؤسسات تنشأ في مجتمع ما، بل كرؤية تتعلق بمشروع التحديث، أو تجاوز إشكاليات الأنظمة العربية الملازمة لنشأة الدولة العربية (الصبيحي، 2000).

إن هذه المصطلحات تشير في مجملها إلى مبادرات فردية أو جماعية، وتحتل موقعاً وسطاً بين مشروعات القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية حيث أن هذه المنظمات لا تهدف إلى تحقيق ربح، بل تسعى لتحقيق النفع العام في إطار ما تصدره الحكومات من تشريعات وقوانين تنظم بها عمل هذا القطاع، وتعكس جميع تطلعات المجتمع المدني علاقة التفاعل والشراكة بين مؤسساته وبين الحكومة .

وبالتالي فإن المحرك الآساسي لعمل هذه المؤسسات يقوم على فكرة (المبادرة الذاتية للفرد) التي تنطلق من إيمانه بقدراته على التأثير في محيطه الإجتماعي والإقتصادي والثقافي (جوهر وجمعة، 2010). ومن التعريفات التي تناولت السمات الأساسية لمؤسسات المجتمع المدني التعريف الوارد في تقرير (المنظمات غير الحكومية)، الذي تبنته مؤسسة الكومنولث، والذي أستند الى أربع سمات أساسية، وهي، التطوعية، وعدم السعي للربح، وعدم الإهتمام بالمصالح الذاتية، والاستقلالية، للأفراد المنتسبين لهذه المؤسسات (أبو ميالة، 2002).

ويتوافق مع التعريف السابق لمؤسسات المجتمع المدني ما أوردته (أماني قنديل، 2003) (الوارد في جوهر وجمعة، 2010) والتي ترى أن المجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات أو المؤسسات التطوعية المستقلة والتي تدار من أفراد أو جماعات، وتتوسط المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح الأفراد وتقدم منفعة جماعية للمجتمع ككل، وتكون بذلك ملتزمة بقيم ومعايير الإحترام والتسامح والإدارة السليمة للتنوع .

وهكذا يتضح إنه ليس هناك مصطلح واحد، بل هناك عدد من المصطلحات ترتبط بالأدوار المختلفة الي تقوم بها تلك المؤسسات وبعلاقتها ببقية أقطاب المجتمع، وبرؤيتها لنفسها وللآخرين، وبمدى اسهامها الفعلي في حل مشكلات المجتمع التي تنتمي إليه (قدوري، 2008).

إن تعبير المجتمع المدني يشير إلى قطاع أوسع من مجرد المنظمات الأهلية، أو غير الحكومية، فهو يضم العديد من أوجه النشاط الأخرى التي قد تكون أكثر استقلالية في علاقتها بالحكومة، إذ يضم المجتمع المدني الأندية الرياضية، والنقابات، والأحزاب السياسية وغير ذلك الكثير من المؤسسات (قدوري، 2008).

وهذا ما يوضحه الشكل (2.1).

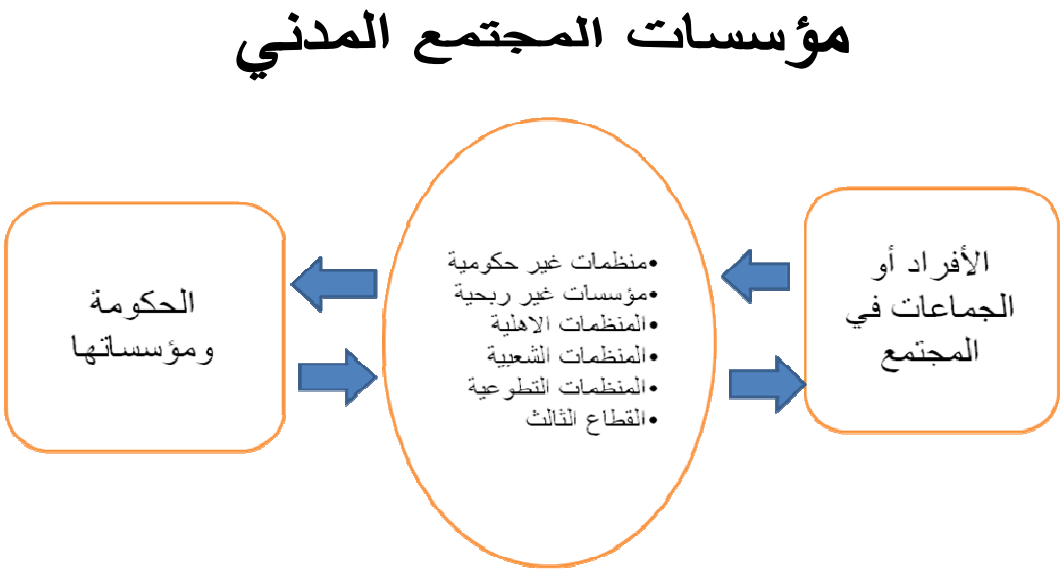

شكل (2.1) المجتمع المدني

2.1.2 ظهور فكرة المجتمع المدني عربيا:

إن التاريخ العربي يذكر لنا مؤسسات أو ما يشابه المؤسسات أقيمت ونشأت في التاريخ العربي يمكن إعتبارها مؤسسات مجتمع مدني، ففي صدر الإسلام كان هناك أهل الحل والعقد الذين يشكلون مجلس شورى للخليفة في الدولة العربية الإسلامية الأولى، وفي عصر الخلفاء الراشدين، وأهل الحل والعقد هم خيرة علماء الأمة ومفكريها، يرجع إليهم الخليفة للاستنارة بخبراتهم والإعتماد على آرائهم في حل قضايا الآمة والدولة، ثم ظهرت في المجتمع العربي في صدر الإسلام المساجد التي

تقام فيها الندوات الفكرية والدينية، حيث كان للمساجد دور كبير في هذا المجال، هــذه المؤسســات وإن لم تكن بالمعنى الذي نعرفه في القرن العشرين، إنما يمكن أن نعتبرها بدايات لظهور مجتمــع مدني، كما كان هناك جمعيات تقوم بوظائف منفصلة عن وظيفة الدولة، وكان لها نظام ذاتي خارج إطار السلطة. ذلك يعني أن التاريخ يشهد بأن المجتمع الإسلامي كان يعج بالكثير مــن الكيانــات والمؤسسات كجماعات العلماء والقضاة، ونقابات أصحاب الحرف، وشيوخ القبائل والعشائر، هــذا بالإضافة الى ما ذكر سابقاً عن وجود المسجد كمركز إشعاع علمي، هكذا كان المجتمع المدني يدير نفسه بنفسه قبل عدة قرون من نشأة المجتمع المدني الحديث (الصبيحي، 2000).

2.1.3 مفهوم مؤسسات المجتمع المدني:

لقد تطورت فكرة خدمة المحتاجين بعد التغيرات الجذرية التي حدثت في الربع الأخير من القــرن الماضي، والتي منها سيطرة القطب الواحد على السياسة الدولية بعد إنهيــار الإتحــاد الســوفيتي، وسقوط حائط برلين في عام 1989م وقيام المانيا الموحدة بنهضة تنموية في أوربا وسيطرة مفهوم العولمة، كل ذلك أدى الى ظهور مفهوم مؤسسات المجتمع المدني، وهذا المفهوم قد يختلــف مــن مجتمع لآخر فعلى سبيل المثال تنظر إليه إنجلترا على أنه البديل المقترح لما تقدمه الدولــة ، فــي حين تراه فرنسا جسراًبين الدولة والجماهير (إبراهيم، 2006).

وهنا يتبين أن مفهوم مؤسسات المجتمع المدني يعني أي منظمة أو مؤسسة غير ربحيــة وتؤســس وتدار من قبل أفراد أو مجموعات ليس لها أي تمثيل رسمي لطواقم أو وكالات حكوميــة، وتمــنح كافة الحقوق والواجبات والصلاحيات الضرورية لتحقيق أهدافها الإنسانية، مــع المحافظــة علــى إستقلاليتها (ثابت، 2006).

أهم ضرورات ظهور مؤسسات المجتمع المدني:

لقد ساهم الانتشار السريع والمفاجيء، لمفهوم العولمة الاقتصادية، الى انتظام شبكات من التنظيمات والهيئات المدنية، تعبر من خلالها عن رأي شريحة واسعة من المجتمع المدني العالمي، في ميادين متعددة اجتماعية واقتصادية، وانسانية وبيئية (شعبان، 2012).

وتبين الأسباب التالية أهم ما ظهر من مؤسسات المجتمع المدني:

1- زيادة الطلب الإجتماعي على الخدمات التي حرمت منها الشعوب في ظل إرتفاع أصوات تنادي بحماية حقوق الإنسان .

2- زيادة إنتشار مؤسسات المجتمع المدني في العالم المتقدم وامتداد خدماتها الى الدول النامية.

3- تطلع الشعوب في الدول النامية الى الالتحاق بركب الحضارة حتى تتمكن من القضاء على مثلث (الجهل، الفقر، المرض). ومن هنا كانت الحاجة الى دور حقيقي ورائد لمؤسسات المجتمع المدني وخدماتها وأصبحت هذه المؤسسات أو قد يطلق عليها بالمنظمات غير الحكومية، والتي تتمتع بكسر قيود وروتين الدولة في تسارع وإنتشار كبير في الدول النامية (عطية، 2004).

تعتبر مؤسسات المجتمع المدني ضرورة حضارية في العصر الحديث، بحيث يصعب على أي مجتمع أن ينمو ويتطور دونها، فهي تقوم بعمل إرادي حرّ ومنظم يفسح مجالاً رحباً للاختلاف والتنوع على قاعدة التعايش السلمي ونبذ الخلافات والصراعات اللاسلمية وغير الديمقراطية وهي تؤسس لبناء قاعدة مجتمعية تقوم على أساس التنافس لحل الاشكالات المجتمعية ما بين المؤسسات من جهة، وسلطة الدولة من جهة أخرى (شبيطة، 2011) .

2.1.4 تطور مؤسسات المجتمع المدني تاريخياً في فلسطين:

إرتبط العمل التنموي الفلسطيني تاريخياً بالعوامل الوطنية والظروف السياسية، وظل رافداً هاماً وداعماً أساسياً للحركة الوطنية الفلسطينية، فمع إنتهاء الحرب العالمية الأولى، واحتلال فلسطين عام 1917 وإصدار وعد بلفور الذي قضى بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين عام 1922 وقيام دولة "إسرائيل" عام 1948، لعبت المنظمات الآهلية الفلسطينية خلال هذه المرحلة، دوراً هاماً على صعيد مقاومة الهجرة اليهودية ومصادرة الأراضي بإعتبارها أكبر خطر يهدد المجتمع العربي الفلسطيني من جهة، وأي تطور إقتصادي أو إجتماعي من جهة أخرى. ولم يستمر هذا الدور الفعّال للمنظمات الآهلية خلال فترة التواجد الأُردني في الضفة الغربية والمصري في قطاع غزة حيث شهدت الفترة ما بين (1949-1967) هبوطاً في العمل الآهلي نتيجة حالة الإحباط التي رافقت

النكبة عام (1948) إضافة الى ضعف الأحزاب، وكذلك تشديد قبضة النظام الأردني والمصري في الضفة والقطاع (عبد الهادي، 2004).

وفي العام 1987 إندلعت الإنتفاضة الأولى، فوسعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي من إجراءاتها المعرقلة لعملية التنمية، ولجأت الى فرض المزيد من فرض الضرائب والحصار وعزل المدن الفلسطينية عن بعضها خاصة خلال فترة حرب الخليج الثانية ، والفترة التي أعقبت إتفاق أوسلو.

ففي عام 1993– 1998 أغلقت إسرائيل قطاع غزة وبلغت الخسائر نحو ثلاثة بلايين دولار أمريكي، ورغم المتغير الجديد الناتج عن نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية على جزء من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن اسرائيل لا تزال تسيطر على حوالي 30 % من مساحة غزة و71% من مساحة الضفة الغربية وذلك حتى آيار 1999 وهذا كله سبب في إعاقة الوصول الى تنمية حقيقية (عقل، 2000) .

تصنيف مؤسسات المجتمع المدني حسب دورها:

تلعب مؤسسات المجتمع المدني دوراً حيوياً وفعالاً في إطار تفعيل الحراك الجماهيري داخل المجتمع الفلسطيني، فهي أهم مداخل المشاركة الشعبية، إلا أن هناك جدل واسع حول مفهومها، ونطاق عملها ومدى استقلاليتها وتعبيرها عن المصلحة الوطنية ودورها في التغيير المجتمعي، هذا الجدل مرده خصوصية الوضع الفلسطيني، حيث ظهر العمل الأهلي منذ عام 1917 م وقبل القطاع الحكومي الوطني، إذ تمكن ولسنوات طويلة من توفير واجهة للعمل الوطني من خلال تقديم خدمات أساسية وهامة كجزء من المقاومة والصمود. ولكن مستوى العمل الأهلي تراجع فترة التواجد الأردني في الضفة الغربية والتواجد المصري في قطاع غزة ما بين عام (1949–1967) وتحديداً بعد قيام دولة إسرائيل، حيث قام النظام الأردني والمصري بتقييد حرية وحركة المواطنيين الفلسطينيين، أما مرحلة السبعينات فقد شهدت تطوراً هاماً على صعيد تنشيط العمل الأهلي، خاصة بعد تشكيل (منظمة التحرير الفلسطينية) التي قامت بإنشاء العديد من الإتحادات الشعبية بالخارج والتي هدفت إلى تعزيز صمود الشعب الفلسطيني . لقد شكل عهد الثمينيات مرحلة متميزة في تاريخ منظمات المجتمع المدني، فشهدت هذه الفترة وجود عدد من المراكز والمنظمات المهنية

المتخصصة والتي تهدف إلى دعم عمليات البناء وتطوير المنظمات الجماهيرية والقاعدية ذات العضويات الواسعة، خاصة الجمعيات الخيرية والتعاونيات (عبد الهادي، 2002) .

في استبانة أجرتها جامعة بيرزيت، (برنامج دراسات التنمية) وجد ان نسبة المؤسسات التي تصنف نفسها على أنها أهلية 34.6% والمؤسسات الخيرية 23.1% أما المؤسسات الوطنية 21.8% وإتحادات شعبية وجماهيرية 17% أما المؤسسات الحكومية 0.7% والتي صنفت بأنها أهلية أجنبية 2.7% ونسبة المؤسسات التي تقوم بدور تنموي 48.0%، ونسبة الدور الخيري 27.6% أما التي لها دور سياسي وحزبي 5.7% و0.7% لها دور ديني، ان المؤسسات التي تقوم بدور تنموي في المجتمع لها النصيب الاكبر (عبد المجيد ،2001).

إن ما قدمته منظمات المجتمع الآهلي في فترة الإحتلال لا يمكن اغفاله في الافتتان الفلسطيني بمؤسسات المجتمع المدني في فترة تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية فهناك صورة إيجابية بناءً على الدور الذي لعبته، فقد كانت مساهمة منظمات المجتمع المدني في مقاومة الإحتلال مصدر ثقة للمجتمع (أبو سيف، 2005).

سمات ومزايا مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني:

إن أنشطة المجتمع المدني متعددة ومتنوعة، وتشمل جميع قطاعات المجتمع وفئاته، ولذلك فالمجتمع المدني الذي يستطيع أفراده القيام بأعمالهم الجماعية بصورة مستقلة عن الحكومة بهدف تطوير المجتمع يكون مجتمع مدني حيوي وفعّال.

ويستفاد من منظمات المجتمع المدني في الدول المتقدمة بالقيام و ممارسة دور هام في التطور والإصلاح المستمر للدولة، لذا يكون هناك أهمية لمثل هكذا مؤسسات بالنسبة للحكومة يمكن إجمالها في الآتي:

خلق مجتمع مثقف وفاعل.

تشجيع المواطنين على الاجتماع مع بعض ممن لديهم ذات الأفكار والمصالح.

تشجيع الحكومة على أن تكون أكثر انفتاحا وشفافية.

يسمح للحكومة باتخاذ سياسة عامة أفضل من خلال استشارات المجتمع المدني (قدوري، 2008).

إن من أهم مزايا مؤسسات المجتمع المدني أنها تملأ الفراغ، وتسد النقص الذي يترتب على تراجع الدولة في مجالات خدماتية، تقوم بها أو تعوض جزء من هذا النقص كالتمويل مثلاً، وتعطي الفرد شعوراً بقدرته على التأثير ولوبشكل متواضع في مجتمعه ، كما تعطيه قدراً من الآمان الجماعي وتحصنه ضد سلطة الدولة من جهة وتحصن الدولة من الإضطرابات الاجتماعية العنيفة وتعمل على ايجاد مجتمع مثقف وفاعل (مرتجى، 2012).

العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والسلطة الوطنية الفلسطينية:

تأسست علاقة المجتمع المدني بالسلطة على أساس مبدأ إحترام الإختصاص، وتوسيع المشاركة المجتمعية في العمل بحيث لا يرى طرف بأن نشاطات الطرف الآخر تستهدف وجوده .

وفي السياق الفلسطيني يتطلب مجموعة من الإيضاحات التي بمعرفتها نتوصل الى علاقة تكاملية سليمة بين المنظمات غير الحكومية والسلطة، ومنها لا تشعر الحكومة أن هذه المنظمة أو تلك عندما تقوم بخدمات صحية أو تعليمية لا تتعدى بذلك على صلاحياتها، وإنما تمارس وظيفتها، وعلى الدولة والقائمين على المؤسسات الحكومية النظر إلى عمل مؤسسات المجتمع المدني بوصفه جزء مهم من مشاركة المجتمع في تحمل مسؤولية عبء إدارة حياة الأفراد (أبو سيف، 2005) .

تأخذ العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني أنماطاً مختلفة، أبرزها ما أورده زكي محب فيما يلي:

أ- أن تتبنى الدولة سياسة (اتركوهم ليعملوا) دون تدخل منها على الإطلاق، وتكون هذه السياسة مصاحبة لبعض الاعمال المحفزة من الدولة لمؤسسات المجتمع المدني.

ب- أن تسعى الدولة لأن تضم منظمات المجتمع المدني تحت تبعيتها عن طريق دعم مالي، أوتبادل منفعة.

ج- أن تدخل الدولة في شراكة حقيقية مع مؤسسات المجتمع المدني (ZOKI, M:1995).

يتضح من خلال أنماط العلاقات بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة، أن الجهات الحكومية بإمكانها أن تلعب دوراً رقابياً، بأن توفر لتلك المؤسسات المناخ المؤسسي المشجع على نشأتها وتقديم الدعم المباشر والغير مباشر لها، مع الحفاظ على استقلالها، وضمان القيام بدورها المتوازن أمام الدولة (جوهر وجمعة، 2010).

الإتجاهات العامة لمؤسسات المجتمع المدني في فلسطين :

- **الإتجاه التنموي:** إنطلاقاً من أهمية التنمية المحلية في الدول النامية للتغيير للآفضل تكون هناك حاجة إلى دور لمؤسسات المجتمع المدني في تغيير الآوضاع الإقتصادية والإجتماعية ومساعدة الناس على تقبل التغيير كما يجب أن يمتد هذا التغيير والإصلاح إلى قطاعات المجتمع وتنظيماته، لتحقيق أقصى ما يمكن في خدمة الوطن .
- **الإتجاه التربوي والتعليمي:** يتجه المنهج الحديث إلى تعميق العلاقة بين الفرد ومجتمعه من أجل المساهمة في توظيف موارده ومهارته ومعلوماته لدفع عجلة التقدم والتطور والإسهام في حل مشكلات المجتمع، وهذا من أهم ما تهدف إليه المناهج التعليمية بإختلاف تخصصاتها (عطية، 2004).

2.1.5 دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم التعليم:

يعتبر التعليم في فلسطين ذو أولوية كبيرة على جميع المستويات، الفرد والأسرة والمجتمع، بحيث يكون التعليم مهماً لجميع الأفراد في جميع المراحل العمرية. ويسهم المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمجتمع المحلي مؤسسات وأفراد، في التعليم بأشكاله المختلفة.

خلال سنوات طويلة من التاريخ الفلسطيني، تم تطوير وتمويل غالبية المدارس الخاصة عن طريق منظمات دينية، والتي أصبح لها دوراً بارزاً وقيادياً في التعليم الفلسطيني، ولا زالت تواصل ذلك في الوقت الحاضر، كما تلعب وكالة الغوث الدولية (الاونروا) دوراً مهماً في حياة اللاجئين الفلسطينين منذ حرب (1948) وذلك من خلال توفير التعليم الجيد، كما تقوم المنظمات غير الحكومية بتشغيل وتمويل خدمات تعليمية مهمة، قد لا تقوم وزارة التربية والتعليم بتوفيرها بفاعلية.

لقد ساهم الجميع في تحديث وتطوير التعليم، وقامت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية بتفعيل وتحسين الدور الذي يجب أن تقوم به المؤسسات في المجتمع المدني، والشركاء في عملية التنمية من جميع فئات المجتمع بفاعلية في المستقبل (وزارة التربية والتعليم، 2008).

والسلطة الوطنية الفلسطينية كغيرها من الدول تستعين بالنظام التربوي بإعتباره من أهم النظم التي تقوم على تنشئة الأفراد وتهيئتهم لمواجهة الظروف الطارئة، بالاضافة للمحافظة على القيم والمبادىء الأساسية للمجتمع الفلسطيني، والتجاوب مع متطلبات العصر الحديث (شبيطة،2011).

2.1.6 الدور التكاملي لمؤسسات المجتمع المدني:

تقع المؤسسات غير الحكومية في منزلة متوسطة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص الهادف إلى الربح، وتنصب أهدافها على العمل مع المجتمعات القاعدية، اي أنها تتواجد حيث تظهر الحاجة إلى وجودها، وغالبا ما تكون في الأماكن النائية التي تحتاج إلى الدعم. لتنحصر جهودها في مواجهة المثلث المعوق للتنمية (الجهل، الفقر، المرض) وهي بجانب ما تسهم به من تخفيف العبء عن كاهل الحكومة، تسهم أيضاً في القيام بمبادرات رائدة تقدم من خلالها للمواطن والدولة كيفية تحقيق بعض الإنجازات التنموية من ناحية وكيفية تنمية المشاركة السياسية من ناحية أخرى (Mustafa, 1993) .

فمفهوم الدولة والمجتمع المدني مفهومان متكاملان، والعلاقة بينهما تتسم بالتوافق تارة، وبالتصادم تارةً أخرى، وتتعدد الآراء ووجهات النظر بينهما في العديد من القضايا المعنية بالمجتمع ونشاط كلا الطرفين فيه، وتعدد الاراء هذا يصب في مصلحة القضية المنظورة، إلا أنه من الضروري أن نعرف جيداً أن العلاقة المفترضة بين مؤسسات المجتمع المدني والجهات الحكومية في أي مكان في العالم ليست علاقة تنافسية، بل علاقة مبنية على التنموية التي بنى عليها كلا الطرفين أهدافه، تصب في مصلحة المجتمع الذي يعيشون فيه، لأن تعاونهم مبني على الرقي وإثراء الحياة الثقافية والفكرية في البلاد، وتنمية المهارات في جميع المجالات (الجهيمان، 2011).

2.1.7 الأدوار التربوية لمؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي:

إن التربية والتعليم وحدها تقف عاجزة عن أن تحدث تغييراً في المجتمع ولذلك لابدّ من أن تضاف إلى الجهود الحكومية جهود مؤسسات المجتمع المدني في سائر ميادين الحياة الإجتماعية، والإقتصادية، والثقافية، والتربوية، ضماناً لتحقيق التكامل بين الأدوار للمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية، وكذلك استجابة للتطورات العالمية المتتالية ، والمستجدات المحلية ، لقد تعاظمت أدوار مؤسسات المجتمع المدني وظهرت الدعوات التي تنادي بضرورة اشراك المجتمع المدني في خدمة المجتمع، وكذلك إلى أهمية اشراك هذه المؤسسات في عمليات الإصلاح التعليمي التي تحتاج إليها الأنظمة التعليمية، وذلك في ظل غياب المشاركة الشعبية الحقيقية للمؤسسات الأهلية في التعليم، وانعدام التواصل بين الجهود الشعبية والحكومية في عملية الإصلاح التعليمي، وفي ظل تنامي صيحات تجويد وتحسين التعليم إعتماداً على مبدأ الشراكة المجتمعية الهادفة.

- هذا بالإضافة إلى رعاية المعلمين وتأهيلهم، وتقييم المناهج التعليمية، وتنظيم الندوات والمؤتمرات التي تناقش قضايا التعليم مناقشة هادفة وبناءة بهدف الإصلاح والتطوير التعليمي (جوهر وجمعة، 2010) .

2.1.8 المسؤولية المجتمعية في اصلاح التعليم في فلسطين:

قد لا يختلف اثنان على ما لعمليات التربية والتعليم من أهمية اتجاه التنمية والبناء المجتمعي لأنها تتصل مباشرة بحياة كل فرد وكل أسرة، والمجتمع يعتمد على المؤسسة التعليمية في أن تمده بكوادر بشرية في كافة المجالات، فنيين ومتخصصين، ولهذا اتجهت معظم الدول إلى إعادة النظر في أنظمتها التعليمية، ووضعت خطط للإصلاح التعليمي، وبما أن التعليم قضية مجتمعية، لا بدّ أن يشارك فيه جميع الأطراف، الأسرة، المدرسة والهيئات الخاصة والسياسيون والمثقفون، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص.

أصبح على الجميع دور أكبر في تحمل مسؤولياتهم في دعم العملية التعليمية وتطويرها من خلال التمويل والمساندة والمتابعة والمساءلة والمشاركة المجتمعية، في القيام بأدوار جديدة تبتعد عن

التقليد المتمثل بتعليم الأبناء العلوم والمعارف فقط، إلى التدريب على مهـــارات التفكيـــر المبـــدع، واسلوب حل المشكلات (إبداع المعلم، 2010).

أصبح ينظر إلى التفاعل بين المدرسة والمجتمع المحيط بها ممثلاً بمؤسساته المختلفة بأنه تفـــاعلاً إيجابياً اذا كان هو السبيل الأنسب لتكوين شخصية الطالب المتكاملة من جميع جوانبهـــا، العقليـــة، والمهارية، والوجدانية، وفي ضوء هذه النظرة تعددت أراء الباحثين حيال مـــا يمكـــن أن تحققـــه المشاركة المجتمعية في التعليم. أن أبرز أهداف المشاركة المجتمعية في التعليم تتمثل في الآتي:

1. تعليم التلاميذ ليصبحوا قوة منتجة في المجتمع.
2. تحمل مسؤولية مساعدة المعلم على تحسين جودة التعليم.
3. تفهّم المجتمع للمشاكل والمعوقات التي يعاني منها التعليم، وتقدير حجم الإنجازات والنجاحات.
4. خلق شعور بين أفراد المجتمع بأن المدرسة تؤدي المهمة المنوطة بها في خدمة المجتمع .
5. توفير الدعم المادي لتلبية احتياجات التعليم (جوهر، وجمعة 2010، ص308).

وكما أشار العجمي، (2007). أن من يرغب في إصلاح التعليم وتطويره، وحل مشكلاته يتطلع دائماً الى بناء مشاركة حقيقية مع مؤسسات المجتمع المدني، فدعم ومساعدة مؤسســـات المجتمـــع المدني تعمل على إحداث الإصلاح المستهدف للتعليم كما أشار إلى ضرورة توفير التمويل الكافي لمدخلات النظام التعليمي، وهذا الدعم قد يكون مادياُ كبناء المدارس أو ترميمها وصيانتها وطباعـــة الكتب وتمويل البحث العلمي، وبناء المناهج المتطورة، وتطوير الإدارة المدرسية، وتجويد نوعيـــة الطلاب، أو معنوياً كتدريب الكوادر البشرية وتأهيلهم وإعدادهم لدورهم.

وقال سليم (2005) لكي نرتقي بالعملية التعليمية ونحقق التنمية الثقافيـــة لا بـــد مـــن المشـــاركة المجتمعية في جوانب التعليم، وتحقيق اللامركزية في إدارة العملية التعليمية، لأنهـــا تحقـــق إدارة فعّالة، وتوسع قاعدة المسؤولية، وتنتج قيادات جديدة قادرة على اتخاذ القرار، وتتـــيح وقتـــاً كافيـــاً لوزارة التربية والتعليم للتفرغ للتخطيط والمتابعة .

وعليه فإن دور مؤسسات المجتمع المدني يجسد رغبة المجتمع في الإسهام فـــي عمليـــة إصـــلاح التعليم، إن التعليم ذو الجودة العالية يتطلب اسهام وتظافر كافة الجهـــود لإدارة وتمويـــل العمليـــة التعليمية. (جوهر وجمعة، 2010).

مجالات مشاركة القطاع الخاص في التعليم :

يؤدي القطاع الخاص دوراً مهماً في دعم العديد من مجالات التعليم سواء كانت هذه المجالات ذات فوائد مالية، أو فوائد معنوية، ومن أهم مجالات المشاركة بين القطاع الخاص والقطاع التعليمي.

1. الإستثمار التربوي: أي أن يحقق التعليم عائد اًاقتصادياً، وقد يقوم القطاع الخاص بالإستثمار في التعليم في عدة مجالات، كالبرامج الاعلامية والأدبية، والبرمجيات التعليمية التي توجه للطلاب، انشاء المباني المدرسية وفق المعايير التعليمية، طباعة الكتب والدوريات.
2. توفير المستلزمات والمواد الدراسية: وهو ما تقدمه الشركات أو المنظمات غير الربحية من معلومات مساندة للمنهج المدرسي، وتوفير المواد الدراسية على شكل أشرطة أو برامج أوكتب.
3. ادخال التقنية الالكترونية: أي استخدام وسائل الاتصال المتنوعة والمتعددة، وتوفير مختبرات ومعامل، وخدمة الانترنت مجاناً .
4. خصخصة الخدمات التعليمية: ويقصد بالخصخصة في التعليم، التعاون بين مؤسسات التعليم والقطاع الخاص من أجل إتاحة الفرصة للقطاع الخاص في التوسع في انشاء المدارس والمعاهد والجامعات، والمراكز البحثية والتدريبية.
5. التبرعات النقدية أو العينية: وهو ما تحصل عليه المؤسسة التعليمية من تبرعات نقدية أو عينية من رجال الاعمال، أو المؤسسات التجارية، أو مؤسسات المجتمع المدني.
6. الجوائز التحفيزية والمنح الدراسية للطلاب: وهي جوائز تشجيعية تقدم في المسابقات والأنشطة الطلابية، وتتضمن الهدايا، والأجهزة، والرحلات، والهدف من هذه البرامج التشجيعية تحسين نوعية التعليم، وتحفيز الطلاب على القراءة.
7. تبني مدرسة: وهو عقد يتم ابرامه بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، يقوم من خلاله القطاع الخاص بتبني المدرسة، وتقديم الخدمات التعليمية، أو النقد المباشر، ويحق للمؤسسة التعليمية الحصول على مصادر تمويل نقدية وغير نقدية لتمويل أنشطتها التعليمية (القرشي، 2011).

2.1.8 نماذج لبعض مؤسسات المجتمع المدني التربوية في فلسطين:

تسعى شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية إلى المساهمة في تأسيس وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية تستند إلى سيادة القانون والعدالة الاجتماعية، واحترام حقوق الإنسان. لإنجاز ذلك،

تعمل على تعزيز دور المؤسسات الأهلية الفلسطينية في المساهمة في تقوية المجتمع المدني الفلسطيني.

ومن أهم هذه المؤسسات التي تؤثر في بناء وتنمية القدرات البشرية، مؤسسات المجتمع المدني التربوية كما ورد في دليل المؤسسات الأعضاء في شبكة المنظمات الاهلية في الضفة الغربية ومن الامثلة على هذه المؤسسات (ملحق 4) (نماذج لبعض مؤسسات المجتمع المدني التربوية في فلسطين).

2.1.9 واقع الأدوار التربوية لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني:

لاشك أن التعليم هو الطريق الصحيح لبناء الإنسان والمجتمع. ومع اتساع قاعدة العمل الاجتماعي وصدور التشريعات المنظمة له أصبحت مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في التعليم من خلال أدوارها التربوية ضرورة ملحة وذلك في إطار الشراكة بين القطاع الحكومي والخاص (أنور، 2002).

إن مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في التربية قد أضافت إلى النظام التعليمي بعداً جديداً فبعد ما كان النظام التعليمي يعتمد على الحكومة فقط أصبح هناك شراكة مجتمعية بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني وانعكس ذلك على التعليم من خلال المساهمة في معالجة القضايا التعليمية وتمويل التعليم (علي، 2003).

ومن الأسس والمرتكزات التي تعتمد عليها مؤسسات المجتمع المدني في أداء الأدوار التربوية:

1- أن هناك توجها عالميا نحو العمل الأهلي وبالتالي فإن الجمعيات الأهلية لها دور بارز في مجال الخدمات الاجتماعية، وعلى رأسها التعليم، حيث يمكن للتعليم أن يحقق نهضة كبير في المجتمع .
2- أن الجمعيات الاهلية لم يقتصر دورها على التعليم الابتدائي وانما امتدت إلى التعليم التقني والفني والثانوي والعالي .

وذلك من خلال أنشطة تربوية منظمة خارج الإطار المدرسي القائم كأنشطة تربوية مصاحبة لطلبة المدارس أنفسهم أو برامج تعليمية للطلبة المتسربين خاصة الفتيات أو الأميين أو برامج للتدريب المهني، وذلك في إطار التعاون مع الأجهزة الرسمية في تبني قضايا التنمية والتربية (David:1995).

2.1.10 مفهوم التعليم: (الإطار المحدد والأدوار المجتمعية).

إن حال التعليم يكون حصاداً لمجمل العلاقات التي يدخل التعليم طرفاً فيها. إلا أنه يكون لبعض الابعاد البنائية الداخلية، ولبعض الضغوط والعوامل الخارجية أوزان نسبية متفاوتة بتفاوت أوضاع البنية الاجتماعية في اللحظة التاريخية المحددة في صياغة أوضاع التعليم وأدوراه .

بأن التعليم في شموله لا يقتصر على فترة عمرية محددة من عمر الإنسان وأنه ليس مقيد بحال محدد، هو التمدرس، كما يشيع في الفهم الجزئي للتعليم، لأن مكانه يتجاوز المدرسة بالمعنى التقليدي الرسمي، ليمتد الى العمل والممارسة في كثير من مناحي الحياة. ولهذا يعد المجتمع بكل تضاريسه ونشاطاته المجتمعية مدرسة كبيرة تمارس من خلالها خبرات التعليم. وعلى صعيد الأدوار المجتمعية للتعليم فهي أكثر شمولاً وتتجاوز مجرد النظر إلى التعليم كخادم لقطاع الإقتصاد وسوق العمل، من خلال مهارات ومعارف وخبرات هي مرحلية ومتغيرة لتشمل أدواره في تنمية الشخصية الإنسانية ومساعدتها على تجسيد إرادتها وحركتها وإبداعها . ومشاركتها في مسيرة تنمية مجتمعها.

وهذه خصائص تتطلب تعليماً نوعياً يعتمد على الحوار والتعليم الذاتي، وخلق المعرفة والسعي إليها، بدلاً من إختزالها في بنك العقل الإنساني. لقد أسهمت هذه المدرسة، إضافة إلى الرؤية العامة السابقة في بلورة عدد من القضايا والأفكار هي ضرورية في رصد واقع التعليم في الوطن العربي وتقويمه، والتخطيط له مستقبلاً (الجابري، 1995).

2.1.11 الاطار التاريخي للتعليم في فلسطين:

التعليم في فلسطين بعد نكبة عام (1948-1967) م:

عُرف التعليم عالمياً على أنه حق أساسي من حقوق الإنسان، لذلك نقرأ في "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" وتحديداً في المادة 26 حول حق كل شخص في الوصول إلى التعليم ومجانيته في المراحل الدراسية الأولى.

تأثر الوضع العام للسكان بنتائج الحرب الإسرائيلية عام 1948 والتي شكلت نكبة للشعب الفلسطيني، حيث نتج عنها قيام دولة إسرائيل في غالبية الآراضي الفلسطينية على79 % من مساحة فلسطين، وشرد الفلسطينيون داخل الاراضي الفلسطينية وخارجها، وكان أهم ما يميز التعليم بعد النكبة هو عدم وجود نظام تعليمي خاص بالفلسطينين، وخضوعهم لأنظمة البلدان التي هاجروا اليها، أو خضوعهم الغير مباشر لهذه الأنظمة التي أشرفت على التعليم. أما المناهج التعليمية في الدول المضيفة، فكانت من الضرورات السياسية التي فرضها واقع الشتات الفلسطيني حيث لم تكن وكالة الغوث (الاونروا) قادرة على عمل نظام تربوي خاص بالفلسطينين وتطبيقه بشكل مستقل عن الدول (مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2011) .

الممارسات الإسرائيلية تجاه المنهاج :

قامت سلطات الإحتلال الإسرائيلي بالحذف والتعديل في العقيدة الإسلامية والتاريخ العربي الإسلامي، فحذف كل ما يشير إلى الجهاد والوحدة العربية والتحرر من الإستعمار، كما حذفت كل ما يتعلق بالبطولات العربية من أجل تحرير فلسطين، وحذفت كل ما يتعلق بالشعب الفلسطيني وأدبه وقيمه وثقافته، وكل ما يتعلق بجغرافيا وتاريخ فلسطين، وكل ما يتحدث عن علاقة المسلمين باليهود (وزارة التربية والتعليم، 2007).

2.1.12 الجهات المشرفة على التعليم في فلسطين :

يشرف على التعليم في فلسطين اربع جهات إشراف رئيسية وهي:

حكومية: ممثلة بوزارة التربية والتعليم وتشرف على معظم مدارس الضفة الغربية وقطاع غـزة، عدا مدينة القدس التي لا تزال تحت الإحتلال الإسرائيلي، وتشرف دائرة الاوقـاف العامـة علـى المدارس الحكومية تحت اشراف وزارة التربية والتعليم العالي الفلسـطينية، وتشـكل مـا نسـبته 75.4% من المدارس الفلسطينية للعام الدراسي 2007 – 2008 وبعـد تسـلم وزارة التربيـة والتعليم عام 1994 انتقلت إليها مسؤولية التعليم في هذه المدارس من حيـث الإشـراف والإدارة والتمويل.

وكالة الغوث: وتشرف على مدارس اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة وفيه اكثر من نصف عدد المدارس، وتوجد معظمها في المخيمات الفلسطينية، وتأتي اعداد هذه المدارس في المرتبة الثانية بعد المدارس الحكومية وتشكل ما نسبته 12.7 %.

المدارس الخاصة: وتشرف عليها وتمولها الهيئات والجمعيات الخيرية والطوائف الدينية والأفراد، وتقع في المرتبة الثالثة، وتشكل ما نسبته 11.9 % من مجموع المدارس الفلسطينية.

العامة: أن معظم التعليم قبل المدرسي يتبع القطاع الخاص، كذلك معظم مؤسسات التعليم العـالي أنشئت وتطورت خلال فترة الإحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، وهي مؤسسات غير ربحية، تمول نفسها وتتلقى تمويلاً حكوميا كذلك (وزارة التربية والتعليم، 2008) .

2.1.13 السلم التعليمي في الأراضي الفلسطينية:

يتكون النظام التعليمي في الأراضي التي تشرف عليها وزارة التربية والتعليم من مرحلتين همـا: مرحلة التعليم ما قبل المدرسي، ومرحلة التعليم المدرسي، أما مرحلة التعليم مـا قبـل المدرسـي (رياض الأطفال) التي تستمر لمدة سنتين وتشمل الفئة العمرية من (4–5) سنوات وتقوم مؤسسات محلية وأهلية ودولية بتقديم الخدمات لهذا النوع من التعليم، وتشرف وزارة التربية والتعليم اشرافاً

غير مباشر عليه. عن طريق منح التراخيص اللازمة شرط توفر المواصفات المطلوبة. كما وتضع شروط تتعلق بالكادر البشري الذي يدير التعليم قبل المدرسي، ونوعية المناهج والبرامج المقدمة.

وفيما يتعلق بمرحلة التعليم المدرسي، فإن مدة التعليم فيه اثنتا عشرة سنة، تبدأ من الصف الأول الأساسي وتنتهي بالثاني عشر، وسن القبول للصف الأول من مواليد 1/1-3/31 للالتحاق بالمدارس الخاصة، أما ابالنسبة للمدارس الحكومية يقبل فيها مواليد 1/1- 12/31 .

يقسم التعليم العام إلى قسمين وهما:

1- **التعليم الأساسي** (الإلزامي) ويشمل الصفوف من (1- 10) ويقسم الى مرحلتين: الأساسية الدني وتشمل الصفوف من (1- 4) والأساسية العليا وتشمل الصفوف من (5- 10) .

2. **مرحلة التعليم الثانوي:** (الإنطلاق) وتتكون من التعليم الأكاديمي (العلمي والأدبي) للصفين 11- 12 والتعليم المهني ويشمل (11-12) وتتراوح أعمار الطلاب ما بين (16-17) سنة. ويشمل عدد من التخصصات، التجاري، والزراعي، والصناعي، والتمريضي، والشرعي.

2.1.14 أهداف التعليم في فلسطين:

يعكس التعليم أهدافاً مختلفة فمن ناحية يشكل أداة التنمية المستدامة من خلال توسيع خيارات المجتمع، واعداد كوادر بشرية قادرة على التفكير، والانتاج العلمي (مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2011).

فعلى المستوى الكلي من السياسات التربوية، تشير الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم الى أربعة أهداف رئيسية ضمن المعايير التالية:

1. توفير فرص الالتحاق لجميع الطلبة: أي زيادة معدل التحاق الأطفال في سن الدراسة والطلبة في جميع مراحل التعليم الإلزامي، وتطوير قدرة النظام على استعابهم.
2. تحسين نوعية التعليم والتعلم: أي تطوير المصدر البشري للنظام التربوي.
3. تطوير القدرة على الادارة والتخطيط: وهذا يكون بتطوير قدرات الوزارة وتحسين النظم الإدارية والمالية المستخدمة.

4. تطوير التعليم النظامي وغير النظامي: تحويل كل من قطاع التعليم العالي وقطاع التعليم والتدريب المهني والتقني تدريجياً من قطاعات موجهة نحو العرض الى قطاعات موجهة نحو الطلب، وذلك للملاءمة بين المخرجات واحتياجات سوق العمل (وزارة التربية والتعليم، 2008).

أهداف المدرسة:

لايمكن حصر الأهداف التعليمية للمدرسة في تلقين المعرفة، أو نقل تراث الأجيال إلى الصغار، أو وسيلة لكسب العيش فقط، وانما نعتبر المدرسة وحدةُ إجرائيةٌ عمليةٌ تهتم بتنفيذ فلسفة التربية وأهدافها المنبثقة من فلسفة المجتمع إلى عمل يسهم في تربية وتعليم التلاميذ وقد حدد عابدين (2005) الأهداف التالية لها:

1- الكشف عن ميول التلاميذ وقدراتهم واسعدادتهم، وتوجيهها لصالح التلاميذ أولاً، ثم لصالح المجتمع ثانياً.
2- تنمية شخصية التلاميذ من جميع جوانبها العقلية والنفسية والحركية.
3- تربية النشء –أطفالاً وشباناً- تربية سليمة ومتوازنة من جميع النواحي: العقلية والجسمية والنفسية والخُلقية ليكونوا مواطنين فاعلين في مجتمعهم.
4 –تشجيع النشء على الإبداع والإبتكار.
5- العناية بالمتفوقين والموهوبين والمعاقين من التلاميذ.

2.1.15 مؤشرات احصائية حول التعليم في فلسطين:

إن التفاوت بين الأقطار المختلفة بمعدلات القيد الإجمالية والصافية، وكذلك التطور في هذه المعدلات فيما بين الأعوام 1970 -1999 و 2000 م. يلاحظ وجود ثلاثة بلدان عربية حققت معدلاً صافياً للقيد في التعليم الإبتدائي بلغ 97 % أو أكثر في عام 1999- 2000، ما يعني أنها ووفقاً للبيانات أوشكت على تحقيق الإستيعاب الكامل وحققت فلسطين أفضل انجاز على مستوى الوطن العربي بمعدل قيد صافٍ بلغ 99 % يليها تونس 98 % ثم الجزائر 97 %. وهذا المعدل

المرتفع لفلسطين يسبق انتفاضة الأقصى المجيدة، وما أصاب العملية التعليمية من آثـــار اً ســـلبية جراء الممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني (زيتون، 2005 ص63) .

كما أفادت مصادر نتائج المسح أن نسبة الرسوب في المدارس بلغت 2.6 % عام 2011 –2012 ونسبة التسرب 1.2 % لنفس العام، وتتفاوت هذه النسب من صف إلى آخر، فمـــن الملاحـــظ أن النسبة تزيد بإضطراد مع ارتفاع مستوى الصف، وتكون مرتفعة بين الذكور في الصفوف الـــدني مقارنة مع الإناث، ولكن الصورة تنعكس بعد الصف العاشر الأساسي، حيث تصبح نسبة التسرب بين الإناث تزيد عن مثيلتها بين الذكور.

كما أشارت نتائج المسح إلى أن معدل عدد الطلبة لكل معلم في المدارس يتفاوت حســـب جهـــة الإشراف، فبلغت 20.2 طالب لكل معلم في المدارس الحكومية، و26.7 طالب لكـــل معلـــم فـــي مدارس وكالة الغوث الدولية، و15.8 طالب لكل معلم في المدارس الخاصة.

وحول معدل الطلبة لكل شعبة، فقد بينت نتائج المسح أن هذا المعدل يتفاوت من مرحلة إلى أخرى وحسب جهات الإشراف أيضاً، فقد بلغ عدد الطلبة في الشعبة في المرحلة الأساسية 30.9 أما في المرحلة الثانوية فقد بلغ 27.6.

المدارس: هناك 2707 مدرسة في الأراضي الفلسطينية، منها 2019 في الضفة الغربية و688 في قطاع غزة ووتوزع حسب جهات الإشراف كما يلي: 2005 مدرسة حكومية و343 مدرســـة تابعة لوكالة الغوث و359 مدرسة خاصة. ومن حيث توزيع المدارس حسب ملكية البناء فإن هناك 2391 مدرسة مملوكة و279 مستأجرة و37 مدرسة مملوكة ومستأجرة في أن واحد.

الطلبة: بينت النتائج أن هناك 1129358 طالباً وطالبة يدرسون في المدارس منهم 668754 في الضفة الغربية و 460784 طالباً وطالبة في قطاع غزة.

المعلمون: بلغ عدد المعلمين في المدارس بكافة مراحلها 60915 معلماً ومعلمة في الضفة الغربية و21331 معلماً ومعلمة في قطاع غزة. موزعي حسب جهة الإشراف كما يلي 24961 معلماً في

المدارس الحكومية و 10834 في مدارس وكالة الغوث الدولية و7121 في المدارس الخاصة (وزارة التربية والتعليم، 2012) .

2.1.16 النظرة العامة إلى مهنة التعليم :

لم يحظ التعليم حتى الآن في معظم بلدان العالم بالإعتراف به كمهنةُ لها قواعدها، ومتطلباتها، ومعاييرها، والشروط الخاصة بالالتحاق بها وممارستها . ولكن يلاحظ ارتفاع الأصوات التي تنادي بالنظر إلى التعليم –عالمياً ومحلياً – كمهنة ذات خصائص وضوابط محددة (عابدين، 2005).

إن أي تطوير أو إصلاح في عمل وأداء المؤسسة التعليمية، لا يمكن أن يحقق نجاحاً الا عندما يكون هناك قوة تعليمية ممتازة علميًا، ومكرمة إجتماعياً، ومؤمنة برسالة التعليم في تقدم وتطور المجتمع، ومن المتعذر اعتبار هذه الأمور متوفرة في الهيئة التعليمية بشكل عام، لذا لا بدَ من إعادة نظر شاملة في التكوين المهني والحقوق المهنية والمركز الإجتماعي للمعلم، ما يجعل هذه المهنة جذابة للعناصر البشرية، هناك ثلاثة شروط لتحقيق ذلك.

1- الإرتقاء بشروط الإنتساب إلى مهنة التعليم .

2- العمل على وضع خطط إعداد المعلمين في كل مراحل التعليم العام .

3- المساواة بين المعلم والطبيب أو المهندس في الوضع الإقتصادي والإجتماعي. المهنة التعليمية (رضا، 2006) .

اتجاهات عالمية لإصلاح التعليم :

لم يعد التعليم أمراً تختص به الحكومات والدول دون الشعوب فقد أصبح قضية حياتية تمس مصالح الفرد والأسرة والمجتمع (شبل، 1993) لذا نجد العالم ينادي بإصلاح التعليم الذي يقوم على نقل التعليم من حالة الجمود إلى حالة المرونة كي يتمكن من مواكبة تطورات العصر والإنفجار المعرفي في العالم مع بدايات القرن الحادي والعشرين .

اتجاهات إصلاح التعليم باليابان: على الرغم من أن النظام التعليمي في اليابان كان يقوم بأداء وظائفه على نحو جيد جداً من حيث خدمته لأهداف الدولة ،إلا أنه تعرض للنقد بسبب جموده أو لإنتظامه، ولذلك استهدفت خطط الإصلاح التعليمي في اليابان كافة مراحل التعليم، وفي ما يلي أهم توجهات إصلاح التعليم باليابان للقرن الحادي والعشرين.

- التعليم للجميع مبدأ أساسي يحتل مكانة هامة في برامج الإصلاح التعليمي، فالتعليم الياباني قائم على تحقيق نسب الإستيعاب الكاملة في مراحل التعليم، وهو حق كفله الدستور لكل أفراد المجتمع.
- المناهج وطرق وأساليب التدريس. يجب إعادة النظر فيها وأن تعدل كل عشر سنوات بحيث يتمكن النظام التعليمي الياباني من مواكبة التطورات المحلية والعالمية المتلاحقة. كما يجب بناء المناهج على أساس احترام الفروق الفردية بين الطلاب لتنمية الطموح عندهم للإستمرار في التعليم مدى الحياة .
- التعاون الدولي والإستفادة من خبرات الآخرين في كافة مجالات التعليم.
- ادخال التكنولوجيا الجديدة للتعليم، وتنمية التفكير القادر على حل المشكلات.
- التعاون التام بين مجالس الآباء، والمعلمين، ومؤسسات المجتمع المدني في اتخاذ القرارات وإثراء التعليم بكل ما هو جديد(جوهر وجمعة ،2010)

اتجاهات إصلاح التعليم في تايلاند:

مع بدايات القرن الحادي والعشرين وجدت حكومة تايلاند أنه يجب إصلاح التعليم في البلاد بما يضمن تحقيق الأهداف المنشودة التي تقف أمام تحديات هذا القرن، وفي ما يلي أبرز ما يتطلع اليه الإصلاح التعليمي بتايلاند .

- وضع سياسة عامة وشاملة لإصلاح التعليم من حيث الأبنية المدرسية ، والتمويل اللازم لعمليات التعليم المختلفة .
- ضمان التربية الأساسية لجميع الطلاب وإلزام الآباء على تعليم أبنائهم .
- التواصل مع كافة شرائح المجتمع واشراك المؤسسات غير الحكومية في قضايا التعليم .
- تنفيذ سياسات اصلاح في جميع المناطق بتايلاند بشكل تدريجي .

- تفعيل مبدأ الشراكة المجتمعية لإصلاح التعليم وقبول المبادرات الشعبية التطوعية (Rie:2002).

اتجاهات إصلاح التعليم في إنجلترا : سعت إنجلترا – مثل باقي الدول – إلى إصلاح نظامها التعليمي بما يتناسب مع تطورات العصر وتحدياته. وقد عملت على :

- الإنفتاح على الثقافات العالمية وعدم الإكتفاء بتعليم اللغة الانجليزية بمفردها، وبناء مناهج التعليم على أساس الإنفتاح على الأخر، وكذلك بما يراعي ميول الطلاب وإهتماماتهم، وتصميم البرامج الخاصة بذوي الإحتياجات الخاصة.
- وضع معايير يمكن على أساسه تقييم نتائج الإصلاح التعليمي الشامل.
- تدعيم مبدأ احتراف المعلمين وحصولهم على دورات تؤهلهم لممارسة المهنة وذلك بعد خضوعهم لمقابلات واختبارات مقننة وحيادية .
- دعم إقتصاديات السوق والتأكيد على قيمة التعليم للعمل مع عدم إغفال الأخلاق .
- تفعيل أسس التواصل مع البيئة المحيطة بالمدارس وإنشاء مجالس من أولياء الأمور، ومؤسسات المجتمع المدني تتعاون فيما بينها من أجل إصلاح التعليم وتذليل كافة الصعوبات (تيرنز 1998:)

2.1.17 مفهوم الإصلاح التعليمي : (Educational Reform)

يشير المعنى الغوي للإصلاح في اللغة العربية إلى مادة (صلح) والفعل (صلح) الشيء صلاحاً كان نافعاً أو مناسباً، و(صلح) صلاحاً زال عنه الفساد (مجمع اللغة العربية، 1990)

ويمكن تعريف الإصلاحات التعليمية بأنها جهود أساسية وتجديدات تستلزم موافقة تشريعية، وتأخذ الإصلاحات التعليمية شكلين الأول يكون إصلاحاً برنامجياً وينصب على إصلاح برنامج أو منهج معين. والثاني يكون إصلاحاً منظومياً ويرتبط بإصلاح المنظومة التعليمية ككل، أي الإصلاح التعليمي الشامل (جوهر، 2002).

أو يعرف الإصلاح التعليمي بأنه التغيير والتطوير الشامل في بنية النظام التعليمي أو هو التعديلات الشاملة في السياسة التعليمية، التي تؤدي إلى تحسين في المحتوى التعليمي أوفي الفرص التعليمية، أو في البنية الإجتماعية (القاسم، 2009) .

إن أي محاولة جادة لإصلاح التعليم في القرن الحادي والعشرين لا بد أن تعتمد على مجموعة من المسلمات أهمها :

1- ضرورة إعتبار الإصلاح التعليمي جزءاً لا يتجزأ من عمليات وخطط التنمية الشاملة، فإصلاح التعليم يرتبط بالمجتمع ويتفاعل مع المعطيات والنسق الإجتماعية.
2- إصلاح التعليم يجب أن يشمل جميع فروع المعرفة والممارسات التي تعتمد على الإبداع .
3- إن إصلاح التعليم لا بد أن يتخطى الحواجز الثقافية المحلية والعالمية ، ويتواصل مع الثقافات الأخرى باستخدام التكنولوجيا الحديثة (أبو زيد، 2004).

إن الإصلاح التعليمي الشامل يعتمد على أسس وقواعد راسخة ، مثل قواعد البيانات، والتكنولوجيا التعليمية الموظفة جيداً، وأن يتم هذا الإصلاح عبر تعاون تام بين الجهات الحكومية والأهلية والخاصة، وأن يكون الهدف من الإصلاح الارتقاء بجميع عناصر العملية التعليمية، من طلاب ومعلمين ومدارس مجهزة بالتقنيات الحديثة (U.S.Department of Education:1999).

2.1.18 أهداف الإصلاح التعليمي الفلسطيني:

عملت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية جاهدة على تشخيص الواقع للتعليم الفلسطيني، والتحضير لإعداد الخطة التربوية التطويرية الإستراتيجية منذ عام 2005م، فكانت على أهبة الإستعداد للإسهام في خطة التنمية والإصلاح الفلسطينية التي بدأ الإعداد لها في آواخر عام 2007 م، والتي هي الآن في طور وضع الإطار التطويري لخطط القطاعات المختلفة على وعود والتزامات بالدعم المالي للإصلاح والتطوير. وتتضمن خطة الإصلاح والتنمية، المساواة بالتحاق بنظام تعليمي شامل يتكون من المراحل التالية: ما قبل المدرسة، التعليم الأساسي والثانوي، التعليم العام، التعليم المهني والتقني، التعليم النظامي وغير النظامي، والتعليم العالي.

إن الخطة التربوية التطويرية الإستراتيجية ليست خطة وطنية بشكل كامل حيث أنها لا تغطي الخدمات التعليمبة المقدمة من وكالة الغوث والمؤسسات الخاصة والمؤسسات التابعة للمنظمات غير الحكومية، ومع ذلك هي خطوة بإتجاه استراتيجية وطنية، حيث أن الوزارة هي المزود الأكبر للخدمات التعليمية، والإشراف على المزودين الآخرين، لذا تعمل على التنسيق مع الشركاء خلال تنفيذ الخطة لتحقيق الأهداف التربوية المنشودة .

ومن هذه الأهداف: زيادة فرص الإلتحاق للأطفال في سن التعليم وتحسين قدرة النظام على الإحتفاظ بهم. تحسين نوعية التعليم والتعلم ، تطوير القدرات في التخطيط والإدارة، وتحسين الأنظمة الإدارية والمالية، تحقيق التحول التدريجي لقطاع التعليم العالي من التوجه نحو العرض إلى التوجه نحو الطلب والذي يضمن المزيد من الإنسجام بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات السوق.

التحديات التي تحول دون تحقيق خطة الإصلاح التعليمي:

إن منظومة التعليم بطبيعته واحدة بين منظومات المجتمع ، في تشابكها وتفاعلها مع بعضها البعض وفي تأثيرها وتأثرها بالنظام ومنهج الحكم وإدارة المجتمع ، والتعليم إما أن يكون أداة للتحرر أو أداة للقهر (طعيمة، 2008).

مع بدايات القرن الحادي والعشرين وظهور تحديات هذا العصر أصبح من الضروري تطوير التعليم ليواكب هذه التحديات، تعليماً يلبي حاجات المعلمين والمتعلمين، ويبني على العلم والتكنولوجيا، ويوظف الحاسوب، ويشجع على تعلم اللغات، ويحترم الحضارات، وينطلق من الأفاق المحلية إلى القومية والعالمية، ويقدر القيم والأخلاق ويعمل على تحسينها بما يناسب المجتمع، ويدعوا إلى تعلم إسلوب حل المشكلات بإسلوب علمي عقلاني (حجي، 2004).

إن إصلاح التعليم للقرن الحادي ن يتجاوز مجموعة من التحديات التي ينطوي عليها المستقبل، إذ تعتبر البشرية التعليم رصيداً لا غنى عنه في محاولاتها لإرساء فعاليات السلام والحرية والعدالة الإجتماعية (ديلور، 1999).

ومن هذا المنطلق قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بوضع خطة للإصلاح والتنمية ، فعملت على إتباع مبدأ التخطيط من أسفل الهرم إلى أعلاه. وتشدد خطة الإصلاح والتنمية على أن القطاع الخاص الفلسطيني يجب أن يكون محركاً لاستدامة النمو الإقتصادي، وأنه لا بدّ من تشجيعه عن طريق تهيئة بيئة مناسبة.

أما فيما يتعلق بالتعليم، فإن خطة الإصلاح والتنمية تعتمد على الخطة الخمسية التربوية التطويرية، وهي على موقفها بأن التعليم حق من حقوق الإنسان ، وأداة حيوية للتنمية افقتصادية، والإجتماعية، وتسعى خطة الإصلاح إلى ضمان وصول المواطن إلى نظام تعليمي شامل من مرحلة ما قبل الدراسة حتى التعليم العالي. وبالتزام السلطة الوطنية الفلسطينية بتطوير وإصلاح قطاع التعليم، نجد أن هذا القطاع يمثل ما يزيد على 30% من الموازنة المقترحة لخطة الإصلاح والتنمية لدعم النفقات المتكررة (الجارية) وحوالي 20 % من الجهات المانحة للبرامج الإستثمارية العامة. وينصب الجهد على تحديث وتطوير نظام التعليم بما في ذلك تطوير وتحديث المناهج وفقاً لرؤية دولة فلسطينية، في تحقيق مبدأ التعليم للجميع فقد قامت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، وبعد فترة من إنشائها في العام 1994 م بالتوعية للجهود العالمية المبذولة لتحقيق التعليم للجميع من قبل اليونسكو، واستناداً إلى الإعلان العالمي حول التعليم للجميع في تايلند في أذار 1990 فقد كان أول نشاط قامت به الوزارة للإنضمام إلى هذا الجهد العالمي في العام 1999م وبدعم مالي من اليونسكو، بإنشاء فريق لتقييم الجهود التي بذلت في فلسطين لتوفير التعليم للجميع ، والناتج هو "التعليم للجميع: تقييم عام 2000م–تقرير فلسطين "الذي نشرته اليونسكو على موقعها الالكتروني والتي تم عرضه في المؤتمر الاقليمي للتعليم للجميع للمنطقة العربية في القاهرة 24–27 كانون الثاني 2000م (وزارة التربية والتعليم ، 2008).

2.1.19 التعليم الفلسطيني بين التحديات وإرادة الإصلاح :

يواجه الشباب الفلسطيني تحديات قد توصف بأنها ذات أبعاد خطيرة على واقعم ومستقبلهم . فيم يتعلق بالقطاع التعليمي العام والعالي ومن هذه التحديات:

1– انخفاض نسبة الإنفاق العام على التعليم العالي مقارنة بالدول الأخرى.

2- قلة التنسيق والتعاون بين مؤسسات التعليم العالي بما يتعلق بشروط القبول وتطوير المنـــاهج ، وايجاد تخصصات نوعية. والتقليد في الأساليب التعليمية.

3- انخفاض موازنات دعم البحث العلمي والتطوير (الفطافطة، 2007) .

إن الحل لمعظم مشكلات التعليم يبدأ من الإرادة الشعبية ، لذلك من المرجح أن يلعب المجتمع المدني دوراً مهماً في عملية التنمية، لذا يمكن توقع دور مؤسسات المجتمع المدني على النحو الاتي : يؤثر رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال في المجتمع المدني بتقديم مشروعات ربحية. مـــع نمو مؤسسات منذ عام 1989 ومع تطور أدوارها في جميع أنحاء العالم ، ووضوح أهدافها خاصة المتعلقة بالتعليم وحقوق الإنسان (سالم ،2008).

ففي دراسة بو طيبة (2009) عقد مقارنة بين المنطقة العربية وكوريا الجنوبيـــة بخصـــوص أداء التعليم، الأمر الذي سمح له بإدراك التحديات التي تقوم في وجه خطط إصلاح التعلـــيم العربـــي، والتي يجب مراعاتها كي تسنطيع البلدان العربية أن ترتقي بالتعليم وتلتحق بركب الحضارة .

2.1.20 مؤسسات المجتمع المدني ودورها في إصلاح التعليم :

أولاً : تمويل التعليم :

على الرغم من النمو الملحوظ في مؤسسات التعليم والتي تعتمد في تمويلها على الرسوم الدراسية. فإنه وعلى مستوى الوطن العربي كله لا تزال ميزانية الدولة حتى الآن تُعد مصدراً رئيســياً فـــي تمويل التعليم، إلا أن الحاجة إلى التوسع في التعليم بمراحله المختلفة تواجه صعوبات كبيرة فـــي الحصول على الموارد العامة في مختلف الدول العربية حتى الخليجية منها .

وفي ظل هذه الظروف لا بدّ من السعي الجاد لإيجاد موارد مالية بطرق وأساليب مختلفة، كـــي لا يتم التوسع في التعليم بمراحله المختلفة على حساب نوعية التعليم وتراجع جودته. وإحـــدى هـــذه الاساليب التي قد تكون مصدراً مهماً للموارد الإضافية للتعليم، المشاركة المجتمعية، وتحفيز رجال الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني على تقديم المساهمات الطوعية، وهناك محـــاور ومجـــالات

كثيرة يمكن دعم التعليم من خلالها، كبناء وترميم وصيانة المدارس، أو مدها بالمستلزمات التعليمية، وشراء أجهزة ومعدات للمختبرات العلمية ومختبرات الحاسوب.

إن مثل هذه المساهمات قد تبدو قليلة إذا نُظر إليها بشكل منفرد، ولكن إذا توفرت الإرادة والحماس الكافي لهذا العمل قد تتوفر إضافة لا بأس بها لموارد التعليم ، ففي الهند مثلاً تم في فترة ما تعبئة عشرة ملايين متطوع في حملات لمحو الأمية، وقدرت مساهمتهم مالياً بحوالي 1/3 ميزانية الحكومة المخصصة للتعليم (زيتون، 2005) .

مساهمة المؤسسات المجتمعية في تمويل التعليم :

إن ما يقدمه المجتمع بجميع مؤسساته الإقتصادية والإجتماعية من مساهمات عينية ومادية ومن جهود في دعم العملية التعليمية، وتتنوع مساهمات المجتمع في دعم التعليم سواء في بناء المدارس أو تقديم الخدمات التعليمية أو التبرعات النقدية من أجل تحسين الخدمات التعليمية ويوجد في العديد من الدول جمعيات خيرية لا تهدف إلى الربح وناشطة في دعم التعليم وتقديم الخدمات والتبرعات المالية والعينية، وتشجع هذه المنظمات على دعم التعليم وتتكون من أعضاء فاعلين في المجتمع ولديهم الرغبة والقدرة على المشاركة في الخدمة العامة وغالباً ما تكون هذه المنظمات من الأباء والمعلمين ورجال الأعمال والتربويين (العتيبي، 1425هـ)

وتورد اليونسكو أشكالاً للمشاركات المجتمعية في تمويل التعليم :

1- التمويل المالي المباشر الناتج عن فرض الضرائب الموجهة للتعليم سواء على الشركات أو على الأفراد
2- المساهمة في تقديم التبرعات النقدية أو العينية و للمستلزمات التعليمية، وصيانة المباني، والتبرع بالأراضي المستخدمة لأغراض تعليمية .
3- تشجيع العمل التطوعي في تقديم الخدمات الإنشائية أو أعمال الصيانة، أو التطوع في برامج تعليمية مثل محو الأمية .
4- مشاركة أصحاب الخبرة في الإدارة والتخطيط للتعليم (الغامدي ، 1424).

كما يقترح زاهر (2000) بدائل تمويلية لتعزيز الإيرادات المالية لدعم التعليم:

1- مشاركة المجتمع المدني في تمويل التعليم والإنفاق عليه مع الحرص على البحث عن مصادر جديدة وغير تقليدية.

2- إعادة النظر في الأسلوب المتبع حالياً في تمويل برامج التعليم على أسس جديدة قائمة على التمويل من أجل الإصلاح والجودة.

3- ترتيب الأولويات التعليمية وإعطاء التعليم ما يستحقه من الدخل القومي، والإنفاق الحكومي.

4- اتاحة الفرص للقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في الإسهام في تمويل التعليم

ثانياً: إثراء المنهاج:

النظرة المستقبلية للمناهج التعليمية:

لما تحول العالم من عصر الصناعة إلى عصر المعلوماتية لم تأخذ هذه النقلة سوى عقدين أو ثلاثة عقود من الزمان في حين أن النقلة من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي حتى في أوربا أخذت هذه النقلة عدة قرون وكان هذا الزمان كافياً للتغيير الثقافي والإجتماعي، أما النقلة الحالية التي يشهدها العالم فكانت كالصاعقة حتى في المجتمعات المتقدمة فهي لم تعطي الفرصة لأحد للتفكير والتأهب للتغيير، ومع هذا وذاك تغيرت النظرة للوقت، ففي عصر المعلوماتية الحالي ينصب الإهتمام على المستقبل دون إغفال للمفيد من الماضي، لذا فعلى مخططي المناهج التعليمية إعداد المناهج وبرامج التعليم بما يمكن التلاميذ من التكيف مع تطورات العلم في المستقبل (حلس، 2008).

يعد المنهج العلمي من أهم مجالات المقارنة في أداء العملية التعليمية، ذلك لأنه ومن خلاله يمكن معرفة مدى جودة التعليم من عدمها، وكما هو معروف فإن جودة التعليم أبلغ من أهمية التوسع الكمي فيه، ففي دراسة بوطيبة (2009) .قال أن أهم ما يميز المنهج في مدارس كوريا الجنوبية على الدول الأخرى التي فشلت بها محاولات التنمية ليس تركيزها على العلوم والتكنولوجيا فحسب، وإنما تركيزه على التربية الخلقية والإنضباط وقد أثمر هذا التركيز على الجانب الأخلاقي- خاصة في المرحلة الإبتدائية – إلى حفظ الخصوصية الثقافية الوطنية وتسخير

عناصرها لأغراض التنمية. وفي المقابل تشهد أنظمة التعليم في العالم الإسلامي عامة والعربي خاصة أزمة حقيقية. ويرى عبد العزيز عثمان التويجرى "أن هذه الأزمة تتجلى في ازدواجية الشخصية، التي سببها تقسيم التعليم في نشأته المعاصرة إلى ثلاث مجالات هي التعليم الأدبي، العلمي، الديني، مما أدى إلى حدوث شرخ في فكر والرؤية لدى الأفراد والمجتمع "(ALtwaijriK, 2003).

تمثل التربية المهمة الأكثر صعوبة في التربية المعاصرة علماً بأنها أصبحت في الدول المتقدمة موضع إجماع بأن العلم نفسه أصبح القوة المركزية في التنمية والإزدهار الإقتصادي، وبما أن الهدف الأعلى للتعليم هو تحرير الطاقات للفرد فإن أول هذه الطاقات الطاقة العقلية، وهذا لن يكون إلا بإعادة تأسيس المناهج الدراسية على رؤية علمية شاملة (رضا، 2006) .

يستدعي إعداد المناهج إلى تربية مختلف أشكال الذكاء المتعدد عند الطلاب، مما يعينهم على الإبداع في المجال الذي يقع ضمن إهتماماتهم وفق حاجات المجتمع. ويرى بعض التربويين أن مناهج المستقبل يجب أن تركز على تنمية الكفايات الأتية عند المتعلمين: التفكير بوضوح، والإتصال بفعالية، وفه البيئة البشرية، إمتلاك الكفايات الشخصية، فالطالب بحاجة إلى فهم عملية التخطيط وطبيعة إتخاذ القرارات، وكيفية التعامل مع المعلومات بما يجعل التغيير لديهم سهلاً، وتنمية مهارات التفكير الآساسية للتأكد من المعلومات السليمة من غيرها في ضوء هذا التدفق الهائل من المعلومات (حلس، 2008) .

تم تطوير المناهج والكتب المدرسية الفلسطينية لجميع الصفوف (1-12) خلال الفترة 1995 - 2006 وقد كانت أهم وأكثر الآولويات إلحاحاً، ويعتبر هذا العمل من الإنجازات الوطنية ومصدر فخر، لقد تم إعداد دراسات للتشخيص والتي بينت انه توجد اراء قوية بين الطلبة وأولياء الامور والمعلمون والمديرون ان العديد من الموضوعات في المنهاج طويلة، وهناك حاجة لمراجعة المنهاج، وهذا ما اقرته الوزارة في خطة تطوير المناهج.

ولتحقيق هذه النتائج عملت وزارة التربية والتعليم على تشجيع القطاع الخاص على الإستثمار في التعليم على جميع المستويات، وفي جميع أنواع التعليم، وفي الوقت نفسه تحسين الإشراف على

المؤسسات التعليمية لضمان الجودة، إن مشاركة القطاع الخاص الإستراتيجية في القطاع التعليمي من خلال تقديم المشورة خاصةّ في التعليم العالي، وتشجيع هذه المشاركة أيضاّ في الجان والمجالس الخاصة في التعليم والتدريب المهني والتقني. وتعزيز التنسيق و التعاون مع وكالة الغوث، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والشركاء الدوليين في التنمية، ومشاركتهم في الحوار بشأن السياسات والتخطيط والتنفيذ والمتابعة والمراجعة الدورية، للتقدم في تنفيذ الخطط، وستكون الخطة التطويرية الإستراتيجية التربوية إطاراً لتحسين هذه الشراكة، ورفض الإستثمار خارج إطار هذه الخطة (وزارة التربية والتعليم ،2008).

إن مدى ملاءمة المناهج لمتطلبات سوق العمل، وللبيئة المحلية، واستيعاب متغيرات العصر. ومتطلبات التنمية، وتنمية طرق التفكير العلمي والناقد، ومدى قدرتها على تبسيط قيم العلم وترسيخها، ومساعدة الطلاب في حل مشكلاتهم الحياتية. وتنمية روح الولاء والإنتماء للوطن تؤدي حتماً إلى إصلاح في العملية التعليمية سواء كانت مناهج في المؤسسة النظامية أو في مراكز تعليم الكبار (العساف، والصرايرة ،2011).

ثالثاً: البيئة التعليمية:

تساهم البيئة التعليمية والبنية العامة للمدارس في التأثير على نوعية التعليم، وبشكل عام، فإن البنية التحتية للمؤسسات التعليمية غير مواكبة للتطورات العلمية المختلفة، ولا تتوافق مع التطورات الحديثة التي طرأت على المنهاج الفلسطيني. هذا فضلاً عن عدم ملاءمتها لشروط السلامة العامة والشروط الصحية اللازمة، ومن بعض ما يؤكد هذا :

- **الإكتظاظ:** المدارس بشكل عام تعاني من إرتفاع في عدد الطلبة لكل غرفة صفية ولكل معلم، كما تفتقد لوجود ساحات تناسب هذا العدد من الطلبة .
- **غياب البنية اللامنهجية:** تفتقر المدارس الى القاعات الرياضية، والمختبرات الفنية، وكذلك المختبرات العلمية، والمكتبات المدرسية، وإن وجدت فهي محدودة الإمكانات.
- **الوضع الصحي:** تفتقر المرافق الصحية عامةً إلى الشروط الصحية، ونقص في المستلزمات الطبية التي تحتاجها المؤسسة التعليمية في حالات الطوارىء .

- **الفجوة بين الريف والمدينة:** هناك فرقٌ بين مدارس المدن والمدارس في القرى والمخيمات وخاصةً النائية منها، من حيث البناء والبنى التحتية والأثاث المدرسي، والتجهيزات العلمية، كما أن بعض القرى تفتقر لوجود مدارس ثانوية ، وبعضها ما زال في مباني مستأجرة.

إن مرونة المبنى وقدرته على تحقيق أهداف التعليم ، ومدى مراعاته للشروط الهندسية والصحية، ومدى مراعاة شروط السلا مة العامة، ومدى سلامة التصميم للإجراءات المتبعة في حالة الكوارث والظروف الطارئة، والنمو المتزايد في أعداد الطلبة (العساف والصرايرة، 2011).

إن إيجاد مدرسة، ببيئة تعليمية صحية تكون استمرار للحياة اليومية التي يعيشها الطالب في البيئة المحيطة بالمدرسة، تجعل من المدرسة صديقة للطالب وتحد من عملية التسرب من المدرسة مما يؤدي الى تفاقم مشكلة تفشي الأمية في المجتمع .

رابعاً : محو الأمية وتعليم الكبار:

إن الرؤية واضحة حول ضرورة العمل الجاد على وضع استراتيجية فعّالة، وسياسة طويلة الأجل للقضاء على الأمية، وسد منابعها خلال الخطة الخمسية القادمة، خاصةً وأن القرن الذي نعيش فيه يركز على المعرفة والثقافة المتقدمة والمنافسة العالمية، والتي لن يكون فيها مكان لأمة من الأمم لا تهتم بالتعليم وتطويره، وتنمية الثروة البشرية، لتحقيق تنمية مستدامة للمجتمع .

بالإضافة إلى حصر مشكلة الأمية بكل أبعادها، وترشيد الإنفاق على برامج محو الأمية والإعداد الجيد للعاملين في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، وتفعيل دور المنظمات الأهلية ودور العبادة، وتوفير امكانات عدم الإرتداد إلى الأمية، وتقييم تنفيذ برامجها، وكذلك يجب العمل على:

1- تأكيد دور مؤسسات الدولة (القطاع الحكومي). والقطاع الخاص (شركات، مؤسسات، أندية) ومؤسسات المجتمع المدني، في الزام المواطنين على محو أميتهم من خلال نظم وبرامج محددة وواضحة.

2- توفير الحوافز للتحرر من الأمية، حيث يعتبر هذا من أهم العوامل التي تعمل على تعزيز محو الأمية.

3- تأكيد دور الإعلام في التوعية وتقديم الدعم اللازم لبرامج محو الأمية .

بدأ مؤتمر الإصلاح العربي (مارس، 2004) في التخطيط لعدد من الأنشطة التي جاءت تفصيلاً في وثيقة الإسكندرية، وقد أكد المجتمعون في المؤتمر على أهمية الإهتمام بقضايا الإصلاح.

ثم سعى منتدى الإصلاح العربي الذي أنشيء في أعقاب مؤتمر الإصلاح على إقامة مؤتمر عن لإصلاح التعليم في مصر ليناقش المؤتمرون عدة قضايا كان من بينها قضايا الإصلاح في تعليم الكبار ومحو الأمية، وأن الجهود اللازمة لإصلاح الخلل في أجهزة وجهود أبحاث ودراسات محو الأمية، ينبغي أن تتم في إطار رؤية إصلاحية شاملة، ولا بدّ من الإعتراف بتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، والكوادر التربوية المزودة ببرامج جديدة، وعدم النظر للعاملين في مشروعات محو الأمية بأنهم يعملون في إدارة أقل شأناً من غيرها، وتشجيع الأميين بشتى الوسائل الممكنة للإنتظام في البرامج التي ينبغي أن تُعد وفق ظروف كل فئة لمحو أميتهم وتعميق الوعي الأسري بذلك.

آليات الإصلاح في مجال محو الأمية وتعليم الكبار:

إن هناك الكثير من المقترحات الممكنة للإسهام في مكافحة محو الأمية، وإصلاح الخلل، ويمكن حصر بعضها في ضرورة الإقتناع بأن محو الأمية حق إنساني، ومبدأ ديمقراطي، كما أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يقرر أن الجهل يعوق الإنسان عن تحقيق ذاته، ويقرر حق التعليم للجميع وهنا تصبح عملية محو الأمية وتعليم الكبار ضرورة ملحة لتحقيق عمليات الإصلاح التعليمي . ومن هنا فإن المشاركة المجتمعية التطوعية، تتجاوز مجرد الممارسة السياسية المحددة، لتصبح في جوهرها عملية تربية وطنية لأفراد المجتمع، تتم بصورة حياتية يومية، تكفل تعميق الولاء والإنتماء للوطن، ومن بعض هذه الآليات:

- الإتفاق على وضع رؤية استراتيجية للقيادات مشتقة من سياسة تعليم عليا توجه جهود محو الأمية وتعليم الكبار، بحيث تترجم إلى خطط قابلة للتحقيق.
- ربط جهود محو الأمية وتعليم الكبار باحتياجات التنمية الإجتماعية والإقتصادية من خلال برامج نوعية للهيئات والمؤسسات.
- التنسيق بين كافة الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني المعنية ببرامج محو الأمية وتعليم الكبار على نحو يكفل التعاون المستمر بينها لتحقيق أهدافها.

- تشجيع مساهمات القطاعات المجتمعية غير الحكومية في مجال تدريب وتعليم الكبار.
- تطوير المناهج الخاصة بتعليم الأميين بم يتلائم مع الظروف الراهنة والإحتياجات الحياتية لهم.
- تطبيق معايير الجودة على مراكز ومؤسسات محو الأمية وتعليم الكبار على نحو يسهم في تقييم وتطوير أدائها.
- السعي لتمويل برامج محو الأمية من خلال فرض الضرائب والرسوم على الأنشطة الترفيهية، وتفعيل صناديق خاصة لدعم هذه البرامج (منتدى الإصلاح العربي، 2004)

خامساً: البحث العلمي:

يشهد العالم تحولاً كبيراً في مجالات المعرفة كافة، ولذا فإن البحث العلمي يتخذ موقعاً محورياً ومؤثراً في المجالات جميعها ، فهو وسيلة توليد المعرفة وتحديثها، وتسخيرها في إنتاج الخدمات التي تكفل الرفاهية للأفراد، والقوة والنفوذ للأمة، ولا يمكن أن يتقدم البحث العلمي من غير أن تتوافر له الحرية والدعم والتمويل، والمرافق البحثية من مخابر ومعامل، وأدوات، وكوادر بشرية، وحوافز مادية، وتشريعات ناظمة تكفل تحقيق النتائج العلمية التي تعود بالخير على المجتمعات التي أنتجتها .

ولما كان للبحث العلمي في الوطن العربي خصوصياته، من حيث حداثة عهده و إلى ترسيخه، وما يواجهه من تحديات قد لا تواجه المؤسسات البحثية في الدول المتقدمة .

يرى العلماء والباحثين وأساتذة الجامعات بضرورة إنشاء صندوق لدعم وتمويل البحث العلمي في الوطن العربي، كذلك دعم الباحثين من الطلبة المتميزين في كل جامعة دعماً للشباب وتحفيزاًلقدراتهم على البحث العلمي، تطوير المناهج وأساليب التدريس بحيث تعنى بالثقافة البحثية لدى الطلبة في المدارس والجامعات، كما يجب ربط البحث العلمي بالقوى التنموية الخاصة والعامة.

لإشراك مؤسسات المجتمع المدني والإدارات العليا في القطاعين الخاص والعام لإجراء أبحاث نوعية وتقديمها في المؤتمرات التي تعقد بشكل دوري لبحث أخر مستجدات البحث العلمي (المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2011).

إن تعاون مؤسسات المجتمع وعلى الأخص القطاع الخاص مطلب ضروري لمساندة المؤسسات التعليمية ويقع عليها دور فعال ومهم ومستمر في تطوير التعليم وتحسين نوعيته وذلك من خلال تعزيز وتطوير التعاون بينها وبين مؤسسات التعليم العام ومؤسسات المجتمع المختلفة ، وتطبيق السياسات التي تشجع الأباء والعاملين والموظفين على المشاركة في دعم العملية التعليمية والإسهام في الاصلاح التعليمي، ليس من خلال توفير المستلزمات وإنما من خلال تقديم الخبرات في مجالات الخطيط وصنع القرار والمحاسبة والقيادة والتنمية الإدارية مع إدخال التقنية والبرامج ذات الجودة العالية بدون أن يتطلب ذلك عوائد مادية من المؤسسات التعليمية من أجل تحسين التعليم في تحصيل الطلبة وفي ميادين البحث (Lumsden and Hertling; 2002).

إن تقدم الأمم يقاس بقدر إهتمامها بالبحث العلمي والتكنولوجيا، فالبحث العلمي هو قاطرة التنمية، وهو الذي ينهض بما يولده من أفكار وإبتكارات بإقتصاديات الدول، ويحسن بالتالي من الأوضاع الإجتماعية، فالبحث العلمي هو الذي يعطي الدعم والقدرة اللازمة لإكتساب الإحترام الدولي وصيانة الأمن القومي لأي دولة تغب بأن تكون ذات مكانة مرموقة بين الأمم (منتدى الإصلاح العربي، 2004).

2.1.21 تجارب محلية وعربية وعالمية لمؤسسات المجتمع المدني في إصلاح التعليم :

من المهم متابعة تجارب لدول عربية وأخرى عالمية، أثمرت فيها جهود الإصلاح وأدت إلى نتائج ملموسة في مجال التربية والتنمية، وذلك بهدف إستخلاص الدروس والإستفادة من هذه التجارب، وادراك التحديات التي تعيق عمل هذه المؤسسات.

حصاد (إلهام فلسطين):

بدعم من مؤسسة التربية العالمية في عام 2007 انطلقت إلهام فلسطين التي تسعى إلى تطوير البيئة التعليمية التربوية لأطفال فلسطين داخل المدرسة وخارجها لتكون أكثر مواءمة لنمائهم المتكامل ونشأتهم السوية، وأكثر تحفيزاً لقدراتهم الكامنة. ومن أجل هذا الهدف يسعى الهام فلسطين إلى تمكين الطلاب من اسماع صوتهم وتعزيز مشاركتهم في تطوي بيئتهم التعليمية. تتجسد آلية

العمل في استكشاف المبادرات والممارسات التعليمية والتربوية المبدعة وتعميمها، خاصة تلك التي ساهمت في احداث فارق ملموس في واحد أو أثر من جوانب العملية التعليمية .

حظيت فلسطين بشرف الريادة في انبات الهام فلسطين وتطبيقه عملي وستتم الإستفادة من كافة الخبرات التي اكتسبت في وضع رزمة برامجية مطوره لاستحداث نظائر لإلهام فلسطين في مناطق أخرى من العالم .

من أهداف المبادرة الآتي:

- المساهمة في تمكي المعلمين وجعلهم أكثر قدرة على المساهمة في توفير بيئة تعليمية سوية.
- المساهمة في تمكين الطلاب من اسماع صوتهم وتعزيز مشاركتهم المسؤلة والفاعلة في تطوير بيئتهم التعليمية للوصول إلى نظام تعليمي أكثر ابداع وقدرة على مواكبة تطورات العصر.
- دفع وسائل الإعلام لتحمل مسؤلياتها، وتقدير أصحاب القرار لمهنة التعليم وأهمية وضع التنمية المعرفية على أولى درجات وأولويات التنمية الوطنية (مؤسسة التربية العالمية، 2008).

معهد كنعان التربوي ألنمائي :

هو أحد مشاريع التجمع الفلسطيني للتربية من أجل التنمية، ويضم في جنباته مجموعة من المنظمات غير الحكومية والتي تعمل في المجال الإجتماعي والثقافي والتربوي، ومع هيئات رسمية حكومية . ويشمل على مركز للتدريب، ووحدة للتربية النظامية، ومركز موارد ووثائق .

تتمثل أهداف المعهد بالإهتمام المباشر بكافة الشرائح الفاعلة في القطاع التربوي والثقافي والإجتماعي، سواء أكان ذلك على مستوى الأفراد أو المنظمات لتسيير عملية شراكة فيما بينها وتمكينها من تطوير أدائها. مجالات النشاط في المعهد :

- التركيز على التعليم النظامي وغير النظامي وخاصة في قضايا الشباب والمرأة .
- دعم وتدريب وتأهيل المنشطين العاملين في الحقل الإجتماعي التربوي .

- تنظيم برامج تدريب للعاملين في القطاع الحكومي للانتقال بهم من طرق التدريس التقليدية الـــى الطرق الحديثة، وتطوير قنوات اتصال بين المنظمات من خلال الندوات وورشات العمل ممـــا يساهم في تبادل الخبرات .
- تحسين البيئة التعليمية بتأهيل العاملين في قطاع التربية بجعل الطالب محور العملية التعليمية . (شبكة المنظمات الأهلية، 2011) .

تجارب الدول العربية :

جمهورية مصر العربية (جمعية حواء المستقبل):

نشأت جمعية حواء المستقبل كواحدة من الجمعيات الأهلية ذات الإهتمام بقضايا الأسرة والبيئـــة، انطلاقاً من فلسفة ترتكز على المشاركة الشعبية لتحقيقىتنمية شاملة، وتضم في عضويتها كـــوادر تمكنها من المساهمة بفاعلية في تناول قضايا تنموية، خاصةً الثقافية والتعليمية، وكانت بدايتها عام 1996م بمحافظة الجيزة، ومن جهودها في ميدان إصلاح التعليم في مصر نوجز بعض المشاريع والبرامج كالآتي :

- مشروع رفع كفاءة المدارس الإبتدائية الحكومية مثل مشروع تطـــوير مدرســـة محمـــد فريـــد بالمعادي.
- المساهمة في تحسين البيئة المدرسية.
- ربط المجتمع المحلي بالمدرسة وذلك من خلال تنظيم ندوات، ومؤتمرات تربويـــة، وورشـــات عمل.
- رفع كفاءة الهيات التدريسية بتدريب وتأهيل العاملين كمشروع رعاية الموهوبين، وتدريب أمناء المكاتب.
- تحسين وتطوير في مستويات الأنشطة التعليمية وتمكين الطالبات من العمل (مشـــروع جـــائزة الجودة والتميز).
- جهود الجمعية في مجال محاربة التسرب ومحو الأمية وتعليم الكبار .
- اصدار مجلة التربية التي تصدر عن الجمعية. قيام مركزتعليم الكبـــار بجامعـــة عـــين شـــمس بالمشاركة في مشروع رعاية الطفال العاملين في منطقة الدويقة / منشـــية ناصـــر القـــاهرة .

استهدفت المشروع فتح (10) صفوف لمحو الأمية في جمعية العشيرية المحمدية وبالتعاون مع المجلس القومي للطفولة والأمومة، وقد استخدم المشروع تقنيات حديثة في تعليم الأميين مثل ال (CD) وأشرطة الفيديو للتدريبات في اللغة العربية والرياضيات، والمهارات الحياتية، وقد شارك في المشروع عدة مؤسسات منها مركز تعليم الكبار بجامعة عين شمس، والمجلس القومي للطفولة والأمومة، ووزارة التربية والتعليم المصرية (جوهر وجمعة ، 2010).

تجربة من الولايات المتحدة الأمريكية:

مؤسسة كارنيجي (Caregie Faundation):- هي مؤسسة تطوعية غير ربحية وغير حكومية تأسست بنيويورك عام 1911 م وهدفها الأساسي المساهمة في نشر المعرفة والإرتقاء بالتعليم والبحث العلمي ليس في الولايات المتحدة الأمريكية فقط بل في عديد من دول العالم ولها إسهامات في مجال إصلاح التعليم والإرتقاء به ومن إنجازاتها مبادرة المدارس من أجل مجتمع التنافسية العالمي الجديد عام 1998 م وخصصت لهل 60 مليون جنيه استرليني، وكان الهدف من هذه المبادرة إعادة تصميم المدارس الثانوية الأمريكية عبر ست مدن في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال المشاركة المجتمعية المدعمة للتوجه نحو مجتمع المعرفة والقوة العلمية والتكنولوجية بإعتبار هذه القضية قضية قومية، وقامت المؤسسة بمبادرة عام 2000 وهي بعنوان المدرسون للعصر الجديد وتهدف تلك المبادرة الى الإرتقاء بمؤسسات إعداد المعلمين وقد وفرت مؤسسة كارنيجي منحاً زادت عن خمسة ملايين جنيه استرليني لمدة خمس سنوات. وذلك إيماناً من المؤسسة بأن إصلاح أحوال المعلمين هو الأساس لإصلاح التعليم الأمريكي. وشاركت في انشاء المعهد القومي للمعايير القومية للتعليم. **(Carnegie :2003)**

2.2 الدراسات السابقة:

2.2.1 الدراسات العربية:

دراسة المزين (2012) هدفت إلى التعرف على دور المجتمع المدني في بناء قيادات نسوية شابة. حاولت الباحثة تشخيص ورسم صورة حقيقية لدور مؤسسات المجتمع المدني من خلال تحليل نقاط القوة والضعف، والوقوف على أهم الأسباب التي نتجت عنها هذه الصورة. إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لمناسبته لموضوع الدراسة، واعتمدت الجانب الميداني سواء من خلال المقابلات، ودراسة الحالة، والمجموعات المركزة، وتنوع مجتمع الدراسة في المنطقة الجغرافية من (10–15) شاب وشابه وتنفيذ (12) مقابلة مع مديرات مسئولات برامج شبابية بمؤسسات المجتمع المدني ومقابلة (3) نساء كدراسة حالة في قطاع غزة، ومجتمع الدراسة تمثل في مسؤلي البرامج الشبابية في قطاع غزة ، بالإضافة للفئات المستهدفة من الجمعيات، والاتحادات ، ومؤسسات حكومية وزارة شؤون المرأة ووزارة الرياضة والشباب .وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها :
أن المشاريع الصغيرة والدورات التأهيلية وورشات العمل على تعددها لا تسهم في تعبئة النساء والشباب لقيادة التغيير، غياب رؤية واضحة حول قضايا الشباب بما فيهم النساء عن استراتيجيات مؤسسات المجتمع المدني لأهداف تسهم في بناء قيادات شابة ، وهناك علاقة تصارعية تنافسية بين قيادات منظمات المجتمع المدني لا تؤسس لبناء قيادات نسوية شابة .

دراسة مرتجى (2012). هدفت إلى التعرف على دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في رعاية الشباب إجتماعياً وسياسياً وإقتصادياً وثقافياً في محافظة غزة، والكشف عن الفروق في استجابات أفراد العينة تبعاً لمتغير النوع، والحالة الاجتماعية، ومكان السكن، والكشف عن المعوقات التي تحد من دور منظمات المجتمع المدني في رعاية الشباب في محافظة غزة .
استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. وتكونت عينة الدراسة من (314) شاباً وشابة، وقد حصلت الدرجة الكلية للاستبانة على متوسط حسابي وقدره 68،88% وهي درجة متوسطة. فقد حصل المجال الإجتماعي على المرتبة الأولى ، يليه المجال الإقتصادي وحصل المجال الثقافي على المرتبة الثالثة، بينما حصل المجال السياسي على المرتبة الرابعة ، وكشفت الدراسة عن عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في استجابات أفراد العينة تبعاً لمتغيرات الدراسة ، كما كشفت عن

مجموعة من المعوقات التي تحد من دور منظمات المجتمع المدني في رعاية الشباب مثل عدم الإهتمام بالأنشطة الترفيهية، وتنمية القيم السياسية الإيجابية عند الشباب، وعدم الإهتمام بالبحث العلمي والدراسات العليا، وضعف وعي الشباب بالمشكلات البيئية، والحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية الذي يعيق تنفيذ البرامج الشبابية .

دراسة القرشي (2011). هدفت إلى الكشف عن المشاركة المجتمعية المطلوبة لتطوير أداء إدارات المدارس الثانوية الحكومية، وتمويل المدارس الثانوية الحكومية، وتوفير فرص التنمية المهنية للمعلمين، ورفع المستوى التحصيلي للطلاب. وعن وجود فروق ذات دلالة احصائية بين استجابات المبحوثين

اتبع الباحث المنهج الوصفي المسحي لملاءمته لهذا النوع من الدراسات واستخدم الباحث الاستبانة وتكونت من (40) عبارة تمحورت حول أهداف الدراسة، أما مجتمع الدراسة تكون من (229) مديراً ومشرفاً حيث بلغ عدد مديري المدارس (58) مديراً وبلغ عدد المشرفين التربويين (171) مشرفاً تربوياً، أي ما نسبته 95.5% من مجتمع الدراسة الأصلي البالغ عدده (240) مديراً ومشرفاً أشارت نتائج الدراسة إلى : أنه توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α= 0،05) بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع الدراسة نحو المشاركة المجتمعية المطلوبة لتطوير أداء المدارس الثانوية الحكومية تبعاً للمتغيرات المستقلة (جنس المدرسة، والمؤهل العلمي، والصفة الإعتبارية، والعمر).

دراسة ياسين (2009) هدفت إلى معرفة الدور اذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم في الأردن، اتبعت الباحثة المنهج النوعي وذلك عن طريق تحليل الوثائق والمقابلة الشخصية مع أصحاب القرار والقائمين على إدارات المنظمات غير الحكومية موضوع الدراسة.

اشتمل مجتمع الدراسة على جميع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية في الأردن والناشطة في مجال التعليم. أما عينة الدراسة فتكونت من أربع منظمات غيرحكومية، اثنتين منها محلية واثنتين دولية، وهي عينة قصدية قامت باختيارها الباحثة كونها من كبرى المنظمات المتواجدة في الأردن وأكثرها شهرة ونشاطاً.

أظهرت النتائج أن المنظمات غير الحكومية لها تأثير على عملية التغيير الايجابي ويعتبر التمكين والتنمية المجتمعية من الأهداف الاستراتيجية لها، وذلك عن طريق تفعيل برامج تربوية تعليمية خاصة بفئات عمرية مختلفة. تغيير الفكرة السائدة في تقبل وجود منظمات غير حكومية في المنطقة العربية، والايمان بدورها في خفض نسبة الأمية، إضافة إلى تحسين وتطوير المدارس في المناهج والأبنية، إلاأنها تعاني من مشكلة نقص التمويل في دعم مشاريعها .

دراسة شورة (2007) هدفت إلى التعرف على دور المشاركة المجتمعية في تطوير التعليم في مصر في ظل النظام اللامركزي للتعليم، وكذلك التعرف على أهم صور وأساليب المشاركة المجتمعية في ظل لا مركزية التعليم، وتحديد أهم الصعوبات والمشكلات التي تواجه النظام اللامركزي في التعليم، ومحاولة التوصل إلى تصور مقترح يسعى إلى رفع كفاءة العملية التعليمية، من خلال المشاركة المجتمعية .

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وكانت أداة الدراسة استبانة طبقت على أعضاء مجالس الأمناء والأباء والمعلمين، وكذلك دليل مقابلة للخبراء في مجال التعليم والعمل الإجتماعي، وكانت تضم (69) مدرسة وتم اختيار عينة مقدارها 10% من المدارس، وبذلك تكون المدارس المختارة (7) مدارس ومجلس الأمناء والأباء والمعلمين من (15) عضو يكون اجمالي العينة المختارة 105 أما دليل المقابلة للخبراء ضم (20) خبيراً في هذا المجال .

واسفرت الدراسة عن النتائج التالية: أهم دوافع المشاركة المجتمعية بوجه عام من وجهة نظر المبحوثين كانت الرغبة في تحسين جودة التعليم في مصر، والرغبة في رفع كفاءة العملية التعليمية. وتوثيق الصلة بين المدرسة والبيئة المحلية والمجتمعية، وذلك من خلال مشاركة المدرسة في أنشطة ومهرجانات، القراءة للجميع، ومشروعات محو الأمية، وتحديد احتياجات البيئة المحلية . وأشارت الدراسة إلى النتيجة المتعلقة بالصعوبات والتحديات التي تواجه النظام اللامركزي في التعليم هي: عدم وجود ثقافة اللامركزية لدى أفراد المجتمع المحلي، ومقاومة البعض للتغييروالتمسك بالقديم رجوعاًللعادات والتقاليد، مقاومة بعض قيادات التعليم لتجربة اللامركزية، عدم الفهم الصحيح للنظام اللامركزي وعدم الوعي بأهميتة المجتمعية .ووضعت الدراسة بناءً على نتيجة الدراسة تصوراً مقترح لرفع كفاءة العملية التعليمية بالمدارس من خلال المشاركة المجتمعية وفي ظل النظام اللامركزي للتعليم في مصر .

دراسة كردي (2006) هدفت إلى التعرف على أهم التجارب المعاصرة في مجال المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية وتقديم تصور مقترح حول مشاركة المجتمع في العملية بمدينة الرياض. واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي ، حيث قامت الباحثة بالتعرف على أهم التجارب المعاصرة في مشاركة المجتمع في العملية التعليمية واستخدمت الباحثة كأداة بحثية الاستبانة، حيث قامت الباحثة بتصميم استبانة للتعرف على أراء عينة الدراسة المكونة من (40) خبيرا من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود، والعاملين بالمؤسسات الإجتماعية والإقتصادية، والإعلامية و(40) من العاملين في المؤسسات والجمعيات الأهلية، و(40) من العاملين في مجال التربية والتعليم، و(40) من أولياء أمور طلاب المدارس الثانوية، في دور مشاركة المجتمع في تطوير العملية التعليمية بمدينة الرياض. وكان من أهم نتائج الدراسة: إن أكثر من نصف بنود الأسس والمجالات الخاصة بمشاركة المجتمع في تطوير التعليم بمدينة الرياض غير محققة في الواقع، وتحتاج إلى زيادة تفعيل حتى تتمكن من تلك المشاركة. كما تم تقديم تصور مقترح للذين يسهمون في مشاركة المجتمع من أفراد ومؤسسات في تطوير العملية التعليمية.

دراسة ابراهيم (2006) هدفت إلى التعرف على أهداف التعليم للجميع ودور مؤسسات المجتمع المدني وعرض لتجارب دولية لمؤسسات المجتمع المدني لتحقيق أهداف التعليم للجميع .
قام الباحث بتحليل للوثائق ودراسة لاحصائيات دولية في مؤتمرات ومراكز الإحصاء في الدول التي عرض تجاربها. وأشارت النتيجة إلى عدد من الدروس التي يستفاد منها من خلال عرض التجارب الدولية لمؤسسات المجتمع المدني لتحقيق أهداف التعليم للجميع. وتبين أن هذه النماذج تهدف إلى تطوير العملية التعليمية، وتحسين بيئة التعليم، وهي تعكس أولوية قضية التعليم من جهة، وقيمة الدور الذي يمكن أن يقوم به المجتمع المدني من ناحية أخرى.

دراسة السنبل (2005) هدفت الدراسة إلى التعرف على أوضاع تمويل برامج محو الأمية وتعليم الكبار في دول الخليج العربي والمغرب العربي، وركزت الدراسة على التعرف على ما تخصصه الحكومات العربية لبرامج محو الأمية مقارنة بما تخصصه للتعليم العام، والتعرف على دور القطاع الخاص والجمعيات الأهلية في تمويل برامج محو الأمية.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لمناسبته لمثل هذا النوع من الدراسات، وقد طور الباحث استبانة احتوت على 24 سؤالاً تغطي الموضوعات التي هي محل الدراسة، وقد تم جمع المعلومات عن طريق اللجان الوطنية للتربية والثقافة والعلوم في كل دولة من الدول المشاركة في الدراسة.

وقد تبين من نتائج الدراسة أن:

الدول العربية تنفق ما يقرب من 84.4 % من الميزانيات المخصصة لمحو الأمية كرواتب واجور ومكافأت للهيئة التعليمية، وتأتي المخصصات للبحث العلمي رغم أهميتها في المرتبة الأخيرة، وفيما يتعلق بدور المجتمع المدني، فقد أوضحت الدراسة أن المجتمع المدني والتنظيمات الشعبية لعبت دوراً كبيراً في تمويل برامج محو الأمية في دول المغرب العربي مقارنة بما هو عليه الحال في دول الخليج العربي وجعلها ربما تخصص موازنات أقل لمشروعات محو الأمية.

دراسة عطية (2004) هدفت إلى القاء الضوء على أهم المشكلات التي تعوق تقدم مسيرة المدرسة نحو تحقيق أهدافها، والتي يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تقدم حلولاً لها، والكشف عن معوقات مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في تقديم الحلول المناسبة للمشكلات التي تعاني منها المدرسة، ووضع مقترحات وتوصيات تساهم في زيادة فاعلية المجتمع المدني.

استخدم الباحث المنهج الوصفي لملاءمته لمثل هذه الدراسة للتعرف على واقع المدرسة والمشكلات التي تعوق تحقيق أهدافها، وأعد الباحث استبانة للتعرف على على المشكلات المدرسية في الريف والحضر في أقايم محافظة أسوان بمصر، واستبانة للتعرف على أهم المعيقات أمام مسيرة المشاركة لمؤسسات المجتمع المدني في القيام بدورها في حل المشكلات.

اختار الباحث عينة من 600 مدير من مختلف مراحل التعليم بطريقة عشوائية مقسمة إلى مجموعتين 300 من الريف و300 من الحضر.

اسفرت الدراسة عن عدد من النتائج منها : التعرف على أهم المشكلات التي تعاني منها العملية التعليمية في المدارس وذلك من خلال وجهة نظر فئتي العينة، (ريف، وحضر) على مستوى الأقاليم الجنوبية في صعيد مصر بمحافظة أسوان، كذلك المشكلات المتعلقة بالمتطلبات التنموية المحلية . ومشكلات الإمكانات المادية، وعوامل قصور أجهزة المشاركة الشعبية لمؤسسات المجتمع المدني .

دراسة العتيبي (1425) [2003] هدفت إلى التعرف على مدى اسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية. من خلال الوقوف على واقعه ومجالاته ومعوقاته من وجهة نظر مسؤولي التعليم العام. ومسؤولي القطاع الخاص في مدينة الرياض. إضافة التعرف على أراء المبحوثين حول المقترحات التي يمكن أن تزيد من اسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية .

استخدم الباحث المنهج الوصفي للتعرف على أراء المبحوثين من خلال استبانة وزعت على 392 مسؤولاًمن مسؤولي التعليم العام ومسؤولي القطاع الخاص خلال العام الجامعي 1423– 1424 وكانت الإستبانة على مقياس خماسي .

توصلت الدراسة للنتائج التالية: إن واقع اسهام القطاع الخاص ضعيف في مجمله ، هناك امكانية عالية لإسهام القطاع الخاص من وجهة نظر مسؤولي التعليم العام ، ولإمكانية ضعيفة من وجهة نظر مسؤولي القطاع الخاص.

دراسة وزارة التربية والتعليم القطرية (2002) هدفت دراسة وزارة التربية والتعليم القطرية إلى تحديد العوامل المؤثرة على تصاعد النفقات التعليمية، وما يترتب على ذلك من نتائج وكيفية مواجهتها في إطار فكرة شراكة القطاع الخاص في تمويل التعليم. ووضع تصورات لهذه الشراكة. وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج منها :

1– أن من العوامل المؤثرة على تزايد النفقات التعليمية التوسع الكمي في التعليم .

2– محولات تجويد التعليم وضبط جودته .

3– المجالات التي يمكن أن تتم فيها الشراكة هي: التمويل، والتدريب، والتخطيط والتطوير التربوي، وصنع القرارات، وجودة التعليم.

كما استعرضت تجارب الدول العربية في البحث عن مصادر غير حكومية لتمويل التعليم، إضافة إلى أهمية القطاع الخاص في تمويل التعليم حيث أنه هو المستفيد الأول من مخرجات التعليم، كم أن ضعف التمويل يؤدي إلى مخرجات غير مؤهلة.

دراسة رحمة (1423) [2001] هدفت إلى التعرف على سمات وإيجابيات وسلبيات ومجالات استثمار القطاع الخاص في المجال التربوي، إضافة إلى التعرف على المجالات الفضلى حسب حاجة المجتمع وحسب معدل ربحيتها .

استخدم الباحث المنهج المسح الوصفي للتعرف على اتجاهات أفراد الدراسة من خلال استبيان وزع لهذا الغرض، على عينة مكونة من مجموعة من المختصين في قطاع التعليم العام والعالي، ومستثمرين في مشروعات تعليمية غير حكومية بلغ عددهم 126 فرداً منهم 36 فيالمملكة العربية السعودية.

وقد كان من أهم نتائج الدراسة: وجود إيجابيات للإستثمار التربوي فهو يساعد القطاع الحكومي على تحمل أعباء التعليم، ويوفر بيئات تعليمية، وبرامج تدريبية لاتتوافر في المؤسسات الحكومية.

لاستثمار القطاع الخاص في المجال التربوي سلبيات من أهمها الإهتمام بالأرباح على حساب الجودة.

أما المجالات التي يحتاجها المجتمع لاستثمار القطاع الخاص فقد كان من أهمها إعداد برامج تعليمية، وافتتاح مدارس لمختلف مراحل التعليم، وصناعة تقنيات التعليم، وافتتاح الجامعات والمراكز التدريبية، ومكاتب لاجراء البحوث التربوية.

دراسة عبد المنعم (1999) هدفت إلى تفعيل الشراكة المجتمعية مع إدارة التعليم الثانوي وضمان استمرار هذه الشراكة وتواصلها. وكذلك عرض وتحليل لبعض الخبرات العالمية المعاصرة في مجال الشراكة في إدارة التعليم الثانوي لتحديد بنية التعليم الثانوي المصري. تقديم صور لتفعيل الشراكة في إدارة التعليم الثانوي. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وكانت الأداة استبانة لجمع البيانات الخاصة بالدراسة، وتم تطبيقها على عينة عشوائية لمجموعة من التربويين، والإعلاميين، والسياسيين، والإقتصاديين. وتم التوصل إلى عدة نتائج أهمها:

1- وجود مجموعة متشابكة من المفردات بدءاً من مفهوم الشراكة ذاته ومروراً بعمليات الشراكة وانتشارها داخل المدرسة الثانوية.

2- إن بعض عمليات الشراكة المجتمعية ترتبط بالقيادة السياسية أو التربوية، ولذلك فهي غير مستقرة، ولا يوجد لها استراتيجية معينة، أو مدخل معين.

3- عدم تكافؤ مسؤولية المجتمع، وبخاصة القطاع الخاص مع التحديات التي يواجهها التعليم الثانوي العام.

دراسة الصراف (1994) هدفت إلى معرفة رأي مجموعة من شرائح المجتمع الكويتي من أولياء الأمور ومسؤولي الشركات والجمعيات التعاونية حول مساهمتهم في تمويل العملية التعليمية في دولة الكويت.

استخدم الباحث المنهج الوصفي، وأعد استبانة لهذا الغرض وتكونت العينة من 1131 ولي أمر من أولياء أمور طلاب التعليم العام، و96 مسؤولاً من قطاع الشركات، و31 مسؤولاً من الجمعيات التعاونية، وقد أسفرت النتائج للدراسة عن أنه وافق على المساهمة 61% من مسؤولي القطاع الخاص، و64 % من مسؤولي الجمعيات التعاونية، أما المجالات التي يمكن المساهمة في تمويلها فقد جاء مجال تقديم الجوائز للمتفوقين في المرتبة الأولى من وجهة نظر جميع أفراد الدراسة، يليها المساهمات النقدية، ثم توفير هدايا عينية مثل برادات المياه للمدارس في المرتبة الثانية، ورأى جميع أولياء الأمور أن التمويل يتم من خلال مدير المدرسة أو صندوق خاص لهاذا الغرض، أو من خلال مالية وزارة التربية والتعليم

2.2.2 الدراسات الأجنبية:

دراسة مانلي (Manily, 2007) هدفت إلى التعرف على دور وأنشطة المنظمات غير الحكومية في تنمية الشباب في كلية المعلمين في المنطقة الفقيرة في الصين، أظهرت نتائج الدراسة إلى النجاح من حيث الإستفادة من المعرفة بإستخدام التدريب المتقدم، وتحقيق مستويات عاية من الرضا بسبب تنمية الفرد، بالمقابل أظهر أعضاء هيئة التدريس ملاحظات حول التحديات التي يواجهونها من حيث انخفاض مستوى برامج التدريب، بسببقلة الربط الشبكي، إضافة إلى حالة عدم اليقين بالنسبة للإعتماد على الدور الإجتماعي في إطار البرنامج، من وجهة نظر القائمين على الخدمة في المؤسسات المعنية، علماً بأنه تم إجراء الدراسة على الطلبة والمديرين والزملاء العاملين، وكذلك على ممثلي المؤسسات التي تقدم الخدمة، وقد استخدم المقابلة واللقاءات وطبقها على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة .

دراسة تشونلان (Chunlan,2006) المنظمات غير الحكومية ودورها في تنمية التعليم في الصين، وقد بينت الدراسة أن المنظمات غير الحكومية وبالتعاون مع مؤسسات تنمية الشباب قد قامت في خوض تجارب ومحاولات دعا لها القرن الواحد والعشرون لاستحداث التعليم وزيادة نسبة المشاركة والإلتحاق، وتبين أن هذه المنظمات غير الحكومية واجهت استراتيجيات تعكس الصعوبات التي تقابلها في أدائها وعملها، مثل نقص الأموال، كم أن نظان تدريب المتطوعين والموظفين كان قائماً دون نظام مدروس.

دراسة كلارك (Clark, 2002) بعنوان"نموذج للمدارس الثانوية العامة للحصول على تمويل من القطاع الخاص ".. "Apublic Secondary School model To access private –Sector Funding"

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأسباب التي تدفع القطاع الخاص للتبرع للمدارس العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، والتعرف على خصائص وصفات المدارس التي نجحت في جمع التبرعات لتقديم نموذج للمدارس الثانوية العامة .

استخدم الباحث المنهج الوصفي لمناسبته لمثل هذه الدراسات. وأعد الباحث إستمارتين الأولى موجهة للقطاع الخاص هدفها التعرف إلى الأسباب التي تدفع المنظمات غير الحكومية إلى التبرع للمدارس العامة، والثانية موجهة للمدارس للتعرف على خصائصها وأنواع التبرعات التي حصلت عليه من القطاع الخاص. وتكونت العينة من (308) مدرسة ثانوية عامة في ولاية كاليفورنيا و(158) منظمة من القطاع الخاص. واختار عينة عشوائية. وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

المجالات التي يفضل القطاع الخاص دعمها:

البرامج الأكاديمية 63%، وتأمين أجهزة ومعدات 48.1%، وتقديم منح دراسية 40.7%

أما المجالات التي جائت في المراتب الأخيرة التي تفضل المنظمات غير الحكومية دعمها فكانت برامج التشغيل العامة، ودعم التشييد والبناء .

دراسة ميرندا (Mernnda,2000) بعنوان "الشراكة عام 2000 عقد من النمو والتغيير" هدفت الدراسة إلى التعرف على المشاركة في التعليم خلال العشر سنوات من (1990 – 2000) في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال إستبانة وزعت على عينة عشوائية بلغت (1641) منطقة تعليمية وتمثل (10%) من إجمالي المناطق التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد

كانت نسبة الإستجابة 556 وبنسبة 35% وقد طبقت خلال العام 2000 وتوصلت إلى النتائج التالية أنه خلال العشر سنوات موضع الدراسة توسعت المشاركة المجتمعية في التعليم بشكل فعال وواضح ذلك أمن المدرسة، والتطوير التربوي، وتطوير المعايير المدرسية، والتقنية التعليمية.

2.2.3 التعقيب على الدراسات السابقة :

من خلال استعراض الدراسات السابقة التي تناولت دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي ومشاركة القطاع الخاص والنمظمات غير الحكومية، تبين أن معظمها هدفت إلى التعرف على دور المنظمات غير الحكومية، والأثر في عملية التغيير والاستدامة في المجتمعات المتقدمة والنامية بشكل عام، مع محاولة التقدم في مجال التعليم بشكل خاص لأنه يعتبر الأساس في مجال تنميتها وتطويرها، ومن خلال التركيز على دعم قطاع التعليم والاهتمام بتحسينه أدى إلى نتائج واضحة أهمها زيادة الالتحاق بالمدارس الذي يعد هدفاً استراتيجياً إضافة إلى الإهتمام بنوعية وجودة التعليم كما في دراسة وزارة التربية والتعليم القطرية 2002، ودراسة ياسين 2009 .

يتضح أنه لا توجد دراسة تناولت موضوع الدراسة الحالية التي قامت بها الباحثة بشكل مباشر، وإنما هناك بعض الدراسات التي تم عرضها تناولت جانباً أو آخر من جوانب الدراسة، ويمكن إبراز الجوانب التي تناولتها الدراسات السابقة واتفقت مع هذه الدراسة وهي كما يأتي :

1- أن الدراسات التي تم استعراضها اتفقت مع هذه الدراسة في التعرف لدور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم بشكل عام في الأردن كما في دراسة ياسين أو دور المشاركة المجتمعية في تطوير التعليم في ظل النظام اللامركزي للتعليم كما في دراسة شورة أو معرفة دور القطاع الخاص في تمويل التعليم العام كما في دراسة العتيبي، أو تمويل لجانب معين للتعليم كما في دراسة السنبل التي تناولت تمويل برامج محو الأمية وتعليم الكبار في الوطن العربي، وتتشابه مع دراسة الصراف في استطلاع أراء مسؤولي التعليم ومسؤولي القطاع الخاص، أو عرض لتجارب الدول المعاصرة كما في دراسة كردي التي أوضحت دور المشاركة المجتمعية في المؤسسات التعليمية، أو في عرض لبعض المشكلات المدرسية التي يمكن لمؤسسات المجتمع المدني المشاركة في حلها، والكشف عن معوقات مساهمة هذه المؤسسات في تقديم الحلول المناسبة لتلك المشكلات كما في دراسة عطية (2004).

2- اتفقت هذه الدراسة مع دراسة وزارة التربية والتعليم القطرية، ودراسة رحمة في شراكة فاعلة للقطاع الخاص واستثماره في المجال التربوي في دول الخليج العربي، ودراسة عبد المنعم في تفعيل الشراكة المجتمعية في إدارة النظم التربوية. واختلفت مع أن التدريب وجودة التعليم هما من أهم مجالات الشراكة بين الحكومة والمجتمع (القطاع الخاص) كما أن هذه الدراسة اختلفت في نتيجتها مع دراسة الشرعي التي أشارت إلى أن المجتمع المحلي يمكنه مساعدة المدرسة في تطوير خدماتها الداخلية للطلاب وتتفق مع نفس الدراسة بأن المجتمع يسهم في النهوض برسالة المدرسة ويساعدها في تحقيق أهدافها التربوية والتعليمية، من خلال تنظيم زيارات ميدانية ورحلات تعليمية لربط الإطار النظري بالتطبيق العملي.

3- كما اتفقت مع الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي والاستبانة كأداة لقياس أراء المبحوثين

انفردت هذه الدراسة عن باقي الدراسات فيما يأتي:

- أنها تناولت دور مؤسسات المجتمع المدني التربوية في الإصلاح التعليمي في فلسطين.
- أنها تناولت مجالات محددة والمعوقات التي تحد من دور مؤسسات المجتمع المدني في القيام بالإصلاح التعليمي.

وقد استفادت الباحثة من هذه الدراسات فيما يأتي:

1- في الإطار النظري من حيث تناول دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة للمجتمع وفي مجالات المشاركة في الإصلاح التعليمي.

2- تأكيد جميع الدراسات السابقة على المشاركة والدور الفعال بين مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص ومؤسسات التعليم.

3- في بناء أداة الدراسة وتحديد المجالات التي يمكن أن تساهم فيها مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

3.1- منهج الدراسة

3.2- مجتمع الدراسة

3.3- أداة الدراسة

3.4- صدق الآداة

3.5- ثبات الآداة

3.6- متغيرات الدراسة

3.7- اجراءات الدراسة

3.8- المعالجة الإحصائية

الفصل الثالث:

الطريقة والإجراءات:

تناولت الباحثة في الفصل الثالث عرضاً لمنهج الدراسة، ووصفا لمجتمعها، وكذلك الاداة المستخدمة من حيث بنائها وصدقها وثباتها، كما يشتمل على إجراءات تطبيق الدراسة، واالمعالجة الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات.

1.3- منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي نظراً لملاءمته لطبيعة الدراسة، فمن خلال المنهج الوصفي تم وصف الظاهرة كما هي حاصلة فعلاً، حيث تمت دراسة دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي، في المحاور المختلفة في محافظة رام الله والبيرة، والمعيقات التي تواجهها.

2.3- مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدّراسة من جميع رؤساء الأقسام في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية وعددهم (105) فرداً، ومديري مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل في المجال التربوي في محافظة رام الله والبيرة وعددهم (5) وذلك خلال العام الدراسي (2012- 2013م)، وهذه المؤسسات هي: مركز إبداع المعلم، والمورد (مركز تطوير المعلم)، ومؤسسة تامر للتعليم المجتمعي، ومركز القطان للبحث التربوي، ومؤسسة النيزك للإبداع. (تم التعريف بها في ملحق رقم 4) وتم التعامل في هذه الدراسة مع جميع أفراد المجتمع دون إختيار عينه، وبلغ عدد الاستجابات المستردة 96 استجابة فقط بنسبة بلغت حوالي 87.3% من أفراد المجتمع؛ وعليه فقد تم تحليل البيانات الخاصة بالمستجيبين

لايجاد الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين استجاباتهم من خلال الإحصـــاء الاســـتدلالي . ويبـــين الجدول رقم (1.3) خصائص أفراد الدراسة الذين تم تحليل استجاباتهم.

جدول (1.3)

خصائص أفراد الدراسة الذين تم تحليل استجاباتهم

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة الئوية
الجنس	ذكر	61	63.5
	أنثى	35	36.5
الصفة الوظيفية	مسؤول تربوي (خاص بالوزارة)	92	95.8
	مدير مؤسسة مجتمع مدني	4	4.2
المؤهل العلمي	ادنى من بكالوريوس	6	6.3
	بكالوريوس فقط	50	52.1
	أعلى من بكالوريوس	40	41.7
عدد سنوات الخبرة	أقل من خمس سنوات	10	10.4
	6–10 سنوات	14	14.6
	أكثر من 10 سنوات	72	75.0
العمر	30 سنة فأقل	9	9.4
	أكثر من 30–40	36	37.5
	أكثر من 40	51	53.1
المجموع		96	100.0

يبين الجدول (1.3) السابق توزيع أفراد مجتمع الدراسة الذين تم تحليل استجاباتهم حسب متغيرات الدراسة. ويظهر أن 63.5%من مجتمع الدراسة للذكور ونسبة 36.5% للإناث؛ وأن نسبة مسؤول تربوي (خاص بالوزارة) 95.8% ونسبة مدير مؤسسة مجتمع مدني 4.2؛ وأن (6) أشخاص من المستجيبين هم من حملة شهادات أدنى من بكالوريوس بنسبة 6.3%، مقابل (50) فرداً من حملـــة البكالوريوس بنسبة 52.1%، و(40) شخصاً من حملة الشهادات العليا بنســـبة 41.7%، وأن (10) أشخاص من المستجيبين لهم أقل من (5) سنوات بنسبة 10.4% ومن أمضى من (6–10) سنوات

ما نسبتهم 14.6% و(75) شخصاً لهم خبرة أكثر من (10) سنوات بنسبة 75.0%، أما نسبة المستجيبين ممن أعمارهم أقل من (30) سنة فكان (9) أشخاص بنسبة 9.4%؛ و(36) فرداً من المستجيبين أعمارهم ما بين (30–40) سنة بنسبة 37.5% ، و(51) شخصاً من تزيد أعمارهم عن (40) سنة بنسبة 53.1% .

3.3– أداة الدراسة:

لدراسة دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي في فلسطين، تم الإطلاع على الأدب التربوي ذي العلاقة، والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، ثم قامت الباحثة ببناء إستبانة مستفيدة من دراسات (إبراهيم،2006) و(عطية ،2006) و (عطية، 2004) و(العتيبي، 2003).

تكونت الإستبانة في صورتها الأولية المبينة في الملحق رقم (2) من ثلاثة أقسام وهي:

القسم الأول: – ويستقصي معلومات حول المتغيرات المستقلة المرتبطة بالمبحوثين وهي الجنس، الصفة الوظيفية، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة، والعمر.

القسم الثاني:– واحتوى على فقرات حول الدور المنوط بمؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي، موزعة في خمسة مجالات، وهي تمويل التعليم، والبيئة التعليمية، وإثراء المنهاج، ومحو الأمية وتعليم الكبار والبحث العلمي وصنع القرار وتمثل بالفقرات من (1 –46)

القسم الثالث: اشتمل على فقرات حول معوقات قيام مؤسسات المجتمع المدني بدورها في الإصلاح التعليمي موزعة على خمسة مجالات: المعوقات القانونية والتشريعية، والمعوقات في التنظيم والإتصال، والمعوقات الإجتماعية، والمعوقات الثقافية، وأخيراً المعوقات الإقتصادية ، وتمثلها الفقرات من (47 –62)

وتتم الإستجابة على فقرات الإستبانة في القسمين الثاني والثالث وفق تدرج خماسي وهو:

"موافق جداً" ويُعطى5 درجات "وموافق" ويُعطى 4 درجات و "محايد" ويُعطى 3 درجات "معارض" ويُعطى درجتين و"معارض بشدة "ويُعطى درجة واحدة.

4.3- صدق أداة الدراسة:

للتحقق من صدق الأداة وضمان تحقيق الهدف التي وضعت لأجله، قامت الباحثة بعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الإختصاص والخبرة في مجال البحث والإدارة التربوية بلغ عددهم (10) محكمين للإطلاع عليها وإبداء الرأي والملاحظات حول مدى قدرتها على قياس ما أعدت له، إضافة إلى سلامة اللغة ووضوح عباراتها ودقة مفرداتها، وقد تم تعديل بعض الفقرات وإضافة البعض بناء على توصيات المحكمين، إ ذا رأى أكثر من ثلاثة الحذف أو التعديل حيث قام المحكمون بمراجعة فقرات الإستبانة، وإزالة اللبس منها، وقد كان لملاحظاتهم أثر ايجابي في تطوير وتحسين الاستبانة ووضعها في صورتها النهائية، مثال ذلك كان هناك خلط في استخدام المفردات بين مشاركة مجتمعية، وعمل تطوعي ومؤسسة مجتمع مدني في أغلب الفقرات فتم توحيد المفردات، وكذلك تم التعديل على المتغيرات واضافة سنوات الخبرة ، وتبديل لبعض المفردات مثلا مالي بدل نقدي أو مساهمة بدل تزويد أو مشاركة . (وضع ملحق بالتعديلات أو الإضافات التي اقترحها المحكمون وتم الأخذ بها) (ملحق رقم 5)

مثال إضافة فقرة تقديم مستلزمات دعم وتطوير البنى التحتية.

5.3- ثبات أداة الدراسة: للتأكد من ثبات أداة الدراسة قامت الباحثة بإستخدام طريقة كرونباخ الفا للإتساق الداخلي. بلغت قيم معامل الثبات(0.96)، كما يبينه الجدول (2.3)

جدول (2.3)

يبين معامل الثبات للأداة باستخدام معامل الثبات كرونباخ الفا

المحور	عدد الفقرات	معامل كرونباخ الفا
الدور المنوط بمؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي	46	0.97
معوقات دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي	16	0.91
الدرجة الكلية	62	0.96

6.3- إجراءات الدراسة: بعد التأكد من صدق أداة الدراسة وثباتها قامت الباحثة بإجراء الدراسة وفق الخطوات الآتية :

الحصول على موافقة من عمادة الدراسات العليا، قسم التربية لإجراء الدراسة (2013/2012).

الإتصال الهاتفي بمجتمع الدراسة من مدراء مؤسسات المجتمع المدني التربوية في محافظة رام الله والبيرة وتحديد عناوينهم وأوقات الدوام وتحديد موعد لإرسال الاستبانة، كما قامت الباحثة بزيـــارة وزارة التربية والتعليم في محافظة رام الله والبيرة والحصول على كتاب تسهيل المهمة ثم تم توزيع الاستبانات على رؤساء الاقسام من خلال الديوان في الوزارة وتمت المتابعة مـــن 14/-5/30 /- 2013 .

تم توزيع أداة الدراسة على جميع أفراد المجتمع البالغ عددهم 110 أشخاص، وقد استجاب من أفراد المجتمع 96 شخصاً منهم 92 من رؤساء الأقسام و4 من مديري مؤسسات المجتمع المدني يبينـــه الجدول رقم (3.3)

توزيع أداة الدراسة:

جدول (3.3)

عدد المستجيبين من أفراد مجتمع الدراسة (المبحوثين)

الجهة	وزارة التربية (رؤساء الأقسام)	مؤسسات المجتمع المدني التربوية (مدراء)	الإجمالي
عدد المستجيبين	92	4	96
نسبتهم إلى مجتمع الدراسة	87.62	80	110

ويتضح أن نسبة المستجيبين من رؤساء الاقسام في وزارة التربية والتعليم بلغت (87.62%) رئيس قسم من كامل المجتمع، اما استجابة مدراء مؤسسات المجتمع المدني فقد بلغت (80%) من كامـــل المجتمع.

7.3- متغيرات الدراسة: تضمنت الدراسة

1.7.3- المتغيرات المستقلة:

1. الجنس وله مستويان (ذكر، أنثى)
2. الصفة الإعتبارية وله متغيران (مسؤول تربوي) (مدير مؤسسة مجتمع مدني)
3. المؤهل العلمي وله ثلاثة مستويات (أدنى من بكالوريوس)، (بكالوريوس فقط)، (أعلى من بكالوريوس).
4. عدد سنوات الخبرة وله ثلاثة مستويات (أقل من 5 سنوات)، (من 6-10 سنوات)، (أكثرمن 10 سنوات).
5. العمر وله ثلاثة مستويات (30 سنة فأقل)، (أكثرمن 30-40 سنة)، (أكثرمن40 سنة).

2.7.3- المتغير التابع :

وجهات نظر أفراد الدراسة حول دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي ومعوقات أداء هذا الدور في فلسطين.

8.3- المعالجة الإحصائية :

للإجابة على اسئلة الدراسة والتعامل مع البيانات التي تم جمعها من خلال أداة الدراسة تم إجراء المعالجات الاحصائية التالية: باستخدام برنامج (SPSS).

1. التكرارات والنسب المئوية للتعرف على عدد المستجيبين والنسب المئوية لاستجاباتهم.
2. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد المجتمع (المبحوثين) للاجابة على السؤالين الأول والثالث

3- اختبار (ت) للعينات المستقلة Independent Samples t- test و تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) للاجابة على السؤالين الثاني والرابع

4-معامل كرونباخ الفا لقياس صدق الأداة وثباتها .

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

1.4 تمهيد

تضمن هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة، التي توصلت اليها الباحثة عن موضوع الدراسة وهو "دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي ومعوقات ذلك من وجهتي نظر المسؤولين التربويين ومديري مؤسسات المجتمع المدني التربوية في فلسطين ، وحتى يتم تحديد درجة متوسطات استجابة أفراد مجتمع الدراسة، واعتماد صفة محددة للواقع تم اعتماد المعيار الآتي المبين في الجدول رقم (1.4) بحسب قيمة المتوسط الحسابي .

جدول (1.4)

معيار تحديد درجة متوسطات استجابة أفراد مجتمع الدراسة حسب قيمة المتوسط الحسابي.

الدرجة	مدى متوسطها الحسابي
منخفضة	إذا كان المتوسط الحسابي (2.33) فأقل.
متوسطة	إذا كان المتوسط الحسابي محصوراً بين (2.34-3.67).
عالية	إذا كان المتوسط الحسابي أعلى من (3.67).

2.4 نتائج الدراسة :

1.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الأول ونصه:

"ما دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي في مجالات تمويل التعليم، ومحو الأمية وتعليم الكبار، والبيئة التعليمية، وإثراء المنهاج، والبحث العلمي وصنع القرار، من وجهتي نظر المسؤولين التربويين ومديري مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين" ؟

للإجابة على هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للاستجابات وتحديد درجة الدور لكل مجال وللدرجة الكلية كما تبينه الجداول (2.4) ولغاية (7.4) .

أولاً: دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي في مجال تمويل التعلـيم : ويوضـحه الجدول (2.4):

جدول (2.4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال تمويل التعليم مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المؤية	الدرجة
13	دعم المؤسسات التربوية بالهدايا التعزيزية للطلبة المتفوقين	3.63	1.08	72.5	متوسطة
2	تساهم في تطوير وصيانة المباني القديمة	3.55	1.02	71.0	متوسطة
5	تساهم في إنشاء مباني لتلبية حاجات الدولة من المدارس.	3.55	1.12	71.0	متوسطة
11	تزويد المدارس بوسائل الامن والسلامة العامة	3.55	1.06	71.0	متوسطة
4	تقديم منح مالية للطلبة المحتاجين	3.53	1.18	70.6	متوسطة
10	تدريب الطلبة على مهارات حياتية.	3.53	1.00	70.6	متوسطة
6	تقديم مستلزمات دعم وتطوير البنى التحتية في المؤسسات التعليمية.	3.51	1.10	70.2	متوسطة
12	تزويد المدارس بالوسائل والأجهزة لذوي الاعاقة.	3.51	1.18	70.2	متوسطة
1	توفير اتتوتوفير الدعم المالي للمدارس لتلبية احتياجاتها	3.47	1.14	69.4	متوسطة
9	دعم مراكز تأهيل المعلمين وتدريبهم	3.43	1.07	68.5	متوسطة
8	طباعة النشرات التربوية والتوعوية	3.29	1.07	65.8	متوسطة
3	توفير قاعدة بيانات تربوية عن مشكلات التعليم.	3.24	1.09	64.8	متوسطة
7	طباعة الكتب المدرسية	2.97	1.27	59.4	متوسطة
	الدرجة الكلية تمويل التعليم	**3.44**	**.80**	**68.9**	**متوسطة**

يتضح من الجدول (2.4) أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لمجال **تمويل التعليم** هي (3.44)، وبانحراف معياري مقداره (0.80)، وبنسبة مئوية 68.9%، وهذا يدل على أن **درجة تمويل التعليم** كانت بدرجة **متوسطة**، كما اتضح أن الفقرة "دعم المؤسسات التربوية بالهدايا التعزيزية للطلبة المتفوقين " جاءت في الترتيب الأول وبمتوسط حسابي (3.63). كما تبين أن أقل الفقرات من حيث المتوسط الحسابي كانت " طباعة الكتب المدرسية" وبمتوسط حسابي (2.97).

ثانياً: دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي في مجال البيئة التعليمية، ويوضحه الجدول (3.4) :

جدول (3.4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للاستجابات ودرجة الدور في مجال البيئة التعليمية مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المؤية	الدرجة
17	تدعم الأعمال التطوعية كتشجير المدارس.	3.75	.99	75.0	مرتفعة
16	القيام بدورات تدريبية للطلبة على تطبيق أنظمة وقواعد السلامة المرورية	3.51	.97	70.2	متوسطة
15	تقديم الرعاية النفسية والاجتماعية من خلال الإرشاد الجماعي للطلبة والمعلمين	3.47	.97	69.4	متوسطة
14	القيام برحلات تعليمية وترفيهية لخلق الألفة في البيئة التعليمية	3.34	1.07	66.9	متوسطة
18	تدعم الاعمال التطوعية في المؤسسات التربوية بالكوادر البشرية	3.33	1.16	66.7	متوسطة
	الدرجة الكلية البيئة التعليمية	**3.48**	**.85**	**69.6**	**متوسطة**

يتضح من الجدول (3.4) أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لمجال **البيئة التعليمية** هي (3.48)، وبانحراف معياري مقداره (0.85)، وبنسبة مئوية 69.6%، وهذا يدل على أن **درجة البيئة التعليمية** كانت بدرجة **متوسطة**، كما اتضح أن الفقرة "تدعم الأعمال التطوعية كتشجير المدارس"

جاءت في الترتيب الأول وبمتوسط حسابي (3.75). كما تبين أن أقل الفقرات من حيث المتوسط الحسابي كانت "تدعم الاعمال التطوعية في المؤسسات التربوية بالكوادر البشرية " وجاءت بمتوسط حسابي (3.33).

ثالثاً : دورمؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي في مجال اثراءالمناهج، ويوضح ذلك الجدول (4.4)

جدول (4.4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال إثراء المناهج مرتبة تنازلياحسب المتوسطات الحسابية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسطالحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المؤية	الدرجة
26	دعم البرامج التوعوية لمكافحة سياسة الاحتلال التي تعيق العملية التعليمية	3.60	1.05	72.1	متوسطة
27	تنفيذ ورشات عمل للحد من العنف في المؤسسات التعليمية	3.58	.93	71.7	متوسطة
25	دعم برامج تعليمية لتعريف الطلبة على الحقوق المدنية	3.55	.93	71.0	متوسطة
24	إثراء المنهاج بالأنشطة الداعمة للبيئة التعليمية	3.33	1.09	66.7	متوسطة
20	إنتاج وسائل تعليمية سمعية وبصرية لإثراء المنهاج الفلسطيني	3.26	1.12	65.2	متوسطة
23	تساهم في تطوير خطط لإكتشاف الموهوبين ورعايتهم	3.23	1.10	64.6	متوسطة
19	تدريب المعلمين على مهارات التفكير.	3.14	1.15	62.7	متوسطة
21	تدعم التخطيط الاستراتيجي للمنهاج بالخبرات	3.07	1.11	61.5	متوسطة
22	المساهمة في رسم سياسات وزارة التربية عند وضع أو تعديل المنهاج المدرسي.	3.07	1.12	61.5	متوسطة
	الدرجة الكلية إثراء المناهج	**3.32**	**.81**	**66.3**	**متوسطة**

يتضح من الجدول (4.4) أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لمجال **إثراء المناهج** هي (3.32)، وبانحراف معياري مقداره (0.81)، وبنسبة مئوية 66.3%، وهذا يدل على أن **درجة إثراء**

المناهج كانت بدرجة **متوسطة،** كما اتضح أن الفقرة " دعم البرامج التوعوية لمكافحة سياسة الاحتلال التي تعيق العملية التعليمية" جاءت في الترتيب الأول وبمتوسط حسابي (3.60). كما تبين أن أقل الفقرات من حيث المتوسط الحسابي كانت " المساهمة في رسم سياسات وزارة التربية عند وضع أو تعديل المنهاج المدرسي " وجاءت بمتوسط حسابي (3.07).

رابعاً : دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، ويوضح ذلك الجدول (5.4).

جدول (5.4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في مجال محو الأمية وتعليم الكبار مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المؤية	الدرجة
28	المشاركة في تخطيط برامج محو الأمية .	3.65	.91	72.9	متوسطة
29	توفر قنوات اتصال بين مراكز تعليم الكبار والمجتمع المحلي.	3.56	.96	71.3	متوسطة
35	بناء ثقافة مجتمعية بأهمية التعليم للجميع	3.55	1.11	71.0	متوسطة
36	عقد ورشات عمل بوجود أصحاب القرار تناقش قضايا التعليم في فلسطين	3.51	1.09	70.2	متوسطة
37	دعم البرامج التثقيفية حول أهمية التعليم في التنمية المجتمعية	3.49	1.02	69.8	متوسطة
30	تحديد موارد المجتمع التي يمكن الاستفادة منها في دعم التعليم للجميع .	3.48	.96	69.6	متوسطة
38	تنمية قدرة المتعلمين على التعلم الذاتي المستمر	3.45	1.03	69.0	متوسطة
31	توفير صفوف مناسبة لطبيعة تعليم الكبار.	3.35	1.12	67.1	متوسطة
34	توفير الدعم اللوجستي لتشخيص الحاجات التعليمية للمتعلمين.	3.33	1.07	66.7	متوسطة
33	المشاركة في برامج تربوية تلبي حاجات الكبار التعليمية	3.29	1.04	65.8	متوسطة
32	عقد دورات للمعلمين وتدريبهم على مواقف تعليمية تنمي قدرة الكبار على التعلم.	3.18	1.09	63.5	متوسطة
	الدرجة الكلية محو الأمية وتعليم الكبار	**3.44**	**.86**	**68.8**	**متوسطة**

يتضح من الجدول (5.4) أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لمجال **محو الأمية وتعليم الكبار** هي (3.44)، وبانحراف معياري مقداره (0.86)، وبنسبة مئوية 68.8%، وهذا يدل على أن **درجة محو الأمية وتعليم الكبار** كانت بدرجة **متوسطة**، كما اتضح أن الفقرة " المشاركة في تخطيط برامج محو الأمية " جاءت في الترتيب الأول وبمتوسط حسابي (3.65). والفقرة "المشاركة في تخطيط برامج محو الأمية" جاءت في الترتيب الثاني وبمتوسط حسابي (3.65). كما تبين أن أقل الفقرات من حيث المتوسط الحسابي كانت "عقد دورات للمعلمين وتدريبهم على مواقف تعليمية تنمي قدرة الكبار على التعلم" وجاءت بمتوسط حسابي (3.18).

خامساً: دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي في مجال البحث العلمي وصنع القرار، ويوضح ذلك الجدول (6.4)

جدول (6.4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال البحث العلمي وصنع القرار مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المؤية	الدرجة
44	تنظيم مؤتمرات علمية في المجالات التربوية في الداخل والخارج	3.47	.93	69.4	متوسطة
45	استقدام خبراء ومتخصصين للحوار مع المعلمين ومناقشة قضاياهم	3.32	1.00	66.5	متوسطة
43	توفير مكتبات علمية وطباعة ابحاث تربوية لدعم الدراسات والبحوث العلمية.	3.29	1.01	65.8	متوسطة
41	المعنيون في مؤسسات المجتمع المدني يمارسون أعمالهم في المؤسسات التربوية وجاهة اجتماعية.	3.25	.94	65.0	متوسطة
39	تحدد وزارة التربية والتعليم البرامج التي تدعمها مؤسسات المجتمع المدني في التدخل في عملية التعليم والتعليم.	3.17	1.05	63.3	متوسطة
46	المشاركة في تقويم أداء المؤسسة التعليمية في كافة المجالات	3.13	1.05	62.5	متوسطة
40	تركز المؤسسات في برامجها على تشجيع ودعم البحث العلمي	2.94	1.09	58.8	متوسطة
42	العمل في مؤسسات المجتمع المدني غير مجدي ماديا فلا ضرورة له.	2.57	1.01	51.5	متوسطة
	الدرجة الكلية البحث العلمي وصنع القرار	**3.14**	**.65**	**62.9**	**متوسطة**

يتضح من الجدول (6.4) أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لمجال **البحث العلمي وصنع القرار** هي (3.14)، وبانحراف معياري مقداره (0.65)، وبنسبة مئوية 62.9%، وهذا يدل على أن **درجة البحث العلمي وصنع القرار** كانت بدرجة **متوسطة**، كما اتضح أن الفقرة " تنظيم مؤتمرات علمية في المجالات التربوية في الداخل والخارج " جاءت في الترتيب الأول وبمتوسط حسابي (3.47). كما تبين أن أقل الفقرات من حيث المتوسط الحسابي كانت "العمل في مؤسسات المجتمع المدني غير مجدي ماديا فلا ضرورة له" وبمتوسط حسابي (2.57).

سادساً : دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي للدرجة الكلية ، ويوضح ذلك الجدول (7.4) ، حيث تم حساب المتوسطات والانحرافات لاستجابات للمبحوثين ودرجة الدور للمجال كما بينه الجدول (7.4).

جدول (7.4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للاستجابات ودرجة الدور على الدرجة الكلية والمجالات مرتبة ترتيبا تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المؤية	الدرجة
البيئة التعليمية	3.48	.85	69.6	متوسطة
تمويل التعليم	3.44	.80	68.9	متوسطة
محو الأمية وتعليم الكبار	3.44	.86	68.8	متوسطة
إثراء المناهج	3.32	.81	66.3	متوسطة
البحث العلمي والتكنولوجيا	3.14	.65	62.9	متوسطة
الدرجة الكلية للدور المنوط بمؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي	3.36	.69	67.3	متوسطة

يلاحظ من الجدول رقم (7.4) أن دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي بشكل عام هو (متوسط)، إذ بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.36)، والإنحراف المعياري (69.)، وبنسبة مئوية (67.3%).

السؤال الثاني : هل تختلف وجهات نظر أفراد المجتمع (المبحوثين) في دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي في فلسطين بإختلاف كل من الجنس، والصفة الإعتبارية، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة، والعمر ؟

وللإجابة عن السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما تبينه الجداول (8.4) – (22.4).

أولاً : الإختلاف في وجهات النظر حسب متغير الجنس ويبين ذلك الجدول (8.4)

جدول (8.4)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين حسب الجنس

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
ذكر	61	3.34	.73
أنثى	35	3.41	.60

يلاحظ من الجدول رقم (8.4) أنه توجد فروق بين استجابات المبحوثين حول دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي بحسب الجنس لصالح الاناث (3.41) مقابل الذكور (3.39).

ثانياً: الإختلاف بين وجهات نظر المبحوثين حسب الصفة الوظيفية : و يبينه الجدول (9.4) .

جدول (9.4)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين حسب الصفة الوظيفية

الصفة الوظيفية	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
مسؤول تربوي (خاص بالوزارة)	78	3.36	.68
مدير مؤسسة مجتمع مدني	7	3.21	.86

يرحظ من الجدول (9.4) أن هناك فروقاً بين متوسطات استجابات فئتي المبحوثين، وكانت النتيجة لصالح (مسؤول تربوي) بمتوسط بلغ (3.36) مقابل مدير مؤسسة المجتمع مدني بمتوسط حسابي (3.21).

ثالثا: الإختلاف في وجهات نظر المبحوثين حسب المؤهل العلمي، وقد تم حساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين كما يبينه الجدول رقم (10.4) .

جدول (10.4)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين حسب متغير المؤهل العلمي .

المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
أدنى من بكالوريوس	6	3.41	.64
بكالوريوس فقط	50	3.41	.69
أعلى من بكالوريوس	40	3.31	.70

يلاحظ من الجدول رقم (10.4) أنه هناك فروقاً بين المتوسطات الحسابية، لصالح حملة المؤهلات العلمية (أدنى من بكالوريوس) (وبكالوريوس فقط) من جهة مقابل حملة (أعلى من بكالوريوس) من جهة أخرى.

رابعاً: الإختلاف في وجهات نظر البحوثين حسب متغير عدد سنوات الخبرة . وقد تم حساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للاستجابات كما بينه الجدول رقم (11.4).

جدول (11.4)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين حسب عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أقل من 5 سنوات	10	3.47	.49
6-10 سنوات	14	3.70	.56
أكثر من 10 سنوات	72	3.28	.71

يلاحظ من الجدول (11.4) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية، بين ذوي الخبرة (أقل من خمس سنوات) و(أكثر من عشر سنوات) من جهة مقابل (6–10 سنوات) من جهة أخرى.

خامساً: الإختلاف في وجهات نظر المبحوثين حسب متغير العمر. تم حساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية كما يبينها الجدول (12.4) .

جدول (12.4)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين حسب متغير العمر .

العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
30 سنة فأقل	9	3.74	.45
أكثر من 30–40 سنة	36	3.43	.70
أكثر من 40 سنة	51	3.25	.69

يلاحظ من الجدول (12.4)، وجود فروق بين المتوسطات الحسابية في استجابات المبحوثين حسب متغير العمر، لصالح ذوي الأعمار (30 سنة فأقل) مقابل ذوي الأعمار (أكثر من 30–40 سنة) (وأكثر من 40 سنة) من جهة ولصالح ذوي الأعمار (أكثر من 30–40) مقابل (أكثر من 40 سنة) من جهة أخرى.

السؤال الثالث:

ما المعوقات التي تواجه عمل مؤسسات المجتمع المدني التربوية من وجهتي نظر المسؤولين التربويين ومديري مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية والدرجة الكلية كما يبين ذلك الجدول (13.4) ولغاية (17.4).

أولاً :المعوقات القانونية : ويوضح ذلك الجدول (13.4).

جدول رقم (13.4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين والدرجة في مجال المعوقات القانونية مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المؤية	الدرجة
49	تحد الفجوة بين التشريع والتنفيذ من عملية الاصلاح	3.49	.96	69.8	متوسطة
51	جمود الاتصال بين المؤسسة التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني.	3.47	.93	69.4	متوسطة
48	غياب آليات تفعيل النصوص القانونية التي تشكل دعم العملية التعليمية	3.43	.99	68.5	متوسطة
50	تضارب التشريعات وعدم اتساقها.	3.42	.89	68.3	متوسطة
47	قصور القوانين التي تحدد التفاعل التام بنوع المشاركة الفعالة بين وزارة التربية ومؤسسات المجتمع المدني	3.28	1.02	65.6	متوسطة
	الدرجة الكلية المعوقات القانونية	**3.42**	**.75**	**68.3**	**متوسطة**

يتضح من الجدول (13.4) أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لمجال **المعوقات القانونية** هو (3.42)، وبانحراف معياري مقداره (0.75)، وبنسبة مئوية 68.3%، وهذا يدل على أن درجة **المعوقات القانونية** كانت بدرجة **متوسطة**، كما اتضح أن الفقرة "تحد الفجوة بين التشريع والتنفيذ من عملية الإصلاح جاءت في الترتيب الأول وبمتوسط حسابي (3.49). كما تبين أن أدنى الفقرات من حيث المتوسط الحسابي كانت "قصور القوانين التي تحدد التفاعل التام بنوع المشاركة الفعالة بين وزارة التربية ومؤسسات المجتمع المدني" وجاءت بمتوسط حسابي (3.28).

ثانياً : المعوقات الإجتماعية كما يوضحها الجدول (14.4) .

جدول (14.4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال المعوقات الاجتماعية مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المؤية	الدرجة
53	الإدارة الفردية الغالبة على مؤسسات المجتمع المدني التربوية	3.60	.99	72.1	متوسطة
52	ضبابية الرؤيا عند العاملين في مؤسسات المجتمع المدني بدورهم	3.55	.97	71.0	متوسطة
56	التشكيك في قدرة مؤسسات المجتمع المدني على الإصلاح التعليمي	3.36	1.02	67.3	متوسطة
54	العادات والتقاليد تحدّ من فاعلية العمل الجماعي.	3.31	1.04	66.3	متوسطة
55	التخوف من مشاركة المؤسسات المجتمعية في الإصلاح التعليمي	3.27	1.02	65.4	متوسطة
	الدرجة الكلية المعوقات الاجتماعية	**3.42**	**.79**	**68.4**	**متوسطة**

يتضح من الجدول (14.4) أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لمجال **المعوقات الاجتماعية** هو (3.42)، وبانحراف معياري مقداره (0.79)، وبنسبة مئوية 68.4%، وهذا يدل على أن درجة **المعوقات الاجتماعية** كانت بدرجة **متوسطة**، كما اتضح أن الفقرة " الإدارة الفردية الغالبة على مؤسسات المجتمع المدني التربوية" جاءت في الترتيب الأول وبمتوسط حسابي (3.60). كما تبين أن أدنى الفقرات من حيث المتوسط الحسابي كانت " التخوف من مشاركة المؤسسات المجتمعية في الإصلاح التعليمي " وبمتوسط حسابي (3.27).

ثالثاً : المعوقات الثقافية كما يوضحها الجدول (15.4) .

جدول (15.4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال المعوقات الثقافية مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المؤية	الدرجة
57	ضعف حماسة المسئولين للمشاركة في الاعمال التطوعي الجماعية.	3.60	.91	72.1	متوسطة
58	تدني الوعي في مؤسسات المجتمع المدني بمشكلات التعليم	3.50	1.02	70.0	متوسطة
59	تدني وعي أفراد المجتمع بأسس العمل في مؤسسات المجتمع المدني	3.49	.91	69.8	متوسطة
	الدرجة الكلية المعوقات الثقافية	**3.53**	**.81**	**70.6**	**متوسطة**

يتضح من الجدول (15.4) أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لمجال **المعوقات الثقافية** هو (3.53)، وبانحراف معياري مقداره (0.81)، وبنسبة مئوية 70.6%، وهذا يدل على أن درجة **المعوقات الثقافية** كانت بدرجة **متوسطة**، كما اتضح أن الفقرة "ضعف حماسة المسئولين للمشاركة في الاعمال التطوعي الجماعية" جاءت في الترتيب الأول وبمتوسط حسابي (3.60). كما تبين أن أدنى الفقرات من حيث المتوسط الحسابي كانت "تدني وعي أفراد المجتمع بأسس العمل في مؤسسات المجتمع المدني " وبمتوسط حسابي (3.49).

رابعاً : المعوقات الإقتصادية كما يوضحها الجدول (16.4) .

جدول (16.4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال المعوقات الاقتصادية مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المؤية	الدرجة
60	ارتفاع أسعار المتطلبات المادية اللازمة للمساهمة في حل مشكلات التعليم المعاصر.	3.57	1.06	71.5	متوسطة
61	أحجام الأفراد عن المشاركة لقلة دخولهم الاقتصادية.	3.52	1.05	70.4	متوسطة
62	عدم وجود مصادر تمويل ثابتة لمؤسسات المجتمع المدني.	3.51	1.08	70.2	متوسطة
	الدرجة الكلية المعوقات الاقتصادية	**3.54**	**8.8**	**770.**	**متوسطة**

يتضح من الجدول (16.4) أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لمجال **المعوقات الاقتصادية** هي (3.54)، وبانحراف معياري مقداره (0.88)، وبنسبة مئوية 70.7%، وهذا يدل على أن درجة **المعوقات الاقتصادية** كانت بدرجة **متوسطة**، كما اتضح أن الفقرة "ارتفاع أسعار المتطلبات المادية اللازمة للمساهمة في حل مشكلات التعليم المعاصر" جاءت في الترتيب الأول وبمتوسط حسابي (3.57). كما تبين أن أقل الفقرات من حيث المتوسط الحسابي كانت "عدم وجود مصادر تمويل ثابتة لمؤسسات المجتمع المدني" وبمتوسط حسابي (3.51).

خامساً: المعوقات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني بشكل عام، ويوضح ذلك الجدول (17.4)

جدول (17.4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور مجال معوقات دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المؤية	الدرجة
الدرجة الكلية المعوقات القانونية	3.42	.75	68.3	متوسطة
الدرجة الكلية المعوقات الاجتماعية	3.42	.79	68.4	متوسطة
الدرجة الكلية المعوقات الثقافية	3.53	.81	70.6	متوسطة
الدرجة الكلية المعوقات الاقتصادية	3.54	.88	70.7	متوسطة
الدرجة الكلية لمحاور مجال معوقات دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي	3.48	.64	69.5	متوسطة

يلاحظ من الجدول رقم (20.4)، أن المعوقات لدور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي بشكل عام، هي بدرجة (متوسطة). إذ بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية 3.48 والإنحراف المعياري 64، وبنسبة مئوية 69.5 % .

السؤال الرابع هل تختلف وجهات نظر أفراد المجتمع (المبحوثين) بتصنيف المعوقات التي تؤثر على دور مؤسسات المجتمع المدني بحسب العمر، والجنس، والمؤهل العلمي، والصفة الإعتبارية وعدد سنوات الخبرة؟

وللإجابة على السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما تبينه الجداول من (18.4) ولغاية (22.4).

أولاً: الإختلاف في وجهات نظر المبحوثين حسب متغير الجنس، ويبين ذلك الجدول رقم (18.4):

جدول (18.4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور مجال المعوقات التي تؤثر على دور مؤسسات المجتمع المدني حسب متغير الجنس

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ذكر	61	3.49	.62
انثى	35	3.44	.69

يلاحظ من الجدول (18.4) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية في استجابات المبحوثين حسب متغير الجنس، لصالح الذكور الذين حصلوا على متوسط حسابي أعلى من الإناث.

ثانياً : الإختلاف في وجهات نظر المبحوثين بحسب متغير الصفة الوظيفية، ويبين ذلك الجدول (19.4):

جدول (19.4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور مجال المعوقات التي تؤثر على دور مؤسسات المجتمع المدني حسب متغير الصفة الوظيفية

المتغير	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مسئول تربوي (خاص بالوزارة)	78	3.46	.62
مدير مؤسسة مجتمع مدني	7	3.36	.98

يلاحظ من الجدول (19.4) انه توجد فروق بين المتوسطات الحسابية في استجابات المبحوثين بحسب الصفة الوظيفية لصالح مسؤول تربوي.

ثالثاً: الإختلاف في وجهات نظر المبحوثين حسب المؤهل العلمي، تم حساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية، كما يبينه الجدول (20.4) .

جدول (20.4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور مجال المعوقات التي تؤثر على دور مؤسسات المجتمع المدني حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أدنى من بكالوريوس	6	3.34	1.02
بكالوريوس فقط	50	3.57	.60
أعلى من بكالوريوس		3.38	.63

ويلاحظ من الجدول رقم (20.4) أن هناك فروقاً بين المتوسطات الحسابية، وكانت أعلى المتوسطات هي لحملة (بكالوريوس فقط)، مقابل حملة (أدنى من بكالوريوس) و(أعلى من بكالوريوس).

رابعاً : إختلاف في وجهات نظر المبحوثين حسب متغير عدد سنوات الخبرة .

تم حساب المتوسطات الحسابية كما يبينه الجدول (21.4).

جدول (21.4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور مجال المعوقات التي تؤثر على دور مؤسسات المجتمع المدني حسب متغير سنوات الخبرة .

عدد سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أقل من 5 سنوات	10	3.41	.72
6-10 سنوات	14	3.59	.70
أكثر من 10 سنوات	72	3.46	.63

يلاحظ من الجدول (21.4) السابق أنه توجد فروق بين المتوسطات الحسابية، لصالح (6-10 سنوات) مقابل كل من (أقل من 5 سنوات) و(أكثر من 10 سنوات) .

خامساً: الإختلاف في وجهات نظر المبحوثين بحسب العمر، ويبين الجدول (22.4) نتيجة ذلك: .

جدول (22.4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور مجال المعوقات التي تؤثر على دور مؤسسات المجتمع المدني حسب متغير العمر .

العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
30 سنة فأقل	9	3.77	.43
أكثر من 30-40 سنة	36	3.53	.64
أكثر من 40 سنة	40	3.39	.67

يلاحظ من الجدول (22.4) أن هناك فروقاً بين المتوسطات الحسابية، للاستجابات التي تخص المعوقات التي تؤثر على دور مؤسسات المجتمع المدني في الاصلاح التعليمي في فلسطين، وكانت الفروق لصالح ذوي العمر (30 سنة فأقل) مقابل كل من (أكثر من 30–40 سنة) و(أكثر من 40 سنة)، وكذلك لصالح (أكثر من 30–40 سنة) مقابل (أكثر من 40 سنة).

الفصل الخامس

مناقشة النتائج

التوصيات

الفصل الخامس:

مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات:

1.5 المقدمة :

تناولت الباحثة في هذا الفصل مناقشة النتائج التي توصلت اليها الدراسة لواقع دور مؤسسات المجتمع المدني في الاصلاح التعليمي ومعوقات ذلك من وجهتي نظر المسؤولين التربويين ومديري مؤسسات المجتمع المدني التربوية في فلسطين .

كما تضمن الفصل التوصيات الدراسة الباحثة في ضوء النتائج التي توصلت لها الدراسة.

2.5 مناقشة نتائج الدراسة:

1.2.5 مناقشة نتيجة السؤال الأول : -

ما دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي ؟

أظهرت نتائج السؤال الأول أن دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي كان بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.36) وانحراف معياري (0.69). وبنسبة مئوية بلغت (67.4 %) .

وعليه تعزو الباحثة أسباب وجود هذا الواقع بدرجة متوسطة لدور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي من وجهة نظر المبحوثين إلى توجه مؤسسات المجتمع المدني نحو العمل التطوعي وعدم قدرة هذه المؤسسات على تقديم التمويل المادي لبرامج ومشاريع تربوية ، بالإضافة

إلى عدم تركيز تلك المؤسسات على دعم البحث العلمي وعدم التدخل في صنع القرار التربوي، وعلى محدودية رؤيتهم وطموحهم، وانحصار اهتماماتهم باعمال تطوعية آنية فقط.

وقد جاءت نتيجة هذه الدراسة مختلفة مع نتيجة دراسة (ياسين ،2009) التي أكدت على أن المنظمات غير الحكومية لها تأثير في عملية التغيير الإيجابي عن طريق تفعيل برامج تربوية تعليمية خاصة بفئات عمرية مختلفة وتغيير الفكرة السائدة في تقبل وجود منظمات غير حكومية ، والإيمان بدورها في خفض نسبة الأمية إلى تحسين وتطوير المناهج ، والأبنية ، واتفقت معها في أن تلك المؤسسات تعاني من مشكلة نقص التمويل في دعم مشاريعها التنموية .

كما اختلفت مع نتيجة دراسة (العتيبي، 1425) التي دلت على أن واقع اسهام القطاع الخاص ضعيف في مجمله، وهناك امكانية عالية لإسهام القطاع الخاص من وجهة نظر مسؤولي التعليم العام ، ولإمكانية ضعيفة من وجهة نظر مسؤلي القطاع الخاص .

وأظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي لاستجابات المبحوثين في مجال تمويل التعليم كانت متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.44)، والإنحراف المعياري (0.80)، وبنسبة مئوية (68.9%) .

وعليه تعزو الباحثة أسباب وجود هذه الدرجة المتوسطة في مجال تمويل التعليم إلى أن مؤسسات المجتمع المدني لا تسهم مع وزارة التربية في الاصلاح التعليمي وذلك لان معظم البرامج والمشاريع تحتاج الى تمويل مادي وهي تعاني من عدم وجود مصادر تمويل ثابتة تمكنها من القيام بدورها بالشكل المطلوب .

اتفقت نتيجة هذه الدراسة في هذا المجال مع نتيجة دراسة (ياسين ،2009) ، إلى أن مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية تعاني منعدم وجود مصادر تمويل ثابتة تساعدها على تنفيذ برامج ومشاريع تربوية، ولذلك تبين من النتائج انه مجال البيئة التعليمية واثراء المناهج ومحو الامية وتعليم الكبار والبحث العلمي وصنع القرار جائت في درجة متوسطة .

كما اتفقت نتيجة الدراسة مع نتيجة دراسة (العتيبي، 2003) ودراسة (الصراف، 1994)، ودراسة (القرشي،2011) حيث دلت النتائج في تلك الدراسات على مشاركة مؤسسات المجتمع المدني بدرجة متوسطة في تمويل مشاريع التعليم، وتقديم الدعم في مجالات كتقديم الجوائز للمتفوقين، أو توفير هدايا عينية للمدارس.

وأظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي لاستجابات المبحوثين في مجال البيئة التعليمية كان (3.48)، والإنحراف المعياري (0،85)، وبنسبة مئوية (96.6%)، وهذه النتيجة تدل على أن درجة الدور في البيئة التعليمية جاءت بدرجة متوسطة ، وكان العمل التطوعي كتشجير المدارس بدرجة مرتفعة أما دعم المدارس بتدريب الكوادر البشرية في المؤسسات التربوية، أو القيام بالرحلات ، أو الإرشاد الجماعي للطلبة والمعلمين فكان بمتوسطات متوسطة لاستجابات المبحوثين .

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى عدم وضوح الرؤية لدى مؤسسات المجتمع المدني باهمية تطوير وتحسين البيئة التعليمية التي تسهم في اصلاح العملية التعليمية، وكذلك عدم جدية وزارة التربية والتعليم في خلق تعاون مشترك مع المجتمع المحيط بها.

اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (إبراهيم، 2006) في أن دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق أهداف التعليم للجميع (تجارب دولية) نتج عنها عدد من الدروس المستفادة ، كتحسين البيئة التعليمية كأولوية للتعليم من جهة، وكقيمة للدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرى .

وأظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لمحور إثراء المنهاج كان (3.32)، وبانحراف معياري (0.81)، وبنسبة مئوية (66.3%)، وهذا دل على أن درجة محور إثراء المنهاج جاءت متوسطة .

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى اهتمام مؤسسات المجتمع المدني بدعم البرامج التوعوية لمكافحة سياسات الإحتلال التي تعيق العملية التعليمية على حساب المشاركة في رسم السياسات أو

المساهمة في تعديل المنهاج التعليمي. وإلى قلة وجود قوانين تسمح بتدخل مؤسسات المجتمع المدني في وضع السياسات التربوية، وإلى ضعف التمويل الذي لا يسمح للتدخل في تلك السياسات.

اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (وزارة التربية والتعليم القطرية، 2002)، حيث أن من العوامل المؤثرة في تزايد النفقات الزيادة الكمية في التعليم، ومن المجالات المهمة لتطوير وإصلاح التعليم، والتخطيط، وتطوير وتحسين جودة التعليم، وهذا يتم بتعديل المنهاج الذي يتتطلب تمويل مستمر .

وأظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي لاستجابات المبحوثين في مجال محو الأمية وتعليم الكبار كان (3.44)، وبإنحراف معياري (0.86)، وبنسبة مئوية (68.8%)، وهذا دل على أن الدرجة الكلية لمحور محو الأمية وتعليم الكبار جاءت بدرجة متوسطة.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى قلة التخطيط بين وزارة التربية والتعليم ومؤسسات المجتمع المدني في مشاريع محو الامية وتعليم الكبار، وترك هذا المجال لمبادرات فردية ومحدودة .

اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (السنبل، 2005)، في أن تمويل مشاريع برامج محو الأمية وتعليم الكبار في الوطن العربي، لعبت مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الشعبية دوراًمهماًفي تمويل برامج محو الأمية في المغرب العربي مقارنةً بما هو الحال عليه في دول الخليج العربي، التي تخصص ميزانيات أقل لمشروعات محو الأمية وتعليم الكبار.

وأظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي لاستجابات المبحوثين في مجال البحث العلمي وصنع القرار كانت بمتوسط حسابي (3.14)، وبانحراف معياري مقداره (0.65)، وبنسبة مئوية (62.9%)، وهذه النتيجة دلت على أن الدرجة الكلية لمجال البحث العلمي وصنع القرار جائت بدرجة متوسطة.

وتعزو الباحثة أسباب هذا الواقع إلى أن العمل في مؤسسات المجتمع المدني غير مجدي مادياً فلا ضرورة له، بالإضافة إلى عدم وجود مؤسسات تركز في برامجها على تشجيع ودعم البحث

العلمي، وكذلك القوانين التي تحد من من تدخل مؤسسات المجتمع المدني التربوية في عملية التعليم والتعلم.

اتفقت نتيجة هذه الدراسة في مجال البحث العلمي وصنع القرار مع نتيجة دراسة (تشونلان، chunlanK 2006) في أن المنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني تواجه استراتيجيات تعكس الصعوبات والمعوقات التي تقابلها في أداء دورها، مثل نقص التمويل، كم أن نظام العاملين والمتطوعين في هذه المؤسسات غير مدروس.

2.2.5 مناقشة نتائج السؤال الثاني:

هل تختلف وجهات نظر أفراد المجتمع (المبحوثين) في تحديد دور مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين بإختلاف كلٍ من الجنس، والصفة الإعتبارية، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والعمر؟

1.2.2.5 مناقشة النتيجة التي تتعلق بمتغير الجنس :

اظهرت النتيجة انه توجد فروق بين متوسطات استجابات أفراد المجتمع (المبحوثين) حول دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي في فلسطين تعزى لمتغير الجنس. ويمكن تفسير ذلك لتشابه الظروف بين أفراد المجتمع (المبحوثين) في وزارة التربية والتعليم، وفي مؤسسات المجتمع المدني من حيث الأنظمة والقوانين، والنظرة الى مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي، مما لا يؤثر حسب جنس المستجيب على النتيجة. حيث أن النظام التربوي يخضع له المسؤولين التربويين وهذا سبب في تشابه وجهات النظرنحو دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي في فلسطين.

2.2.2.5 مناقشة النتيجة المتعلقة بمتغير الصفة الوظيفية :

اظهرت النتيجة انه توجد فروق في متوسطات استجابات أفراد مجتمع الدراسة (المبحوثين) حـــول دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي في فلسطين تعزى لمتغير الصفة الإعتبارية . ويمكن تفسير ذلك التقارب بين مسؤول تربوي (خاص بوزارة التربية) وبين مدير فـــي مؤسســـة المجتمع المدني بأنهم يرون الأمور من زاوية واحدة الا وهي الظروف المحيطة بالعمل وبالوضع الإقتصادي الذي يؤثر في تمويل مشروعات وبرامج العملية التعليمية .

3.2.2.5 مناقشة النتيجة التي تتعلق بمتغير المؤهل العلمي .

اظهرت النتيجة انه توجد فروق في متوسطات استجابة أفراد المجتمـــع (المبحـــوثين) حـــول دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي في فلسطين تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن الأنظمة والقوانين ولوائح وزارة التربية والتعلـــيم تحكـــم الأداء، الوظيفي وكذلك الخبرة في العمل تجعل من النظرة متشابهة نوعاً ما ، ولذا جـــاءت الأراء حـــول دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي في فلسطين دون أن يكون لمتغير المؤهـــل العلمي تأثير.

4.2.2.5 مناقشة النتيجة التي تتعلق بمتغير عدد سنوات الخبرة.

كما اظهرت النتيجة انه توجد فروق في متوسطات استجابة أفراد المجتمع (المبحـــوثين)، لـــدور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي في فلسطين، تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة.
وتفسر الباحثة هذه النتيجة إلى وجود مجموعة من الصفات التي تتوافر في المسؤول التربـــوي أو بمدير مؤسسات المجتمع المدني، سواء كان قديم أو حديث في العمل، وبرغم وجود فروق فردية إلا أن العمل في إطار تنظيمي واحد يجعل من الفرد ينظر للتعامل مع المجتمع المحـــيط بـــه بشـــكل متقارب في وجهات النظر .

5.2.2.5 مناقشة النتيجة التي تتعلق بمتغير العمر .

وأخيراً، بينت النتيجة انه توجد فروق في متوسطات استجابة أفراد المجتمع (المبحوثين)، حول دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي في فلسطين، تعزى لمتغير العمر.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة في وجهات النظر الا أن رؤية المبحوث لما يتعلق بدور مؤسسات المجتمع المدني في إصلاح التعليم في فلسطين ترتبط بمتغيرات كالوضع الإقتصادي، والإجتماعي في فلسطين وتأثير هذه المؤسسات في العملية التعليمية، ينعكس على مجالات مختلفة، من هنا قد يكون تشابه وجهات النظر بغض النظر عن متغير العمر .

3.2.5 مناقشة نتيجة سؤال الدراسة الثالث:

ما المعوقات التي تواجه عمل مؤسسات المجتمع المدني التربوية من وجهتي نظر المسؤولين التربويين ومديري مؤسسات المجتمع المدني؟

أظهرت النتيجة أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال المعوقات التي تؤثر على دور مؤسسات المجتمع المدني من وجهة نظر المبحوثين جاءت بمتوسط حسابي للدرجة الكلية (3.48) وانحراف معياري (0.64) وهذا دل على أن الدرجة متوسطة بشكل عام، وتبين أنه توجد فروق في متوسطات استجابات المبحوثين وفقاً للجنس، والصفة الوظيفية وهذا دل على وجود فروق بين المتوسطات الحسابية في استجابات المبحوثين حسب متغيرات المؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة والعمر.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة الى أن جميع المبحوثين يعملون في اطار واحد ويخضعون لقوانين وأنظمة ملزمة لهم ويعيشون في ظروف اقتصادية وسياسية متشابهة. وبسبب قصور القوانين التي يمكن أن تفسح المجال للتعاون المشترك ، وبناء جسور من الثقة بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني، ونشر الوعي الثقافي الذي يبين أهمية العمل التطوعي والجماعي وخلق شراكة حقيقية تمكن المؤسسات من القيام بالدور المنوط بها في الإصلاح التعليمي .

1.3.2.5 مناقشة النتيجة المتعلقة بمحور المعوقات القانونية:

أظهرت نتائج الدراسة أن الدرجة الكلية للمعوقات القانونية كانت بدرجة متوسطة، ويتضح ذلك من المتوسط الحسابي (3.42)، وبانحراف معياري (0.75)، وبنسبة مئوية (68.3 %).

تعزو الباحثة هذه النتيجة إلى قصور القوانين التي تحدد التفاعل التام بنوع المشاركة بين مؤسسات المجتمع المدني ووزارة التربية والتعليم.

2.3.2.5 مناقشة النتيجة المتعلقة بمحور المعوقات الإجتماعية:

أظهرت نتائج الدراسة أن الدرجة الكلية لمحور المعوقات الإجتماعية كانت متوسطة ،وبمتوسط حسابي (3.42) وبانحراف معياري مقداره (0.79)، وبنسبة مئوية (68,4 %) .
وتعزو الباحثة أسباب هذه النتيجة إلى الإدارة الفردية التي تغلب على العمل في مؤسسات المجتمع المدني التربوية وعدم التنسيق بينها وبين وزارة التربية، وتخوف من مشاركة هذه المؤسسات في الإصلاح التعليمي.

3.3.2.5 مناقشة النتيجة المتعلقة بمحور المعوقات الثقافية:

أظهرت نتائج الدراسة أن الدرجة الكلية لمحور المعوقات الثقافية متوسطة، وبمتوسط حسابي (3.53)، وانحراف معياري (0.81)، وبنسبة مئوية (70.6 %) .
وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى تدني الوعي الثقافي عند أفراد المجتمع بأسس العمل في مؤسسات المجتمع المدني، وإلى ضعف حماسة المسؤولين للمشاركة في الأعمال التطوعية الجماعية .

4.3.2.5 مناقشة النتيجة المتعلقة بمحور المعوقات الإقتصادية:

أظهرت نتائج الدراسة أن الدرجة الكلية لمحور المعوقات الإقتصادية متوسطة وبمتوسط حسابي (3.54) وبانحراف معياري (0.88) وبنسبة مئوية (70.7 %) .

وتعزو الباحثة أسباب هذه النتيجة إلى عدم وجود مصادر تمويل ثابتة في مؤسسات المجتمع المدني لدعم المشروعات والبرامج التربوية التي تسهم في الإصلاح التعليمي، وكذلك الإرتفاع في الأسعار للمتطلبات اللازمة في حل مشكلات التعليم المعاصر، وإحجام أفراد المجتمع عن المساهمة بسبب الظروف الإقتصادية في فلسطين.

4.2.5 نتيجة مناقشة السؤال الرابع:

هل تختلف وجهات نظر أفراد المجتمع (المبحوثين) بتصنيف المعوقات التي تؤثر على دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي بحسب الجنس، والصفة الوظيفية، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة، والعمر؟

1.4.2.5 مناقشة النتيجة المتعلقة بمتغير الجنس:

أظهرت نتيجة الدراسة بأن هناك فروقاً بين متوسطات استجابات أفراد الدراسة حسب متغير الجنس وكانت لصالح الذكور بمتوسط حسابي (3.47) مقابل الإناث (3.44). وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن عدد الذكور مضاعف بالنسبة للإناث في أفراد المجتمع المبحوث.

اتفقت هذه النتيجة مع نتائج الدراسة العتيبي (2003) وياسين (2009) ولم تختلف مع أي من الدراسات السابقة في النتيجة.

2.4.2.5 مناقشة النتيجة المتعلقة بمتغير الصفة الوظيفية:

أظهرت نتيجة الدراسة وجود فروق بين متوسطات استجابات أفراد الدراسة، وكانت النتيجة لصالح (مسؤول تربوي) مقابل (مدير مؤسسة مجتمع مدني).

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن المسؤول التربوي الذي يعمل في الميدان وعلى معرفة تامة بالمعوقات الاقتصادية والثقافية التي تقف عائق أمام إصلاح التعليم لديهع القدرة على تحديد هذه المعوقات وتحديد أكثرها تأثير على عملية الإصلاح في التعليم.

اتفقت هذه النتيجة مع دراسة وزارة التربية والتعليم القطرية (2002) ومع دراسة ياسين (2009) واختلفت مع دراسة شوره (2007).

3.4.2.5 مناقشة النتيجة المتعلقة بمتغير المؤهل العلمي:

أظهرت نتيجة الدراسة بأن هناك فروقاً بين متوسطات وجهات نظر أفراد الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي، وكانت أعلى المتوسطات لصالح حملة البكالوريوس مقابل أدنى من بكالوريوس وأعلى من بكالوريوس.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن عدد المبحوثين من حملة المؤهل العلمي للبكالوريوس كان أكبر بكثير من حملة أقل من بكالوريوس، ولا يوجد أي مسؤول تربوي أو مدير مؤسسة أعلى من بكالوريوس وهذا السبب في عدم وجود دراسات أو تشجيع للبحث العلمي في إيجاد حلول للمعوقات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية.

اتفقت هذه النتيجة مع عدد الدراسات السابقة مثل دراسة ياسين (2009) ودراسة تشونلان (2006).

4.4.2.5 مناقشة النتيجة المتعلقة بمتغير سنوات الخبرة:

اظهرت نتائج الدراسة بأن هناك فروقاً بين متوسطات استجابات أفراد الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة، وكانت أعلى المتوسطات لصالح من له في الخدمة من (6-10 سنوات) مقابل كل من له أقل من (5 سنوات) و(أكثر من 10 سنوات).

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن أفراد المجتمع (المبحوثين) (لأقل من 5 سنوات) تكون خبرتهم في مجال التعليم وتحديد المعوقات الأكثر تأثيراً على إصلاح التعليم محدودة مقارنة بمن لديهم في مجال التعليم والمعرفة بمشكلاته المعاصرة (أكثر من 6-10 سنوات).

5.4.2.5 مناقشة النتيجة المتعلقة بمتغير العمر:

أظهرت نتيجة الدراسة وجود فروق بين متوسطات استجابات أفراد الدراسة حسب متغير العمر، وكانت أعلى المتوسطات لصالح استجابات الفئة العمرية من (30 سنة فأقل) مقابل (أكثر من 30-40 سنة) و(أكثر من 40 سنة).

وتعزو الباحثة هذه النتيجة ووجود فروق في المتوسطات بين هذه الفئات إلى عدد العاملين كمسؤول تربوي ومدير مؤسسة الذين أعمارهم 30 سنة فأقل إلى الاهتمام بالمؤسسات التعليمية بعد عام

1994 وتسلم السلطة الوطنية الفلسطينية لوزارة التربية والتعليم واستجابة الشباب للعمل وقــدرتهم على تحديد أهم متطلبات المجتمع الفلسطيني والمعوقات أمام الإصلاح والتغيير.

بشكل عام بالنسبة لوجهة نظر أفراد الدراسة حسب متغيرات الجنس، الصفة الوظيفيــة، والمؤهــل العلمي، وسنوات الخبرة والعمر.

اتفقت مع عدد من الدراسات مثل دراسة العتيبي (2003) وشــوره (2007) وياســين (2009) ووزارة التربية والتعليم القطرية (2002).

واختلفت في متغيران (المؤهل العلمي، الصفة الوظيفية) فقط كدراسة تشونلان (2006) ودراســة عطية (2004).

5.2.5 التوصيات :

بناء علاقة إيجابية بين وزارة التربية والتعليم ومؤسسات المجتمع المدني في فلسطين يتطلب الكثير من الجهد والعمل المنظم، والتخطيط المنظم المبني على أسس نظامية معلنة تدعمها قرارات إدارية من الجهات العليا من الجانبين. ولذ ا توصي الباحثة وفي ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة باللآتي :

1- دعم البحث العلمي ووضعه على سلم أولويات برامج مؤسسات المجتمع المدني التربوية .

2- توفير أليات للتنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية ووزارة التربية والتعليم من أجل التكامل في العمل لتحقيق إصلاح تعليمي حقيقي .

3- إصدار قوانين، وتبني قرارات تفسح المجال للتعاون المشترك بين وزارة التربية والتعليم ومؤسسات المجتمع المدني. لبناء علاقة إيجابية بين القطاع الحكومي ومؤسسات المجتمع المدني التربوية.

4- إيجاد مصادر تمويل تمكن مؤسسات المجتمع المدني من القيام بدورها في عملية الإصلاح التعليمي .

5- نشر الوعي الثقافي في المجتمع وبين الأفراد العاملين في مؤسسات المجتمع المدني بأهمية العمل التطوعي، وبناء شراكة مجتمعية حقيقية مع وزارة التربية والتعليم .

6-إجراء دراسات مستقبلية حول دور مؤسسات المجتمع المدني في محاور مختلفة لإصلاح التعليم ووضع مقترحات وحلول .

قائمة المراجع:

إبراهيم، محمد إبراهيم. (2006). دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق أهداف التعليم للجميع **مجلة آفاق جديدة في تعليم الكبار**، (4)، ص42–57.

أبو زيد، أحمد.(2004). **هوية الثقافة العربية**، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، مصر.

أبو سيف، عاطف. (2005). **المجتمع المدني والدولة**، قراءة تأهيلية مع إحالة الواقع الفلسطيني ط1، دار الشروق، عمان – الأردن.

آغا، محمد هاشم. (2011). **مهارات تعليم تنمية التفكير والتعليم الواقع والمأمول**، وقائع وفعاليات المنتدى التربوي العالمي، شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، فلسطين.

الأمين، عدنان. (2005). **التنشئة الإجتماعية وتكوين الطباع**، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء– المغرب.

أنور، علا مصطفى. (2002). **تحديث التعليم ودور الجمعيات الأهلية**، من بحوث المؤتمر السنوي الرابع: الجمعيات الأهلية وتحديث مصر، 16– 17 ديسمبر الإتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، القاهرة.

بدوي، أحمد زكي. (1993). **معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت.

بو طيبة، فيصل. (2009). "تحديات إصلاح التعليم العربي" دروس مستفادة من تجربة كوريا الجنوبية، **مجلة مستقبل التربية العربية**، مج 16 (60)، بيروت –لبنان.

ثابت، سلوى. (2006). **دراسة حول دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المرأة الفلسطينية**، مركز شؤون المرأة، غزة، فلسطين http://library.pal-plc.ps/records/1/1754.aspx

تم الرجوع إليه بتاريخ 2013/3/12.

الجابري، محمد عابد .(1995). **التنمية البشرية في الوطن العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان.

جوهر، علي صالح. (2002). **الإصلاح التعليمي والعولمة**، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر.

جوهر، علي صالح وجمعة، محمد حسين.(2010). **الشراكة المجتمعية وإصلاح التعليم** : قراءة في الأدوار التربوية لمؤسسات المجتمع المدني. المكتبة العصرية، ط1، المنصورة– مصر.

الجيهمان، آلاء. (2011). **دور مؤسسات المجتمع المدني في تأهيل القيادات الشابة فكرياً**، ورقة عمل، مؤتمر جامعة الشارقة الطلابي الخامس "نحو جيل قيادي" (طموحات ورؤى طلابية 1432 هـ 2011م) الشارقة الإمارات العربية المتحدة.

حبش، آسيا.(1994). **ندوة نحو إعادة بناء المجتمع الفلسطيني**، مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي، القدس – فلسطين.

حجي، أحمد إسماعيل. (2004). **تطوير التعليم في زمن التحديات الأزمة وتطلعات المستقبل**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر.

حلس، داود درويش.(2008). ورقة عمل، **رؤى الإصلاح التربوي لمناهجنا في ضوء التحديات المعاصرة وطموحات المستقبل**، كلية التربية، الجامعة الإسلامية – غزة، فلسطين.

الحوات، علي الهادي. (2004). **التربية العربية رؤية لمجتمع القرن الحادي والعشرين**، ط1، منشورات اللجنة الوطنية الليبية للتربية والثقافة والعلوم.

درويش، علي محمد عبد العزيز. (2005). **تطبيقات الحكومة الإلكترونية**، دراسة ميدانية على إدارة الجنسية والإقامة بدبي، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

ديلور، جاك. (1999). **التعليم ذلك الكنز المكنون** – تقرير قدمته إلى اليونسكو اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة.

ديفيذ أ. تيرنز. (1998). **الإصلاح التعليمي في إنجلترا**، مستقبليات، (4)، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة.

رحمة، أنطوان حبيب. (2001/ 1423هـ). **إستثمار القطاع الخاص في المجال التربوي بدول الخليج** م28 **العربي**، مكتب التربية لدول الخليج العربي، الرياض .

رضا، محمد جواد. (2006). **الإصلاح التربوي العربي: خارطة طريق**. مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان.

زاهر، ضياء الدين. (1999). **الكلفة والتمويل في نظم التعليم العربية:** منظور مستقبلي، ندوة المعالم الأساسية للمؤسسة المدرسية في القرن الحادي والعشرين، الدوحة (1421 هـ)

زيادة، مصطفى عبد القادر عبد الله. (2010). **متطلبات الشراكة بين المؤسسات الحكومية (الرسمية) ومؤسسات المجتمع المدني العربي في مجال رعاية الموهوبين** ، الملتقى الخليجي الأول لرعاية الموهوبين، الموهبة تجمعنا، خلال 24 –28 /7 / 2010 م .

زيتون، محيا. (2005). **التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 بيروت، لبنان.

سائد وليد سعد وجودة محمد. (2008). **دور وأراء المؤسسات الأهلية والمعوقات التي تواجه عملها**. ورقة عمل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

سالم، فاطمة الزهراء. (2008)." نحو استراتيجية لإصلاح التعليم في الوطن العربي من اجل تعايش الثقافات " **مجلة مستقبل التربية العربية**، مج 14، ع 52 .

سليم، محمد الأصمعي محروس.(2005). **الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة من المفاهيم إلى التطبيق**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

السنبل، عبد العزيز.(2005/ 1426هـ). تمويل برامج محو الأمية في الوطن العربي: دراسة مقارنة. **مجلة جامعة الملك سعود العلوم التربوية والدراسات الإسلامية**. ع 18، ص – 185 – 257.

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، (د، ت) **دليل المؤسسات الأعضاء في شبكة المنظمات الأهلية في الضفة الغربية**، فلسطين.

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.(2011). **وقائع وفعاليات المنتدى التربوي العالمي**، تشرين أول –أكتوبر فلسطين.

شبل، بدران. (2009). **كما يكون المجتمع تكون التربية**، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

شبل، بدران.(2009) **التربية المدنية**، التعليم والمواطنة وحقوق الإنسان، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، مصر.

شبيطة، مها توفيق .(2011). **تصور مقترح لتطوير دور المؤسسات غير الحكومية في التربية المدنية للمرأة الفلسطينية**، رسالة دكتوراة غير منشورة، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، مصر: القاهرة.

شخشير، خولة.(2003). **تقييم المناهج التعليمية الحديثة في فلسطين**، منتدى أبحاث السياسات الإجتماعية والإقتصادية في فلسطين، بواسطة معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت– رام الله، فلسطين.

الشرعي، بلقيس. (2007). **دور المشاركة المجتمعية في الإصلاح المدرسي**، دراسة تحليلية، مؤتمر الإصلاح المدرسي في سلطنة عُمان 17–19 أبريل، تحديات وطموح، كلية التربية جامعة الإمارات دبي.

شعبان، عبد الحسين.(2012). **المجتمع المدني سيرة وسيرورة**، ط1، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

شورة، أحمد حمدي.(2007). "**دور المشاركة المجتمعية في تطوير التعليم في مصر في ضوء لا مركزية التعليم** " المؤتمر العلمي الدولي العشرون للخدمة الإجتماعية بين المتغيرات المحلية والعالمية بتاريخ 2007/3/12– جامعة حلوان http://uqu.edu.sa/page/ar51074 01/03/2013

الصبيحي أحمد شكر. (2000). **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** (سلسلة أطروحات الدكتوراه/ 37) مركز دراسات الوحدة العربية ط1 بيروت.

الصراف، حميد. (1994). **دراسة ميدانية لإستطلاع آراء شرائح من المجتمع الكويتي حول مساهمتهم في تمويل العملية التربوية**، مركز البحوث التربوية والمناهج، الكويت، وزارة التربية.

طعيمة، سعيد. (2008). **قضايا التعليم وتحديات العصر**، ط1، دار العالم العربي. القاهرة –مصر (تقرير البنك الدولي عن مخرجات التعليم في الوطن العربي).

عابدين، محمد عبد القادر. (2005). **الإدارة المدرسية الحديثة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله – فلسطين.

عبد الشافي، عصام. (2011). **نظرية الدور**، دراسة تأصيلية في النطلقات الإجتماعية والسياسية، المركز العربي للدراسات والأبحاث.

عبد المجيد، أيمن .(2001). **البنى المؤسساتية في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وغـزة،** برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، رام الله – فلسطين.

عبد المنعم، نادية محمد.(1999). **تفعيل الشراكة المجتمعية في إدارة النظم التعليميـة:** "دراسـة مستقبلية على التعليم الثانوي المصري في ضوء بعض الخبرات المعاصرة "بحث مـن منشورات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة– مصر .

عبد الهادي، عزت. (2004). "**رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية** " ورقة مفاهيم، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله – فلسطين.

عبد الهادي، عزت. (2002). **دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المـدني.** دراسـة ضـمن برامج أبحاث تجمع مؤسسة التعاون لإدارة مشروع المؤسسات الأهلية الفلسطينية، مركز بيسان للبحوث والإنماء، ص22–25، رام الله –فلسطين.

العتيبي، فهد بن عباس. (1425هـ) [2003]. **اسهام القطاع الخاص في تمويـل التعلـيم العـام بالمملكة العربية السعودية،** رسالة دكتوراة غير منشورة، الريـاض، جامعـة الملـك سعود، كلية التربية

http://ksu.edu.sa/sites/ksuarabic/deanships/librarksu.edu/27/02/2013

عثمان، علان محمد خليل. (2010). **إتجاهات مديري المدارس الحكومية الثانوية نحـو تطبيـق إدارة المعرفة في المحافظات الشمالية في فلسطين،** رسالة ماجستير غيـر منشـورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

العجمي، محمد حنين.(2007). **المشاركة المجتمعية والإدارة الذاتية للمدرسة،** المكتبة العصـرية للنشر، المنصورة –مصر.

عـــدلي، هويـــدا.(2009). **دور الجمعيـــات الأهليـــة فـــي دعـــم الفقـــراء** ، دراســـة حالـــة . http://egyptcivilsociety.sqgd.co.uk/topics/index.php?topic=27&currentPage=1&totalPages= تم الرجوع اليه بتاريخ 2013/3/27

العساف، ليلى والصرايرة، خالد.(2011). أنموذج مقترح لتطوير إدارة المؤسســـة التعليميـــة فـــي الأردن في ضوء إدارة الجودة الشاملة، **مجلة جامعة دمشق**، 27 (3+4).

عطية، رضا محمد عبد الستار.(2006). إستمارة إستطلاع رأي الخبراء والعاملين في مجال تعليم الكبار "حول متطلبات تحقيق جودة بيئة للدارسين" المركز القومي للبحوث التربويـــة و التنمية، **مجلة آفاق جديدة في تعليم الكبار** ع4 .

عطيه، عماد محمد .(2004). دور مؤسسات المجتمع المدني في حل بعض المشكلات المدرســـية (دراسة ميدانية) **مجلة الثقافة والتنمية**، 5(11).

عقل، منتهى و فراج، عبد الرازق. (2000). **تقرير حول التنمية الإجتماعية في فلسطين**، خمـــس سنوات بعد إنعقاد قمة كوبنهاجن، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله – فلسطين.

علي، نبيل. (2003). **تحديات عصر المعلومات**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

الغامدي، عبد الله مغرم.(2002). **الإنفاق على التعليم ومشاركات المؤسسات المجتمعية في تحمل تكاليفه لمواجهة متطلبات النهضة التعليمية في دول الخليج**، مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي (1424هـــ) .

الفطافطة، محمود. (2007). **تأثير التعليم والإعلام على الشباب في الأراضي الفلسطينية**. مركـــز حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية.

القاسم، ليلى حمد. (2009). ماليزيا نموذجاً، العلاقة بين السياسة التعليمية والإصـــلاح التربـــوي، **مجلة المعرفة** ع177، الرياض.

قدوري، سحر. (2008). **منظمات المجتمع المدني ودورها في تفعيل ثقافة قيم العمل في المؤسسات العراقية**، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية – الجامعة المستنصرية.

القرشي، محسن بن عليان بن حمود. (2011). **المشاركة المجتمعية المطلوبة لتطوير أداء المدارس الثانوية الحكومية (دراسة ميدانية على المدارس الثانوية الحكومية)** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

قنديل، أماني. (1995). **عملية التحول الديمقراطي في مصر (1981–1993) مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، مركز إبن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، مصر.

قنديل، أماني. (2003). المجتمع المدني، **مجلة الديمقراطية**، ع4، الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة.

كردي، مصباح محمد. (2006). تأثير المشاركة المجتمعية على المؤسسات التعليمية بمدينة الرياض، **مجلة القراءة والمعرفة**، جامعة عين شمس، ع 59.

مجمع اللغة العربية.(1990). **المعجم الوجيز**، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم والهيئة العامة للمطابع الأميرية، القاهرة.

مرتجى، زكي رمزي. (2012). **دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في رعاية الشباب بمحافظة غزة بحث مقدم إلى مؤتمر "الشباب والتنمية في فلسطين: مشكلات وحلول.** الجامعة الإسلامية. 24– 25 ابريل .

مركز إبداع المعلم. (2010). **التعليم مدرسة وبيت، نشرة بتمويل من أوكسفوم نوفيب**، رام الله، فلسطين.

مركز بيسان للبحوث والإنماء، تسليع التعليم. (2011). **المرصد التنموي**، العدد الرابع ، رام الله – فلسطين.

المزين، مريم محمود. (2012). ورقة **عمل دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في بناء قيادات نسوية شابة (مؤتمر دور منظمات المجتمع المدني العربي في الحوار المجتمعي المتعدد الأطراف) 16 ديسمبر**، مركز دراسات المجتمع المدني، القاهرة – مصر.

مؤسسة التربية العالمية. (2008). **حصاد إلهام فلسطين**، معاً نحو بيئة تربوية لطفولة سوية، ط1، فلسطين.

منتدى الإصلاح العربي. (2004). **مؤتمر إصلاح التعليم في مصر من 8 –10 ديسمبر**، مكتبة الإسكندرية، مصر.

المنظمة العربية للتنمية الإدارية. (2011). **الرؤيا المستقبلية للنهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي**، المؤتمر العربي الأول، جامعة الدول العربية من 28–30/ 3 جامعة اليرموك، الأردن.

أبو ميالة، حسين محمد. (2002). **تصور مستقبلي لدور منظمات المجتمع المدني في مواجهات الأزمات في مصر، من بحوث المؤتمر السنوي السابع لقسم أصول التربية**، إدارة الأزمة التعليمية في مصر، كلية التربية بدمياط، جامعة المنصورة.

ناثان جيه، براون. (2003). **المجتمع المدني الفلسطيني بين النظرية والممارسة**، ورقة عمل، للإجتماع السنوي لقسم هيكلية الحكومة الفلسطينية ،جمعية العلوم السياسية الدولية، ص4–5

وزارة التربية والتعليم. (2012). "**الكتاب الإحصائي التربوي السنوي للعـــام الدراســـي** 2011–2012 رام الله – فلسطين.

وزارة التربية والتعليم. (2007). **إستراتيجية تمويل التعليم الفلسطيني**، رام الله – فلسطين.

وزارة التربية والتعليم العالي. (2008). **الخطة الخمسية التطويرية الإستراتيجية**، 2008– 2012، نحو نوعية التعليم من أجل التطوير، رام الله– فلسطين.

وزارة التربية والتعليم العالي. (2007). **وثيقة تشخيص الواقع التربوي**، الإدارة العامة للتخطـــيط التربوي، رام الله – فلسطين.

وزارة التربية والتعليم القطرية.(2002). "**نحو شراكة فاعلة للقطاع الخاص في مجال التعليم في دول الخليج العربي**" بحث مقدم إلى ندوة التربويين والإقتصاديين وتحديات المستقبل في الفترة من 23 –25 /2 /1423 [6–8 /5 /2002].

ياسين، لبنى .(2009). دور **المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الهاشمية، عمان، الأردن .

المراجع باللغة الإنجليزية

Abdulaziz Othamn Altwaijri , Arab education : reality and prospects . ISECO, 2003 U.S .Department of Education : Evaluating the results of whole school Aeform , D.C : U.S Department of Education 1999

Carnegie corporation of New York : combined annual report 2002.2003 , New York , 2003

Chunnlan, H. (2006). Non Government Organization and the development of China's. 40-21, (1) 39, Society & Chinese Education.

Clark , Robert , A public secondary school model to access private – sector funding , A dissertation presented to Pepperdine university , 2002

David A : the planning of non formal education , New York : the prager publishers , 1995

Lumsden, Linnda and Herting , Elizabeth , trends and issues : Relationships with community , 2002 , eric www.uoregon.edu/trendsissues

Mernnda , Daniel , partnership 2000 : A decade of growth and change , the national association of partners in Education 2000 .

Ministry of Education and Higher Education, Education Development STR Ategic Plan 2008-2012 towards quality education for development .

Mustafa Kamel Elsaid . 1993 Non Developmental organization , political development and the start , study for conferences on the role of NGOs in National development strategy , Cairo p8-9 .

Rie Atagi : the Thailand Educational reform project : school reform policy , Bangkok , April , 2002

The Role and activities of NGOs on young faculty development in teachers. Manli Li (2007) , US – Tsinghua university . v3, No.3, serial No.16 – collage at Chinese impoverished region ISSN 1548 -6613. USA, China Education Review.

Youth and Education in Nablus district policy paper , Ayman Abdalmajid Bisan center for Research and development , 2007 .

Zoki , M : Civil society in Egypt , 1982 -1994 , Ibn Khaldoun center , cairo , 1995

المواقع الإلكترونية

http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTTOPICSARABIC/EXTCSOARABIC/0,,contentMDK:20581116~pagePK:220503~piPK:220476theSitePK:1153968,00.html

البنك الدولي (2011) تاريخ الزيارة 2012/12/24

وكالة وفا – التجمعات السكانية http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2414 تاريخ الزيارة 2013/03/10

موقع الميزان http://www.mezan.org/ar/details.php?id=2487 تاريخ الزيارة2013/04/15

http://up.g4z4.com/uploads/0f6e23aa36.doc تاريخ الزيارة 2013/03/10

مركز القطان http://www.qattanfoundation.org/ar/qcerd تاريخ الزيارة 2013/04/01

موقع النيزك http://www.alnayzak.org/ar/about_us تاريخ الزيارة 2013/04/02

الملاحق

ملحق 1:3 اسماء محكمي الاستبيان :

الرقم	الاسم	مكان العمل
1	د. غسان سرحان	جامعة القدس (أبو ديس)
2	د. زياد قباجة	جامعة القدس (أبو ديس)
3	د. عفيف زيدان	جامعة القدس (أبو ديس)
4	د.أحمد دراج	مدير عام مدارس نور الهدى (رام الله)
5	د. محمود أبو سمرة	جامعة الإستقلال
6	د.زياد بركات	جامعة القدس المفتوحة (فرع طولكرم)
7	د.محمد عبد الفتاح شاهين	جامعة القدس المفتوحة (فرع الخليل)
8	دعبد عطاالله حمايل	جامعة القدس المفتوحة (فرع رام الله)
9	د.إجنس حنانيا	جامعة بير زيت
10	د.نهى عطير	المعهد الوطني للتدريب (وزارة التربية والتعليم)

ملحق (2): الاستمارة

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

كلية العلوم التربوية

حضرة السيد /ة المحترم /ة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد..

بين أيديكم استبانة لدراسة بعنوان "**دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي ومعوقات ذلك من وجهتي نظر المسئولين التربويين ومديري مؤسسات المجتمع المدني التربوية في فلسطين**".

وهي دراسة مكملة للحصول على درجة الماجستير في الإدارة التربوية .

ارجو من حضرتكم التفضل بتعبئة الإستبانة التي تم إعدادها لهذا الغرض ، علماً بأن الإجابات ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي ومن خلال رزم إحصائية.

شاكراً لكم حسن تعاونكم

وتقبلوا فائق الاحترام

الباحثة

عواطف يوسف عبد الحي

القسم الأول:

بيانات شخصية:

1. الجنس: أ) ذكر ب) أنثى

2. الصفة الإعتبارية : أ) مسؤول تربوي (خاص بالوزارة) ب) مدير مؤسسة مجتمع مدني

3. المؤهل العلمي : أ) ادنى من بكالوريوس ب) بكالوريوس فقط ج) أعلى من بكالوريوس

4. عدد سنوات الخبرة: أ) أقل من 5 سنوات ب) 6–10 سنوات ج) أكثر من 10 سنوات

5 .العمر: أ) 30 سنة فأقل ب) أكثر من 30–40 سنة ج) أكثر من 40 سنة

القسم الثاني:

يرجى وضع إشارة (x) أمام كل فقرة من فقرات الاستبانة وفقا لما تراه مناسباً حول الدورالمنوط بمؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي:

الرقم	الفقرات	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق جدا
1	توفير الدعم المالي للمدارس لتلبية احتياجاتها					
2	تساهم في تطوير وصيانة المباني القديمة					
3	توفير قاعدة بيانات تربوية عن مشكلات التعليم.					
4	تقديم منح مالية للطلبة المحتاجين					
5	تساهم في إنشاء مباني لتلبية حاجات الدولة من المدارس.					
6	تقديم مستلزمات دعم وتطوير البنى التحتية في المؤسسات االتعليمية.					
7	طباعة الكتب المدرسية					
8	طباعة النشرات التربوية والتوعوية					
9	دعم مراكز تأهيل المعلمين وتدريبهم					
10	تدريب الطلبة على مهارات حياتية.					
11	تزويد المدارس بوسائل الامن والسلامة العامة					
12	تزويد المدارس بالوسائل والأجهزة لذوي الاعاقة.					
13	دعم المؤسسات التربوية بالهدايا التعزيزية للطلبة المتفوقين					
14.	القيام برحلات تعليمية وترفيهية لخلق الألفة في البيئة التعليمية					

15	تقديم الرعاية النفسية والاجتماعية من خلال الإرشاد الجماعي للطلبة والمعلمين					
16	القيام بدورات تدريبية للطلبة على تطبيق أنظمة وقواعد السلامة المرورية					
17	تدعم الأعمال التطوعية كتشجير المدارس.					
18	تدعم الاعمال التطوعية في المؤسسات التربوية بالكوادر البشرية					
19	تدريب المعلمين على مهارات التفكير.					
20	إنتاج وسائل تعليمية سمعية وبصرية لإثراء المنهاج الفلسطيني					
21	تدعم التخطيط الاستراتيجي للمنهاج بالخبرات					
22	المساهمة في رسم سياسات وزارة التربية عند وضع أو تعديل المنهاج المدرسي.					
23	تساهم في تطوير خطط لإكتشاف الموهوبين ورعايتهم					
24	إثراء المنهاج بالأنشطة الداعمة للبيئة التعليمية					
25	دعم برامج تعليمية لتعريف الطلبة على الحقوق المدنية					
26	دعم البرامج التوعوية لمكافحة سياسة الاحتلال التي تعيق العملية التعليمية					
27	تنفيذ ورشات عمل للحد من العنف في المؤسسات التعليمية					
28	المشاركة في تخطيط برامج محو الأمية .					
29	توفر قنوات اتصال بين مراكز تعليم الكبار والمجتمع المحلي.					
30	تحديد موارد المجتمع التي يمكن الاستفادة منها في دعم التعليم للجميع .					
31	توفير صفوف مناسبة لطبيعة تعليم الكبار.					
32	عقد دورات للمعلمين وتدريبهم على مواقف تعليمية تنمي قدرة الكبار على التعلم.					
33	المشاركة في برامج تربوية تلبي حاجات الكبار التعليمية					
34	توفير الدعم اللوجستي لتشخيص الحاجات التعليمية للمتعلمين.					

35	بناء ثقافة مجتمعية بأهمية التعليم للجميع					
36	عقد ورشات عمل بوجود أصحاب القرار تناقش قضايا التعليم في فلسطين					
37	دعم البرامج التثقيفية حول أهمية التعليم في التنمية المجتمعية					
38	تنمية قدرة المتعلمين على التعلم الذاتي المستمر					
39	تحدد وزارة التربية والتعليم البرامج التي تدعمها مؤسسات المجتمع المدني في التدخل في عملية التعليم والتعليم.					
40	تركز المؤسسات في برامجها على تشجيع ودعم البحث العلمي					
41	المعنيون في مؤسسات المجتمع المدني يمارسون أعمالهم في المؤسسات التربوية وجاهة اجتماعية.					
42	العمل في مؤسسات المجتمع المدني غير مجدي ماديا فلا ضرورة له.					
43	توفير مكتبات علمية وطباعة ابحاث تربوية لدعم الدراسات والبحوث العلمية.					
44	تنظيم مؤتمرات علمية في المجالات التربوية في الداخل والخارج					
45	استقدام خبراء ومتخصصين للحوار مع المعلمين ومناقشة قضاياهم					
46	المشاركة في تقويم أداء المؤسسة التعليمية في كافة المجالات					

القسم الثالث:

معوقات دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي

47	قصور القوانين التي تحدد التفاعل التام بنوع المشاركة الفعالة بين وزارة التربية ومؤسسات المجتمع المدني					
48	غياب آليات تفعيل النصوص القانونية التي تشكل دعم العملية التعليمية					
49	تحد الفجوة بين التشريع والتنفيذ من عملية الاصلاح					
50	تضارب التشريعات وعدم اتساقها.					
51	جمود الاتصال بين المؤسسة التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني.					
52	ضبابية الرؤيا عند العاملين في مؤسسات المجتمع المدني بدورهم					
53	الإدارة الفردية الغالبة على مؤسسات المجتمع المدني التربوية					
54	العادات والتقاليد تحدّ من فاعلية العمل الجماعي.					
55	التخوف من مشاركة المؤسسات المجتمعية في الإصلاح التعليمي					
56	التشكيك في قدرة مؤسسات المجتمع المدني على الإصلاح التعليمي					
57	ضعف حماسة المسئولين للمشاركة في الاعمال التطوعي الجماعية.					
58	تدني الوعي في مؤسسات المجتمع المدني بمشكلات التعليم					
59	تدني وعي أفراد المجتمع بأسس العمل في مؤسسات المجتمع المدني.					
60	ارتفاع أسعار المتطلبات المادية اللازمة للمساهمة في حل مشكلات التعليم المعاصر.					
61	أحجام الأفراد عن المشاركة لقلة دخولهم الاقتصادية.					
62	عدم وجود مصادر تمويل ثابتة لمؤسسات المجتمع المدني.					

مع الشكر والتقدير

الباحثة

جوال 0598165941

ملحق (3): كتاب تسهيل المهمة

بسم الله الرحمن الرحيم

Al-Quds University
Faculty of Educational Science
Graduate Studies Programs

جامعة القدس
كلية العلوم التربوية
برامج الدراسات العليا

الرقم: ب د ع/13/04/380/12
التاريخ: 2013/04/24

معالي أ. لميس العلمي المحترمة
وزيرة التربية والتعليم

الموضوع: تسهيل مهمة

تحية طيبة وبعد،،

تقوم الطالبة : عواطف يوسف محمد عبد الحي ورقمها الجامعي (21012770)، بدراسة تتعلق برسالة ماجستير، بعنوان

' دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي ومعوقات ذلك من وجهتي نظر المسئولين التربويين ومديري مؤسسات المجتمع المدني التربوية في فلسطين '

لذا يرجى من حضرتكم تسهيل مهمة الطالبة المذكورة أعلاه والتعاون معها، ولتطبيق الدراسة خلال الفصل الثاني 2013/2012.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

والله الموفق

أ. د. محمد عابدين
منسق برنامج الإدارة التربوية / كلية العلوم التربوية

14-05-2013

Tel 02-2799753 Fax 02-2796960 Jerusalem P.O. Box 20002

تلفون 02-2799753 فاكس 02-2796960 القدس ص.ب 20002

بسم الله الرحمن الرحيم

State of Palestine
Ministry of Education
orate General Of General Education

دولة فلسطين
وزارة التربية و التعليم
الإدارة العامة للتعليم العام

الرقم : وت/ع/٤٦/ ٧٤٠
التاريخ : 15/ 5 /2013م
الموافق : 6/ رجب /1434هـ

السيد أ.د. محمد عابدين المحترم
منسق برنامج الإدارة التربوية/ كلية العلوم التربوية/ جامعة القدس
تحية طيبة وبعد ،،،

الموضوع: تسهيل مهمة

الإشارة كتابكم رقم ب د ع/13/04/380/12 بتاريخ 2013/4/24م

الدرجة المنوي الحصول عليها: □ الدكتوراة □ الماجستير □ مشروع تخرج □ بحث خاص

لا مانع من قيام الطالبة " عواطف يوسف محمد عبد الحي " باجراء دراستها الميدانية بعنوان " دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي ومعوقات ذلك من وجهتي نظر المسئولين التربويين ومديري مؤسسات المجتمع المدني التربوية في فلسطين "، وتوزيع الاستبانة المعدة لهذه الغاية على رؤساء الأقسام في وزارة التربية والتعليم، وذلك بعد التنسيق المسبق مع المديرين العامين، مع تزويد الإدارة العامة للتعليم العام بنسخة عن الدراسة.

مع الاحتـــــــرام،،،

أ. عمر عشير
مدير عام التعليم العام

نسخة/ السيد عطوفة الوكيل المحترم
نسخة/ السادة المديرين العامين المحترمين.
(الرجاء تسهيل المهمة)

نسخة / ملف

Ramallah, P.O.Box (376) ص.ب رام الله (Fax:(+970-2-298-3205) فاكس (Tel.:(+972-2-298-3205) هاتف

بسم الله الرحمن الرحيم

Al-Quds University
Faculty of Educational Science
Graduate Studies Programs

جامعة القدس
كلية العلوم التربوية
برامج الدراسات العليا

الرقم: ب د ع/13/04/381/12
التاريخ: 2013/04/24

حضرة مدير مؤسسة ..... المحترم/ة

الموضوع: تسهيل مهمة

تحية طيبة وبعد،،

تقوم الطالبة : **عواطف يوسف محمد عبد الحي** ورقمها الجامعي (21012770)، بدراسة تتعلق برسالة ماجستير ، بعنوان

" دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي ومعوقات ذلك من وجهتي نظر المسئولين التربويين ومديري مؤسسات المجتمع المدني التربوية في فلسطين "

لذا يرجى من حضرتكم تسهيل مهمة الطالبة المذكورة أعلاه والتعاون معها، ولتطبيق الدراسة خلال الفصل الثاني 2013/2012.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

والله الموفق

كلية العلوم التربوية
Faculty of Educational Sciences

أ.د. محمد عابدين

منسق برنامج الإدارة التربوية / كلية العلوم التربوية

Tel 02-2799753 Fax 02-2796960 Jerusalem P.O. Box 20002

تلفون 02-2799753 فاكس 02-2796960 القدس ص.ب 20002

ملحق رقم 4

(نماذج لبعض مؤسسات المجتمع المدني التربوية في فلسطين)

1 . مركز إبداع المعلم: تأسس عام 1995 يعمل فيه 17 من الاداريين وغير الاداريين:

ومن أهداف المؤسسة:

- التأثير في مضمون المنهاج الفلسطيني والسياسات والأنظمة والإجراءات بما يراعي حقوق الإنسان.
- تطوير معارف، مهارات، قدرات وسلوكيات الكادر التربوي في مجالي حقوق الإنسان والتربية المدنية وفي مجال المهارات الإدارية، والإشرافية، والإرشادية.
- تطوير دور الآباء والأمهات في تحسين البيئة التعليمية التعلمية.
- بناء القدرات الذاتية للمركز ليتمكن من تحقيق رسالته بفاعلية.

2. **المورد (مركز تطوير المعلم) :** تأسس عام 1992 يعمل فيه 11 من الاداريين وغير الاداريين ومن أهداف المركز :

- المورد مركز تطوير المعلم مؤسسة خاصة، مستقلة، وغير ربحية تهدف إلى التطور المهني للمعلمين الفلسطنيين للمساهمة في تطوير وتحسين التربية والتعليم للأطفال والطلبة الفلسطينين.
- يعمل المركز على مساعدة المعلمين لتحسين أداءهم وزيادة وعيهم ورفع كفاءتهم وتمكينهم ليصبحوا مهنيين محترفين، ويتم ذلك من خلال تعلمهم المستمر ومشاركتهم في تحمل مسؤوليتهم المهنية.
- يعمل المركز على توفير المصادر والإحتياجات الضرورية لبناء قيادات تربوية ميدانية قادرة على تطوير وتنفيذ برامج التطوير التربوي.

يقوم المركز برعاية الشباب الفلسطيني وتوعيته وتثقيفه في ممارسة حقه في تشكيل مجتمعه والتأثير فيه وذلك من خلال رفع صوته وعرض قضاياه بموضوعية .

3. **مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي:** تاريخ التأسيس 1989 ويعمل فيه 60 من الإداريين وغير الإداريين، وينطلق عمل مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي من تحقيق الآهداف التالية :

- العمل على خلق أجواء تعلّمية في كافة المواقع من خلال التشجيع على القراءة وتشجيع التعبير عن الإنجاز وتحويل الخبرة الى منتوج حضاري.
- استثمار الموارد المتوفرة لسد الحاجات الأساسية.
- التركيز في العمل على فئة الفتيات والفتيان لقناعة المؤسسة بأهمية هذه الفئة في عملية البناء على المستويات المتعلقة بالنمو والتطور المجتمعي.
- تشجيع تكوين مجموعات صغيرة نابعة من مبادرات شخصية وتوفير شبكات اتصال بينها. (شبكة المنظمات الاهلية (د ، ت).

4. **مركز القطان للبحث والتطوير التربوي:** مؤسسة تنموية مستقلة غير ربحية أسسها عبد المحسن قطان في العام 1994 في لندن واصبحت مؤسسة ناشطة تماماً بحلول العام 1998 في فلسطين من خلال مجموعة من البرامج والمشروعات في مجالي الثقافة والتربية ، مع فئات مجتمعية متنوعة، لا سيما الأطفال والمبدعين الشباب والمعلمين، لها عدة فروع في القدس ورام الله وغزة ويعمل فيها كادر كبير ومتنوع الاختصاصات من كلا الجنسين مع فئات مجتمعية متنوعة، تهدف المؤسسة الى تحقيق ما يلي:

- تمكين الإنسان المنفتح الأفكار والآفاق، للتغلب على تحديات الحرب واللاعدالة من أجل خلق مجتمع مزدهر وحيوي في فلسطين والعالم العربي.
- تتبع نهجاً تنموياً تشاركياً طويل المدى، عبر برامج تحفز التساؤل النقدي، والبحث، والإبداع، وإنتاج المعرفة.

تتبنى التنمية الثقافية والتعليمية أداة أساسية للصمود، في مجتمع يعيش ظروفاً صعبة من عدم الأستقرار السياسي والكوارث الإنسانية. فيها عدة برامج مثل الثقافة والفنون، مركز القطان للطفل، ومركز القطان للبحث والتطوير التربوي (www.qattanfoundation.org/).

5. **مؤسسة النيزك للتعليم المساند والإبداع العلمي:** النيزك هي مؤسسة عربية فلسطينية غير ربحية وغير فئوية مختصة في التعليم والإرشاد والبحث في مجالات عديدة ولقطاعات مختلفة

من المجتمع، تعمل المؤسسة منذ بداية تأسيسها عام 2001 على تطوير ودعم تعزيز التعليم النوعي ورفع جودته في فلسطين، تعتمد وسائل فريدة ومبتكرة، تحفز المتعلم على الخوض في المعرفة بطريقة شيقة، يكون فيها المتعلم شريكاً وليس متلقياً، ويكتشف بنفسه من خلال التفاعل العملي أدق التفاصيل، تزرع في الفرد منهجية التفكير العلمي، وتجعله عادةً يمارسها في حياته اليومية. بدأت بمجموعة من الشباب اكتشفوا المعرفة والعلم بعد أن عانوا من الأنظمة التعليمية التي تعتمد على التلقين والحفظ للعلوم. قامت المجموعة عام 2001 بالتطوع في المدارس والنوادي والمراكز لتعليم العلوم بطريقة ممتعة وجذابة وقريبة إلى الحياة اليومية. وبعد عامين تم تسجيل المؤسسة كجمعية غير ربحية في القدس وباشرت عملها، وبعد مرور عدة سنوات بدأت العمل من خلال عدة مواقع ، في رام الله والقدس، وفرع غزة، ودار العلوم والتكنولوجيا في بير زيت . وتهدف المؤسسة إلى تحقيق الاتي:

- تجسيد مفهوم التعلم من خلال اللعب والتشجيع على تعلم العلوم بأساليب جديدة وشيقة.
- تطوير وسائل وبرامج تعليمية مساعدة للمنهاج الدراسي تعمل على تنمية قدرات الطلاب التفكيرية والأكاديمية ، وتطوير وتنفيذ خطط لتعليم التفكير المنطقي والناقد والابداعي.
- رعاية الشباب الموهوبين وتوفير البيئة والبرامج الملاءمة، وحثهم على الإختراع والإنتاج.
- دعم الطواقم العاملة في القطاع التعليمي لتطوير آليات عمل ناجعة.
- تكريس مفاهيم البحث العلمي والعمل على انجاز أبحاث تطبيقية ذات أبعاد تنموية.

(www.alnayzak.orgAbut-us/)

www.pal.award.ps/awardes-details.php./2/4/2013

ملحق رقم 5

تعديل الاستبانة بحسب آراء ومقترحات المحكمين

الرقم	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	التعديل
بيانات شخصية	-	-		-		-	-	-	-	-	اضافة سنوات الخبرة الى المتغيرات
.1	-		-		-	-	-		-	-	تقديم دعم مالي بدل نقدي
.2						-	-		-	-	تساهم بدل المساهمة
.3							-		-		توفير قاعدة بيانات تربوية
.4							-		-		تقديم.....
.5						-	-		-	-	تساهم
.6				-		-	-			-	تقديم مستلزمات دعم وتطوير البنى التحتية
.7	-									-	
.8							-		-		دعم مراكز تأهيل المعلمين وتدريبهم
.9		-		-			-		-		الطلبة .... بدل الطلاب
.10											
.11							-		-		تزويد المدارس بالوسائل والاجهزة لذوي الاعاقة
.12											
.13											
.14					-						
.15	-		-				-		-		الطلبة.....السلامة المرورية
.16			-				-		-		المشاركة
.17	-				-		-				تدعم الاعمال التطوعية في المؤسسات التربوية
.18			-								
.19											
.20	-				-		-		-		تدعم التخطيط الاستراتيجي للمنهاج بالخبرات
.21			-								
.22	-	-	-				-			-	تساهم في تطوير
.23											
.24	-				-		-			-	دعم برامج تعريف الطلبة بحقوقهم المدنية
.25	-						-			-	دعم البرامج التوعوية لمكافحة سياسة الاحتلال
.26			-				-			-	دعم....
.27											
.28											
.29											
.30											
.31											
.32			-				-			-	تدريب المعلمين على ادارة المواقف التعليمية الخاصة بتعليم الكبار
.33							-				شطب
.34							-			-	الكبار بدل المتعلمينتوفير الدعم اللوجستي لتشخيص
.35			-				-				
.36			-	-							
.37											
.38											
.39	-				-	-	-			-	دعم البرامج التثقيفية حول..
.40				-			-				توفير برامج تنمي قدرة...
.41			-		-		-			-	تحدد وزارة التربية البرامج التي تدعمها مؤسسات...
.42							-				تركز المؤسسات في برامجها على تشجيع البحث العلمي
.43		-	-		-			-	-		تنمي قدرات التعليم الذاتي المستمر

.44	تشرك وزارة التربية والتعليم مؤسسات...	-	-			-		-		-	-
.45	تسهم مؤسساتمؤسسات المجتمع المدني في تشجيع البحث	-	-	-	-				-	-	-
.46	تمارس..دورها بفاعليةفي المؤسسات التربوية	-	-	-	-				-	-	-
.47	مؤسسات المجتمع المدني التربوية (تعديل)	-		-	-	-			-	-	-
.48	تحد الفجوة بين التشريع والتنفيذ من عملية....	-		-							
.49											-
.50	غياب اليات تفعيل النصوص القانونية التي تشكل								-		
.51											
.52	كلمة اتساقها									-	
.53											-
.54	ضبابية الرؤيا عند العاملين في مؤسسات المجتمع المدني		-			-	-				-
.55	جمود الاتصال بين المؤسسات الاكاديمية ومؤسسات	-	-								-
.56	الادارة الفردية الغالبة على مؤسسات المجنمع المدني		-			-	-	-			
.57											-
.58	التخوف من مشاركة المؤسسات المجتمعية في الاصلاح التعليمي		-		-	-					
.59	التشكيك في قدرة المؤسسات المجتمعية في اصلاح...		-			-					
.60	ضعف حماسة المسؤلين للمشاركة في الاعمال التطوعية		-		-		-		-		
.61	استقدام خبراء ومتخصصين للحوار مع المعلمين	-			-	-		-			
.62									-		
.63											-
.64	تنظيم مؤتمرات علمية في المجالات التربوية...	-			-	-					-
.65	المشاركة في تقويم أداء المؤسسةالتربوية	-	-		-	-					
.66											
.67											
.68	قلة مصادر التمويل الثابتة...	-	-	-		-		-	-		-

فهرس الملاحق

رقم الملحق	اسم الملحق	رقم الصفحة
ملحق 1	أسماء المحكمين	107
ملحق 2	الاستمارة	108
ملحق 3	كتاب تسهيل المهمة	113
ملحق 4	نماذج لبعض مؤسسات المجتمع المدني التربوية في فلسطين	116
ملحق 5	تعديل الاستبانة بحسب آراء ومقترحات المحكمين	119

فهرس الأشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	رقم الصفحة
2.1	مؤسسات المجتمع المدني	10

فهرس الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
(1.3)	خصائص أفراد الدراسة الذين تم تحليل استجاباتهم	58
(2.3)	يبين معامل الثبات للأداة باستخدام معامل الثبات كرونباخ الفا	60
(3.3)	عدد المستجيبين من أفراد مجتمع الدراسة (المبحوثين)	61
(1.4)	معيار تحديد درجة متوسطات استجابة أفراد مجتمع الدراسة حسب قيمة المتوسط الحسابي.	64
(2.4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال تمويل التعليم مرتبة تنازلياحسب المتوسطات الحسابية	65
(3.4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للاستجابات ودرجة الدور في مجال البيئة التعليمية مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية	66
(4.4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال إثراء المناهج مرتبة تنازلياحسب المتوسطات الحسابية	67
(5.4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعياريةفي مجال محو الأمية وتعليم الكبار مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية	68
(6.4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال البحث العلمي وصنع القرار مرتبة تنازلياحسب المتوسطات الحسابية	69
(7.4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للاستجابات ودرجة الدور على الدرجة الكلية والمجالات مرتبة ترتيبا تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية	70
(8.4)	المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين حسب الجنس	71
(9.4)	المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين حسب الصفة الوظيفية :	71
(10.4)	المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين حسب متغير المؤهل العلمي .	72
(11.4)	المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين حسب عدد سنوات الخبرة	72

(12.4)	المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين حسب متغير العمر	73
(13.4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين والدرجة في مجال المعوقات القانونية مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية	74
(14.4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال المعوقات الاجتماعية مرتبة تنازلياحسب المتوسطات الحسابية	75
(15.4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال المعوقات الثقافية مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية	76
(16.4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال المعوقات الاقتصادية مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية	77
(17.4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور مجال معوقات دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية	77
(18.4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور مجال المعوقات التي تؤثر على دور مؤسسات المجتمع المدني حسب متغير الجنس	78
(19.4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور مجال المعوقات التي تؤثر على دور مؤسسات المجتمع المدني حسب متغير الصفة الوظيفية	79
(20.4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور مجال المعوقات التي تؤثر على دور مؤسسات المجتمع المدني حسب متغير المؤهل العلمي	79
(21.4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور مجال المعوقات التي تؤثر على دور مؤسسات المجتمع المدني حسب متغير سنوات الخبرة .	80
(22.4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور مجال المعوقات التي تؤثر على دور مؤسسات المجتمع المدني حسب متغير العمر .	80

فهرس المحتويات :

إقرار.....أ

الشكر والعرفان.....ب

الملخص بالعربية: ..... ج

Abstract.....ه

الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها 0

1.1- المقدمة: 1

1.2- مشكلة الدراسة:.....4

1.3 أسئلة الدراسة :.....5

1.4- أهداف الدراسة:.....5

1.5- أهمية الدراسة:.....6

1.6- حدود الدراسة: 6

1.7- مصطلحات الدراسة: 6

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة.....7

2.1 الإطار النظري: 8

2.1.1 مفهوم المجتمع المدني وطبيعته: 8

2.1.2 ظهور فكرة المجتمع المدني عربيا: 10

2.1.3 مفهوم مؤسسات المجتمع المدني:.....11

أهم ضرورات ظهور مؤسسات المجتمع المدني: 11

2.1.4 تطور مؤسسات المجتمع المدني تاريخياً في فلسطين:.....12

تصنيف مؤسسات المجتمع المدني حسب دورها: 13

سمات ومزايا مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني:.....14

العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والسلطة الوطنية الفلسطينية:.....15

الإتجاهات العامة لمؤسسات المجتمع المدني في فلسطين : 16

2.1.5 دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم التعليم:.....16

2.1.6 الدور التكاملي لمؤسسات المجتمع المدني: 17

2.1.7 الأدوار التربوية لمؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح التعليمي:.....18
2.1.8 المسؤولية المجتمعية في اصلاح التعليم في فلسطين: 18
مجالات مشاركة القطاع الخاص في التعليم :.....20
2.1.8 نماذج لبعض مؤسسات المجتمع المدني التربوية في فلسطين:.....20
2.1.9 واقع الأدوار التربوية لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني: 21
2.1.10 مفهوم التعليم: (الإطار المحدد والأدوار المجتمعية).....22
2.1.11 الاطار التاريخي للتعليم في فلسطين: 23
2.1.12 الجهات المشرفة على التعليم في فلسطين :.....24
2.1.13 السلم التعليمي في الأراضي الفلسطينية: 24
2.1.14 أهداف التعليم في فلسطين: 25
2.1.15 مؤشرات احصائية حول التعليم في فلسطين: 26
2.1.16 النظرة العامة إلى مهنة التعليم :.....28
2.1.17 مفهوم الإصلاح التعليمي : (Educational Reform).....30
2.1.18 أهداف الإصلاح التعليمي الفلسطيني:.....31
2.1.19 التعليم الفلسطيني بين التحديات وإرادة الإصلاح : 33
2.1.20 مؤسسات المجتمع المدني ودورها في إصلاح التعليم : 34
2.1.21 تجارب محلية وعربية وعالمية لمؤسسات المجتمع المدني في إصلاح التعليم : 42
2.2.1 الدراسات العربية:.....46
2.2.2 الدراسات الأجنبية:.....53
2.2.3 التعقيب على الدراسات السابقة :.....55
الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات.....56
الطريقة والإجراءات:.....57
1.3- منهج الدراسة:.....57
2.3- مجتمع الدراسة: 57
3.3- أداة الدراسة:.....59
4.3- صدق أداة الدراسة:.....60

5.3- ثبات أداة الدراسة:.....60

6.3- إجراءات الدراسة:.....61

توزيع أداة الدراسة:.....61

7.3- متغيرات الدراسة: تضمنت الدراسة.....62

1.7.3- المتغيرات المستقلة:.....62

8.3- المعالجة الإحصائية :.....62

الفصل الرابع: نتائج الدراسة.....63

نتائج الدراسة.....64

1.4 تمهيد.....64

2.4 نتائج الدراسة :.....64

1.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الأول ونصه:.....64

الفصل الخامس: مناقشة النتائج.....73

1.5 المقدمة :.....82

2.5 مناقشة نتائج الدراسة:.....82

1.2.5 مناقشة نتيجة السؤال الأول : -.....82

2.2.5 مناقشة نتائج السؤال الثاني:.....86

1.2.2.5 مناقشة النتيجة التي تتعلق بمتغير الجنس :.....86

2.2.2.5 مناقشة النتيجة المتعلقة بمتغير الصفة الوظيفية :.....87

3.2.2.5 مناقشة النتيجة التي تتعلق بمتغير المؤهل العلمي 87

4.2.2.5 مناقشة النتيجة التي تتعلق بمتغير عدد سنوات الخبرة......87

5.2.2.5 مناقشة النتيجة التي تتعلق بمتغير العمر 88

3.2.5 مناقشة نتيجة سؤال الدراسة الثالث:.....88

1.3.2.5 مناقشة النتيجة المتعلقة بمحور المعوقات القانونية:.....89

2.3.2.5 مناقشة النتيجة المتعلقة بمحور المعوقات الإجتماعية:.....89

3.3.2.5 مناقشة النتيجة المتعلقة بمحور المعوقات الثقافية :.....89

4.3.2.5 مناقشة النتيجة المتعلقة بمحور المعوقات الإقتصادية:.....89

4.2.5 نتيجة مناقشة السؤال الرابع 90

1.4.2.5 مناقشة النتيجة المتعلقة بمتغير الجنس: 90

2.4.2.5 مناقشة النتيجة المتعلقة بمتغير الصفة الوظيفية: 90

3.4.2.5 مناقشة النتيجة المتعلقة بمتغير المؤهل العلمي: 91

4.4.2.5 مناقشة النتيجة المتعلقة بمتغير سنوات الخبرة: 91

5.4.2.5 مناقشة النتيجة المتعلقة بمتغير العمر: 91

5.2.5 التوصيات : 93

قائمة المراجع: 94

الملاحق 106

فهرس الملاحق 121